جهود العلامة ربيع المدخلي في نقض شبهات الحزبيين عن منهج النقد عند أهل السنة السلفيين

استخرجها وأعدها
إبراهيم بويران الأخضري الجزائري
عفا الله عنه

دار الميراث النبوي
للنشر والتوزيع

جُهُودُ
العَلَّامَةِ رَبِيعٍ المَدْخَلِيِّ حفظه الله
فِي نَقْضِ شُبُهَاتِ الحِزْبِيِّينَ
عَنْ مَنْهَجِ النَّقْدِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ السَّلَفِيِّينَ

جُهُودُ

العَلَّامَةِ رَبِيعٍ المُدْخَلِيِّ

فِي نَقْضِ شُبُهَاتِ الحِزْبِيِّينَ

عَنْ مَنْهَجِ النَّقْدِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ السَّلَفِيِّينَ

اسْتَخْرَجَهَا وَأَعَدَّهَا

أَبِي بَسْطَامٍ إِبْرَاهِيمُ بُويِرَانُ الأَخْضَرِيُّ الجَزَائِرِيُّ

عَفَا اللهُ عَنْهُ

دَارُ المِيرَاثِ النَّبَوِيِّ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وأحسن الهدي هدي محمد

رسول الله ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد:

فقد حدثنا رسول الله ﷺ الصادق المصدوق عن حدوث الفتن في هذه الأمة في أحاديث كثيرة، وقد حصلت فعلًا فتن كثيرة وعظيمة كان لها آثار عميقة في إفساد كثير من المسلمين عقائديًّا ومنهجيًّا، وكان لها آثار في تمزيق شمل المسلمين وسفك دمائهم وهتك أعراضهم.

بل تحقق فيهم قول النبي ﷺ: **«لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَن كَان قَبلَكُم، شِبرًا بِشِبرٍ، وذراعًا بِذِرَاعٍ، حتَّىٰ لَو دَخَلُوا جُحر ضَبٍّ لَتَبِعتُمُوهُم»**[1].

وقد واجه أهل السنة والجماعة هذه الفتن والضلالات وأهلها، وبينوا مضاداتها لكتاب الله وسنة رسوله وما عليه أصحابه الكرام، وهكذا يهيِّئ الله أهل السنة أو بعضهم لمواجهة الفتن وقول الحق فيها وفي أهلها.

وفي عصرنا هذا ظهرت فتن كثيرة في بلدان المسلمين؛ كالشيوعية والاشتراكية والعلمانية والبعثية والديمقراطية وتوابعها، ونشط الروافض والخوارج أكثر بكثير وأظهروا ما كانوا يخفونه ويستترون به، وظهر القاديانية والبهائية.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٢٠)، ومسلم (٢٦٦٩)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

فهيَّأ الله أهل السنة ووفَّقهم لدحض أباطيل هؤلاء وكشف عوار أهلها، نصحًا لله ولكتابه ولرسوله وللمؤمنين.

ومن الفتن التي وجهت سهامها لنحور أهل السنة:

فتنة عبد الرحمن عبد الخالق، وفتنة محمود الحداد، وفتنة عدنان عرعور، وفتنة حسن المالكي، وفتنة أبي الحسن المصري المأربي(١)، وهي أشدها وأكثرها تلبيسًا ودعاوىٰ عريضة.

ومن هذه الدعاوىٰ العريضة الباطلة: دعاوىٰ التأصيل، وما أدراك ما هذا التأصيل؟!

إنه القذف بالأصول الفاسدة الهدامة التي تهدم أصول أهل السنة والجماعة، ومنهج السلف الصالح، ولاسيما الأصول التي تواجه البدع والضلالات.

من هذا التأصيل الفاسد: قولهم بمنهج الموازنات صراحة، أو من وراء جدر التلبيس.

ومنها: قاعدة: «نصحح ولا نجرح»، أو: لا نهدم.

ومنها: حمل المجمل علىٰ المفصل، والمطلق علىٰ المقيد، والعام علىٰ الخاص، والناسخ علىٰ المنسوخ، وهذا الأصل اخترعه بعض الغلاة في سيد

(١) وكذا فتنة علي بن حسن الحلبي مؤخرًا، وتعتبر من أشدها.

قطب، ورفع لواءه بشدَّه أبو الحسن المأربي ودافع به فعلًا عن سيد قطب.

ثم غيَّر جلده، وصبغه صبغةً جديدةً كما هي عادته في تلونه، ليخرج من مآزقه الشَّوهاء المظلمة بصورة وضَّاءة جميلة.

ومنها: قاعدة التثبت التي لا يقصد بها التثبت المشروع، وإنما يقصد بها رد الحق وإسقاط أهله، من علماء السنة والمنهج السلفي، فمهما كثر عددهم وتطابقت فتاواهم من غير توافق، ومهما أقاموا من البراهين فإن هذا الأصل كفيل بإسقاطهم علىٰ كثرتهم وقوة حججهم وبراهينهم.

ومنها: قولهم: «نحن لا نقلد ونحن أصحاب الدليل»، وهم لا يريدون بذلك إلا إسقاط أقوال علماء السنة وأحكامهم وفتاواهم علىٰ أهل الباطل والضلال.

ومنها: قول أبي الحسن: «ونحن نريد منهجًا واسعًا أفيح يسع أهل السنة ويسع الأمة».

وهذا المنهج الذي يريده أبو الحسن يستوعب كل تأصيلاته وأباطيله وتلبيساته وتمويهاته ويستوعب طوائف الضلال ويطارد أهل السنة ويحاربهم أشد الحرب»[١].

ألا: «فليعلم أهل السنة والجماعة حقًّا لا ادِّعاءً أن دعوتهم مستهدفة من

---

(١) انظر: «مجموعة كتب ورسائل الشيخ ربيع -حفظه الله-» (١٣/ ٣٢١-٣٢٢).

أهل الفتن والأهواء، وأنهم لا يَملُّون من المكايد والشبه والفتن في أوساط أهل السنة والجماعة وبث أسباب الفرقة.

ولقد نبتت نابتة في هذه السنين تلبس لباس السنة ولكنها تخالف أهل السنة في أصولهم ومنهجهم وتطبيقاتهم، وانتحلت هذه النابتة أصولًا لمقاومة منهج أهل السنة وفتاوىٰ علمائهم في ردِّ البدع والتحذير من أهلها، كما وضعت هذه النابتة أصولًا لرد هذه الفتاوىٰ القائمة علىٰ الكتاب والسنة.

ومن جهة أخرىٰ وضعوا أصولًا لحماية أهل البدع وزعمائهم، ولمواجهة أصول السلف ومنهجهم في نقد البدع وأهلها»[1].

«ثم إنهم مع تلفُّعِهم بالمنهج السلفي لا ترىٰ اهتمامهم به إلا بقدر ما يخدعون به من ينخدع بهم وبلباسهم لكي يجتالوهم إلىٰ تنظيماتهم الحزبية الفاسدة، ويقتلوا فيهم حب المنهج السلفي، والدعوة إليه والذب عنه والسير فيه علىٰ منهج السلف الصالح ولاءً وبراءً، وتحذيرًا من أهل البدع، فصرفوا أجيالًا عن المنهج الحق والولاء الصادق له، إلىٰ الولاء الحار لأهل البدع والذب عنهم وعن بدعهم وأباطيلهم، أو التهوين من شأن بدعهم إلىٰ أن أوصلوهم إلىٰ أحط من غلاة المرجئة في نظرتهم إلىٰ كبريات البدع والمخالفات الكبيرة لدين الله الحق»[2].

---

(١) انظر: «مجموعة كتب ورسائل الشيخ ربيع -حفظه الله-» (١٣/ ٣٠٩).

(٢) انظر: «مجموعة كتب ورسائل الشيخ ربيع -حفظه الله-» (١٠/ ٣٥٩).

ومن أعجب العجائب أن يصدر كل هذا «من أناس يدَّعون السلفية ويحتكرونها لأنفسهم، ويطاردون أهلها، فأخلقوا السلفية وشوَّهُوهَا وأفرحوا أعداءها بهذه الأعمال التي يرتكبونها..».

لكننا نقول لهم: «اعلموا أن للسنة وعلومها رجالًا يحمونها من ترهات وغوائل أهل الباطل، ويكشفون عوار المبطلين الأدعياء، وإن أسرفوا في الدعاوىٰ وفي الالتصاق بأهل السنة»[1].

ومن هؤلاء الرجال السلفيين الأفذاذ الذين حملوا العلم النبوي، والمنهج الحق السلفي، ونفوا عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وشبهات الملبسين الذين سخَّرهم الله تعالىٰ لحماية السنة ومنهج السلف من تُرَّهات وغوائل أهل الباطل، والكشف عن عوار المبطلين الأدعياء: العلامة المجاهد حامل راية الجرح والتعديل بحق في هذا الزمن ربيع بن هادي عمير المدخلي -حفظه الله-.

فقد جعله الله تعالىٰ بحق شوكة في حلوق المنحرفين بشتىٰ أصنافهم، وأشكالهم.

فأبدىٰ فضائحَهم وأباطيلَهم، وبيَّن جهلهم وانحرافهم، وكشف تلبيساتهم، وَرَدَّ شبههم، وحذَّر من تشغيباتهم؛ نصحًا للأمة، وحماية لدين الله الحق المتمثل في المنهج السلفي من أن يدخل فيه ما ليس منه.

---

(١) انظر: «مجموعة كتب ورسائل الشيخ ربيع -حفظه الله-» (٩/ ٨٣).

وقد كُتبت تراجم حافلة للشيخ -حفظه الله-، من ذلك ما كتبه الشيخ خالد الظفيري في كتابه «الثناء البديع من العلماء علىٰ الشيخ ربيع».

وكنت قد نقلت كثيرًا منها في كتابي: «أصول ومُميِّزَات أهل السنة والجماعة المستخرجة من كتب العلامة ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله تعالىٰ-»، ولذلك لم أكرر ذكر الترجمة في هذه الرسالة اكتفاءً بما ذكرناه هناك(١).

وللشيخ ربيع -حفظه الله وأطال في عمره علىٰ العمل الصالح- كتابات ومقالات وسمعيَّات، كثيرة جدًّا، تشهد له بالرسوخ في العلم، والصلابة في السنة، والنصح للأمة، والغيرة العظيمة علىٰ دين الله الحق.

وقد منَّ الله عليَّ بفضله بقراءة كتب العلامة ربيع المدخلي كلها أو جُلها -ولله الحمد- فاستخرجت منها فوائد عظيمة تشدُّ لها الرحال... بعد استفادتي منها.

---

(١) وقد تعرَّض الشيخ ربيع -حفظه الله- بسبب قيامه بما أوجبه الله عليه من نصح المخالفين ونقدهم وبيان ضلالهم، إلىٰ حملة شرسة ظالمة من قبل أهل التحزب بشتىٰ أصنافهم، ورموه عن قوس واحدة، في سلسلة متصلة بدءًا بالجماعات الحزبية من إخوان وتبليغ وتكفيريين، وقطبيين، مرورًا بعبد الرحمن عبد الخالق، والمغراوي والعودة والحوالي وعرعور، ثم أبي الحسن إلىٰ فالح الحربي إلىٰ..إلىٰ...
وأخيرًا حملة لواء التمييع، بزعامة علي الحلبي، وكذا حملة لواء الحدادية بزعامة الحجوري، ولا يضره كيدهم بإذن الله.

من ذلك: هذه الردود النيِّرة التي نقض فيها الشيخ -حفظه الله- كثيرًا من شبهات وتلبيسات الحزبيين عن منهج النقد عند أهل السنة السلفيين.

و سمَّيت هذا المبحث:

«جهود العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-
في نقض شبهات الحزبيين
عن منهج النقد عند أهل السنة السلفيين»

وقد جعلته بعد هذه المقدمة في فصلين:

الفصل الأول:

في نقض شبهات عامة لأهل التحزب حول منهج النقد والرد علىٰ المخالف عند أهل السنة والجماعة.

وبلغت عدد شبهات هذا الفصل: ست عشرة شبهة.

وهي كالتالي:

الشبهة الأولىٰ: الجرح والتعديل انتهىٰ بعصر الرواية.

الشبهة الثانية: الرد علىٰ المخالف من الغيبة المحرمة.

الشبهة الثالثة: الرد علىٰ المخالف نميمةٌ وتشهيرٌ وتنفير.

الشبهة الرابعة: الرد علىٰ المخالف ونقده عبارة عن سبٍّ وشتم.

الشبهة الخامسة: الرد علىٰ المخالف ونقده من الغلوِّ.

الشبهة السادسة: الرَّد علىٰ المخالف تشدُّد.

الشبهة السابعة: الرُّدود علىٰ المخالفين وجرحهم يُسبِّب الفرقة بين المسلمين.

الشبهة الثامنة: الردود علىٰ المخالفين تضعف الإيمان وتُقسي القلوب وتؤدي بصاحبها إلىٰ التَّردِّي وتقليل التعبد.

الشبهة التاسعة: الرُّدود علىٰ المخالفين تُضيع الأوقات وتشغل عن العلم والدعوة.

الشبهة العاشرة: التهوين من شأن الرُّدود العلمية علىٰ المخالفين بحجة أن الاختلاف بين الأمة موجود حتىٰ في أصول الدين.

الشبهة الحادية عشرة: ليس من منهج السلف جمع أخطاء شخص وإبرازها في مؤلف يقرؤه الناس.

الشبهة الثانية عشرة: لا يُرد علىٰ أعيان المخالفين وإنما يُكتفىٰ في الرَّد بالعموم من غير تعيين ولا تسمية المردود عليه.

الشبهة الثالثة عشرة: الجرح والرد علىٰ المخالف سوء ظن بالمسلم والواجب معاملته بحسن الظن.

الشبهة الرابعة عشرة: اتهام القائمين من أهل السنة بواجب الرد علىٰ المخالف بأنهم يتدخلون في النيات ويطعنون في المقاصد.

الشبهة الخامسة عشرة: عدُّهم الرد علىٰ المخالف، وبيان أخطاء العلماء

وزلَّاتهم من الطعن في العلماء والدعاة والوقيعة فيهم، والتشنيع بذلك على أهل السنة، لقصد رد الحق الذي بيَّنُوه.

الشبهة السادسة عشرة: ادعاء بعضهم بأن الجرح والتعديل ليس له أدلة في الكتاب والسنة.

الفصل الثاني:

وهو خاصٌّ في نقض شبهات متعلقة ببعض قواعد الجرح والتعديل والرد على المخالف، وبلغت عدد شبهات هذا الفصل: ثلاثًا وعشرين شبهة.

وهي كالآتي:

الشبهة الأولى: نُصحِّح الأخطاء ولا نُجرِّح ولا نَهدِم الأشخاص.

الشبهة الثانية: نتناصَح ولا نَتَفاضَح ولا نُشَهِّر بالمخالف.

الشبهة الثالثة: إذا حَكَمتَ حُوكِمتَ.

الشبهة الرابعة: نحن لا نُقلِّد أحدًا نحن أصحاب دليل.

الشبهة الخامسة: عدم الأخذ بأخبار وأحكام علماء السنة على المخالفين بدعوى التثبت.

الشبهة السادسة: وهي شبهة متفرعة عن شبهة التثبت السابقة وآيلة إليها، ومضمونها: أنه لا يجوز للعالم إذا سُئل عن ضلالات بعض المنحرفين أن يُبيِّنها بحجة أن السائل مجهول، فلابد من التَّبيُّن من حاله، كما يلزم سؤاله

عمن قال ذلك الكلام، وكيف قاله، وأين قاله، ومتىٰ قاله، وإلا فلا يجوز له أن يُجيب السائل عن سؤالاته.

الشبهة السابعة: لابد من الجمع بين الجارح والمجروح، وبين الراد والمردود عليه، والتحاكم عند العلماء، ولا يجوز الحكم علىٰ المردود عليه والمجروح غيابيًّا.

الشبهة الثامنة: اشتراط الإجماع أو قول الأكثر لقبول الجرح في المجروحين.

الشبهة التاسعة: ادِّعاء بعض المجروحين أنهم لم يُنصحوا من قبل أهل السنة قبل الرد عليهم وبيان ضلالهم، ويتباكون بهذا أمام الناس، ويدعون أنهم بذلك مظلومون.

الشبهة العاشرة: المطالبة بإنصاف أهل البدع والضلال، وذلك بإيجاب ذكر محاسن المبتدع في سياق الرد علىٰ ضلالاته والتحذير من أخطائه.

الشبهة الحادية عشرة: إيجابهم حمل المجمل من كلام المردود عليه علىٰ المفصل.

الشبهة الثانية عشرة: رد الجرح بزعم أن أهل البدع إنما وقعوا فيما وقعوا فيه اجتهادًا، أو أنه في مسائل اجتهادية، وبالتالي فلا ينكر عليهم، ولا يحكم عليهم بالبدعة والحزبية.

الشبهة الثالثة عشرة: محاولة بعض المنحرفين التَّملُّص من جرح أهل السنة له، بدعوىٰ أنه مسبوق إلىٰ ما ذهب إليه، ويحتج بزلات العلماء.

الشبهة الرابعة عشرة: تمسُّح بعض المنحرفين بِتزكية بعض العلماء لهم ممن لم يعلم حقيقة حالهم، أو بسكوت بعضهم عنهم، وعدم ردهم عليهم، لقصد ردِّ وإسقاط جرح من جرحهم من أهل السنة بالدليل والبرهان.

الشبهة الخامسة عشرة: ردُّ الجرح بدعوىٰ أن الجارح من أقران المجروح، وجعل الأصل في كلام الأقران هو الرد وعدم القبول، بزعم أنه في الغالب لا يصدر إلا عن حسد وتنافس، فيُطوىٰ ولا يُروىٰ.

الشبهة السادسة عشرة: رد الجرح بدعوىٰ أن صاحبه ليس من العلماء الكبار.

الشبهة السابعة عشرة: يُصار عند اختلاف العلماء إلىٰ قول المتشدِّد مطلقًا.

الشبهة الثامنة عشرة: لا يُشرع ولا يشترط سؤال المُجرِّح عن أسباب الجرح.

الشبهة التاسعة عشرة: إخراج جرح أهل البدع عن علم الجرح والتعديل، بدعوىٰ أن التحذير غير الجرح فالجرح عندهم خاص بالرواة فقط، لا يتناول أهل البدع.

الشبهة العشرون: رد بعضهم جرح أهل السنة للمخالفين، بدعوىٰ: لا يلزمني، أو: لست مُلزمًا بالأخذ به.

الشبهة الواحدة والعشرون: الإكثار من التأويلات والاعتذارات الواهية للمردود عليهم، وحمل كلامهم علىٰ المحامل الحسنة بغير مُسَوِّغ حتىٰ ولو كان ظاهرًا في البطلان لقصد إبطال الجرح فيهم وحمايتهم من النقد.

الشبهة الثانية والعشرون: تضخيم المردود عليه ورفعه فوق منزلته؛ لقصد تخويف أهل السنة من الرد عليه ونقده، والادعاء بأنه لا يمكن الإطاحة بالكبار والجبال.

الشبهة الثالثة والعشرون: التهوين من شأن مخالفات المجروحين وجعلها عبارة عن أخطاء وهفوات لا تؤثر في سلفية المخالف.

هذه هي مجمل الشبه الحزبية المنقوضة في هذه الرسالة بِفَصليها الأول والثاني، وقد بلغت ما يقرب من أربعين شبهة.

والفضل بعد الله تعالىٰ في هذا العمل يعود إلىٰ فضيلة الشيخ الوالد العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-، فهذا في الحقيقة هو بعضُ علمِه، وجهدِه، وجهادِه في الذَّب عن دين الله الحق، وليس لي فيه يدٌ سوىٰ هذا الجمع والترتيب.

وبعد فراغي من كتابة البحث سافرت إلىٰ البقاع المقدسة لأداء مناسك العمرة، ثم زرت فضيلة الوالد العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-، وعرضته

عليه فتصفحه، ثم أتيته بعد أيام، فسألته عنه فقال لي: لقد اطلعت علىٰ كتابك فأعجبني وسُرِرت به، وأذن لي بطبعه ونشره، جزاه الله خيرًا، ففرِحتُ بذلك.

أسأل الله تعالىٰ الذي لا حول ولا قوة إلَّا به، بمنِّه وكرمه أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه، موافقًا لمرضاته، وأن يُبصِّر به من انخدع ببعض شبهات المنحرفين، وأن ينفع به طلبة العلم وجميع المسلمين، وأن يجعله في ميزان حسناتي، وحسنات الشيخ ربيع، وأن يوفقني للمواصلة والجدِّ والاجتهاد في طلب علم الكتاب والسنة، علىٰ طريقة السلف الصالح، مع الثَّبات علىٰ السنة، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه، وهو قريب سميع مجيب الدعاء، لا إله غيره ولا ربَّ سواه، وهو حسبي ونعم الوكيل.

كتبه

أبو بسطام إبراهيم بويران الأخضري الجزائري

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين

الأخضرية -الجزائر- سلَّمها الله من كل سوء وفتنة

الفصل الأول

في نقض شبهات عامة لأهل التحزب حول منهج النقد والرد على المخالف عند أهل السنة والجماعة

الفصل الأول في نقض شبهات عامة لأهل التحزب حول منهج النقد والرد على المخالف عند أهل السنة والجماعة

لأهل التحزب والبدع شبهات كثيرة يُورِدونها علىٰ أصول أهل السنة في باب الجرح والتعديل والرد علىٰ المخالفين.

الغرض منها: تمييع منهج النقد عند أهل السنة، وحماية رموزهم وزعمائهم من الجرح.

*** من هذه الشبهات:**

الشبهة الأولى
الجرح والتعديل انتهى بعصر الرواية

قال العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- في نقض هذه الشبهة: «السبكي.. استنكر على الإمام الذهبي إيراده لبعض أهل البدع الذين لا علاقة لهم بالرواية في كتاب يراه خاصًا بالرواة، فلو أوردهم في غيره فلعله لا يجد مجالًا لهذا الاعتراض فيحجم عن الاعتراض.

أما هؤلاء مع الأسف فيرون الجرح والتعديل خاصًا بالرواية، والرواة فقط، وهذه كارثة والله.

ومنهم من يرى أن الجرح قد انتهى بعصور الرواية ، وهذه كارثة أخرى»[1].

وقال -حفظه الله- : «ولا يزال باب الجرح والتعديل قائمًا ومفتوحًا ما دام هناك أهل حق وأهل باطل، وأهل ضلال وأهل هدى، ولا يزال الصراع قائمًا بين الطائفة المنصورة ومن خالفها من أهل الضلال ومن خذلها، «لا تزال

(١) انظر: «مجموعة كتب ورسائل الشيخ ربيع -حفظه الله-» (٩/ ٦٠-٦١).

طائفة من أمتي علىٰ الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتىٰ يأتي أمر الله»[(١)].

ومن قال: إن باب الجرح والتعديل قد انتهىٰ، فقد غلط غلطًا كبيرًا، ولا تزال أقلام أهل السنة تتدفق بنقد وبيان حال أهل البدع من روافض وخوارج ومعتزلة وصوفية وأشعرية، وأحزاب منحرفة، وبيان بدعهم وضلالاتهم.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بعد بيان الأصناف التي يجوز الكلام فيهم ولا يعد غيبة[(٢)]: «ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبارات المخالفة للكتاب والسنة، فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتىٰ قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع ؟ فقال: «إذا قام وصلىٰ واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل».

فبيَّن أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله؛ إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم علىٰ ذلك واجب علىٰ الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٤٠)، ومسلم (١٩٢١)، عن المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجاء عن غيره بألفاظ متقاربة.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٢٣١-٢٣٢).

ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداءً».

وقال أيضًا: «الراد على أهل البدع مجاهد، حتىٰ كان يحيىٰ بن يحيىٰ يقول: الذب عن السنة أفضل الجهاد»(١).

وقال الحافظ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأنت إذا تأملت تأويلات القرامطة والملاحدة والفلاسفة والرافضة والقدرية والجهمية، ومن سلك سبيل هؤلاء من المقلدين لهم في الحكم والدليل، ترىٰ الإخبار بمضمونها عن الله ورسوله لا يقصر عن الإخبار عنه بالأحاديث الموضوعة المصنوعة، التي هي مما عملته أيدي الوضاعين وصاغته ألسنة الكذابين.

فهؤلاء اختلقوا عليه ألفاظًا وضعوها، وهؤلاء اختلقوا في كلامه معاني ابتدعوها، فيا محنة الكتاب والسنة بين الفريقين، وما نازلةٌ نزلت بالإسلام إلا من الطائفتين، فهما عدوَّان للإسلام كائدان، وعن الصراط المستقيم ناكبان، وعن قصد السبيل جائران....

إلىٰ أن قال: فكشف عورات هؤلاء، وبيان فضائحهم، وفساد قواعدهم من أفضل الجهاد في سبيل الله، وقد قال النبي ﷺ لحسان بن ثابت: «**إن روح**

---

(١) انظر: «نقض المنطق» (ص١٢).

القدس معك ما دمت تنافح عن رسوله»[١].

وقال: «اهجهم -أو: هاجهم- وجبريل معك»[٢].

وقال: «اللهم أيده بروح القدس ما دام ينافح عن رسولك»[٣].

وقال عن هجائه لهم: «والذي نفسي بيده لهو أشد فيهم من النبل»[٤].

إلخ»[٥].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان أنواع الأقلام: «القلم الثاني عشر: القلم الجامع، وهو قلم الرد على المبطلين، ورفع سنة المحقين، وكشف أباطيل المبطلين على اختلاف أنواعها وأجناسها، وبيان تناقضهم، وتهافتهم، وخروجهم عن الحق، ودخولهم في الباطل، وهذا القلم في الأقلام نظير الملوك في الأنام، وأصحابه أهل الحجة الناصرون لما جاءت به الرسل المحاربون لأعدائهم.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٩٠) بلفظ: «إنَّ روح القدس لا يزال يُؤيدكَ ما نافحتَ عن الله ورسوله» عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري (٣٢١٣)، ومسلم (٢٤٨٦) عن البراء بن عازب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٤٥٣، ٣٢١٢)، ومسلم (٢٤٨٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أن عمر مرَّ بحسَّان وهو ينشد الشعر في المسجد، فلحظ إليه، فقال: قد كنت أنشد وفيه من هو خير منك، ثم التفت إلى أبي هريرة، فقال: أنشدك الله! أسمعت رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «أجب عني، اللهم أيده بروح القدس»؟ قال: نعم.

(٤) أخرجه البخاري (٣٥٣١)، ومسلم (٢٤٩٠).

(٥) انظر: «الصواعق المرسلة» (١/ ٣٠١-٣٠٢).

وهم الداعون إلىٰ الله بالحكمة والموعظة الحسنة، المجادلون لمن خرج عن سبيله بأنواع الجدال، وأصحاب هذا القلم حرب لكل مبطل، وعدو لكل مخالف للرسل، فهم في شأن وغيرهم من أصحاب الأقلام في شأن»[1].

«والنقل يطول جدًّا لو استطردنا في ذكر أئمة السنة الذين كانوا يحذِّرون من أهل البدع علىٰ مستوىٰ الطوائف والأفراد، وأكتفي بالإضافة إلىٰ ما سبق بالنقل عن بعضهم.

هذا الإمام أحمد يحذِّر من جماعة من أهل البدع بأعيانهم وينص علىٰ بدعهم، فلقد حذَّر من أحمد بن رباح، وابن الخلنجي، وشعيب بن سهل، ومحمد بن منصور قاضي الأهواز، وعلي بن الجعد وحكىٰ رجوعه، والفتح ابن سهل لأنهم جهمية.

وسئل عن ابن الثلجي فقال: مبتدع صاحب هوىٰ، وكلامه في ابن أبي دؤاد والمريسي والمحاسبي والكرابيسي معلوم.

وكلام أبي حاتم وأبي زرعة الرَّازِيَّين، ومحمد بن يحيىٰ، والبخاري، وأبي داود، وعشرات من أئمة السنة في أهل البدع معروف.

ولكثير من أئمة الحديث والسنة مؤلفات خاصة في أهل البدع، ومنهم:

---

(١) انظر: «التبيان في أقسام القرآن» (١/ ٣٧٩).

ابن أبي حاتم، وعبد الله بن أحمد، والخلَّال، واللَّالكائي، وابن بطة، وأبو القاسم الأصبهاني.

ثم بعدهم كثير من أئمة الحنابلة، ومنهم: المقادسة، عبد الغني، والضياء المقدسي، وابن قدامة، ثم ابن تيمية وتلاميذه: ابن القيم، وابن عبد الهادي، والذهبي، ثم تلاميذهم مثل: ابن رجب، وابن كثير، وابن ناصر الدين الدمشقي.

وللحافظ ابن حجر وتلاميذه نصيب وافر في الكلام علىٰ أهل البدع متأثرين بمنهج أهل الحديث، فقد تكلموا في أفراد كثير في كتبهم، وتكلموا في أهل وحدة الوجود والحلول.

وانتقد أهل البدع وجَرَحهم أئمة الدعوة السلفية في نجد؛ كالإمام محمد ابن عبد الوهاب، وأبنائه، وأحفاده، وتلاميذهم إلىٰ يومنا هذا.

وتكلم فيهم ابن الوزير اليماني، والصنعاني، والشوكاني، والشريف الحسن بن خالد الحازمي، وصديق حسن خان، وأهل الحديث في الهند.

وكل هؤلاء ينطلقون من منهج الكتاب، والسنة، ومنهج الصحابة، ومن تبعهم بإحسان، ولاسيما أئمة الحديث والسنة، والعلماء من فقهاء وغيرهم تبع لهم في هذا الميدان وعنهم يأخذون.

وهذا النهج قائم علىٰ امتداد التاريخ الإسلامي، ولابد أن يستمر إلىٰ أن يرفع القرآن وينتهي الإسلام ثم يقوم شرار الخلق الذين تقوم عليهم الساعة.

ولعل في هذه الذكرىٰ عظة لمن يرىٰ أن جرح أهل البدع لا يدخل في منهج أهل الحديث ولا في أصولهم ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات:٥٥].

ولا يكابر بعد هذا إلا أهل الأهواء المعاندون.

وختامًا: ليعلم كل مسلم طالب للحق أن نقد أهل البدع من أعظم الجهاد وأفضل من الضرب بالسيوف؛ ولأنه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن أعظم أبواب النصيحة لله؛ ولأنه ذبٌّ عن دين الله وحماية له، فهم أولىٰ وأولىٰ بالجرح من الرواة؛ فإن الراوي إن كان صحيح العقيدة انتقد من جهة الرواية، وإن كان فاسد العقيدة انتقد من جهتين: جهة العقيدة، وجهة الرواية، وإن كان مع فساد عقيدته داعية فلا يروىٰ عنه وانتقد في بدعته وحُذِّر منه.

وهذا هو المنهج الحق، وهو أمر واضح كالشمس في عمل أئمة الحديث في مواقفهم وكتبهم في الرجال وفي العقائد، وكان ذلك من اختصاصهم»[1].

وسئل الشيخ ربيع -حفظه الله-: لقد ذكر بعض العلماء أن علم الجرح والتعديل كان خاصًا بزمن الرواة لكن الآن عام ألف وأربعمائة وعشرين ليس هناك شيء اسمه الجرح والتعديل، فما هو الصواب في ذلك؟

---

(١) انظر: «مجموعة الكتب والرسائل» (٩/ ٦٨-٧٢).

الجواب: هذا والله من المهازل والمضحكات المبكيات: أن يقال مثل هذا الكلام، لما تكثر البدع ويكثر الإلحاد ويكثر العلمانيون والشيوعيون والروافض والصوفية والأحزاب الضالة توقف الإسلام، وأُطلق العنان للناس يمرحون ويسرحون ويقولون ما يشاءون، ولا أحد يقول هذا غلط أو هذا منكر ولا أحد يقول هذا مفسد وهذا مصلح؟!

هذا من الضياع وعدم الفقه في دين الله ﷻ؛ فالسلف ألَّفوا كتبًا في العقائد ينتقدون فيها أهل البدع والضلال، وسموا أفرادًا وجماعاتٍ فهل هذا يعني انتهىٰ أيضًا؟!

ونقول: إن المبتدعين الذين كانوا في عهد السلف يناقشون ويُبين ضلالهم والآن لا يجوز، حرام، الآن الكلام علىٰ أهل البدع حرام، وعلىٰ العلمانيين حرام، وعلىٰ الزنادقة حرام، وعلىٰ الروافض حرام، وعلىٰ الصوفية حرام، ما شاء الله!!

هذه دعوة إلىٰ وحدة الأديان أو ماذا ؟!

نستغفر الله ونتوب إليه، هذا ضلال، **يجب أن يبقىٰ الجرح والتعديل يُذَبُّ به عن دين الله وعن سنة رسول الله إلىٰ يوم القيامة، وأن تُسل السيوف أكثر من ذلك لإعلاء كلمة الله -تبارك وتعالىٰ- ودحض الكفر والباطل.**

والسلف قالوا: إن الذبَّ عن السنة أفضل من الضرب بالسيوف، فالذبُّ عن السنة يكون بالجرح والتعديل...

الجرح والتعديل باقٍ إلىٰ يوم القيامة، الناس يريدون أن يستفيدوا من هذا العالِم.

فتقول لهم: هذا عالم فاضل وعلىٰ السنة، تُزكِّيه -بارك الله فيك-، وهذا العالم رافضي، هذا صوفي يقول بوحدة الوجود، هذا علماني، هذا شيوعي يتستر بالإسلام..هذا كذا..هذا كذا..، واجب عليك أن تبين، هذا واجب وهو من الجهاد ولا ينقطع وليس خاصًّا بالرواة.

ولمَّا ذكر الترمذي في كتابه «العلل»[1] الذي هو في آخر سننه، قال: «هذا العلم، يعني الناس استنكروا علىٰ علماء الحديث الجرح، قال: «وقد جرح فلان وفلان، جرح فلان معبدًا الجهني، وجرح فلان جابرًا الجعفي، فبدأ بأهل البدع، لماذا؟ لأن هذا يُنتقد لبدعته لا لأنه راوٍ.

ثم ألَّف السلف في الرَّد علىٰ أهل البدع كما قلنا، ولم يخصِّصُوا الجرح والتعديل بالرواة فقط، مبتدع ليس من أهل الحديث أبدًا، معتزلي، جهمي، مرجئ..إلخ، ليس له علاقة بالرواية لكنه مبتدع فجرحوه.

فمن أين لهؤلاء أن باب الجرح أغلق، هذه مثل دعوة المذهبيين المتعصبين أن باب الاجتهاد أغلق من القرن الثاني، وبعضهم يقول: الثالث، وبعضهم يقول: الرابع، يعني: خلاص الله عَزَّ وَجَلَّ شلَّ عقول المسلمين

---

(١) انظر: «العلل مع شرح ابن رجب» (١/ ٣٤٧).

من ذلك الوقت إلىٰ الآن!! عقولهم مشلولة لا يستطيعون أن يفهموا كلام الله ولا سنة الرسول ﷺ، وهذا حكم جائر وافتراء علىٰ الله -تبارك وتعالىٰ- وكذلك هذه فرية؛ الذي يقول: إن الجرح انقطع وأغلق بابه، هذا والله يجني علىٰ الإسلام، اتق الله يا أخي، لا تسدَّ باب الجرح والتعديل ولن يسمع لك أهل الحق وأهل السنة»(١).

وسئل الشيخ -حفظه الله-: لماذا اخترتم منهج الجرح والتعديل طريقًا مع أنَّه في نظر كثير من الدعاة والمصلحين يَعدُّونه سببًا في تفكُّك الأمَّة وسبيلًا إلىٰ بغض مَن ينحو هذا المنحىٰ، محتَجِّين بأنَّ زمن الجرح والتعديل قد انتهىٰ مع زمن الرواية؟

فكان من جوابه -حفظه الله- أن قال: «وقوله: انتهىٰ عهد الجرح والتعديل هذا كذب، ما انتهىٰ منهج النقد إلىٰ يوم القيامة، ومنهج الجرح والتعديل لم ينته إلىٰ يوم القيامة، ما دامت توجد البدع وتوجد الشعارات الضالَّة، ولها دعاة وأئمَّة ضلال لم ينته إلىٰ يوم القيامة، وإنَّه لمن الجهاد بل أفضل من الضرب بالسيوف.

وعهد الرواية انتهىٰ في القرن الثالث؛ فلماذا ابن تيمية رفع راية النقد وراية الجرح والتعديل؟! وهكذا الذهبي وابن القيم وابن كثير وابن حجر، وإلىٰ آخره، وإلىٰ يوم القيامة.

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٤/ ٢٤٤-٢٤٦).

ما دام هناك صراع بين الحقِّ والباطل، وبين الهدىٰ والضلال وبين أهل الحقِّ والباطل وبين أهل الهدىٰ والضلال، فلابدَّ من سلِّ سيوف النقد والجرح والتعديل علىٰ أهل الباطل، وهم أخطر من أهل الرواية، وأولىٰ بالجرح من الرواة الذين يخطئون شرعًا وعقلًا.

هؤلاء يخترعون بدعًا ويتعمَّدون بثَّها في صفوف المسلمين باسم الإسلام.

وأمَّا الرواة، فالكذابون قليلون ومحصورون، والبقية أناس طيبون يخطئون فما سكتوا عنهم.

فإذا كان قد انتهىٰ عهد الرواية فعهد النقد لم ينته، نقد أهل البدع وتجريحهم، وبيان ضلالهم وخطورتهم، وهذا مستمر إلىٰ يوم القيامة وهو جهاد»[1].

وقال الشيخ ربيع -حفظه الله- مبيِّنًا مخالفة من ينعقون بهذه الشبهة لإجماع السلف: فالذي يقول: لا يجوز الجرح الآن مخالف للإجماع، ويخالف منهج الله الحق، ويكون غاشًّا للمسلمين.

ويحكي النووي[2] الإجماع علىٰ هذا، ويحكي ابن رجب[3]، ويحكي

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٤/ ٢٤٩-٢٥٠).

(٢) كما في كتابه: «رياض الصالحين» (ص ٥١٩)، و«صحيح الأذكار وضعيفه» (٢/ ٨٣٤).

(٣) كما في مقدمة رسالته: «الفرق بين النصيحة والتعيير».

غيره من العلماء: «أنه يجب القدح والطعن فيمن يضر بالمسلمين في دينهم أو دنياهم، يجب طعنه والقدح فيه، ولكن لا لأجل الهوىٰ، وإنما نصيحة للمسلمين»[١].

ﻫﻫﻫ

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٤/ ٢٥٤).

الشبهة الثانية
الرد على المخالف من الغيبة المحرمة

يزعم كثير من المنحرفين أن جرح من يستحق الجرح من المخالفين يعتبر من الغيبة المحرمة التي جاء النهي عنها في النصوص الشرعية، ويسعون في تثبيط أهل السنة عن القيام بهذا الواجب العظيم بهذه الشبهة.

وفي بيان فسادها يقول حامل راية الجرح والتعديل بحق العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- مخاطبًا أبا الحسن المأربي(١): «وأنت تعلم أنه كان

(١) هو أبو الحسن مصطفىٰ بن إسماعيل المصري الأصل، نزيل مأرب باليمن، المشهور بأبي الحسن المأربي، أحد المنحرفين عن منهج السلف، المضادين للدعوة السلفية، صاحب الأصول والقواعد البدعية، التي منها: القول بالموازنات، وحمل المجمل علىٰ المفصل في كلام غير المعصوم، والتثبت البدعي الذي أحدثه لرد أخبار الثقات، والمنهج الواسع الأفيح الذي يسع الأمة كلها سُنيِّها وبدعيِّها، والقول بإفادة أخبار الآحاد الصحيحة لمجرد الظن موافقًا بذلك المعتزلة، ومدافعته عن سيد قطب وعن الإخوان المسلمين وعن كثير من المبتدعة الضالين، إلىٰ غير ذلك من الأصول البدعية، وسيأتي ذكر بعضها -إن شاء الله-.

انظر في بيان ضلالاته: [«مجموعة كتب ورسائل الشيخ ربيع» (المجلد الثالث عشر) فهو خاص برد أباطيله].

في عهد الأئمة كإسماعيل بن علية وأحمد بن حنبل وغيرهم من ينكر الكلام في أهل البدع وينكر الجرح والتعديل ويعدون ذلك من الغيبة، فلا يثني ذلك الأئمة عن المضي في سبيل حماية الدين بجرح من يستحق التجريح وتعديل من يستحق التعديل ويعتبرون الرد علىٰ أهل البدع جهادًا بل هو أفضل عندهم من الضرب بالسيوف»[1].

وقال -حفظه الله-: «فهذا هو منهج السلف الصالح في أن نقد أهل البدع وغيرهم إنما هو من باب النصيحة لا من باب الغيبة، ولا من باب السب والشتم ومعاداة العلماء، وهو واجب باتفاق السلف.

وهو أفضل من التطوع بالصلاة والصيام والاعتكاف.

وهو من جنس الجهاد.

وعند بعض السلف أفضل من الجهاد.

وهو تطهير لدين الله ولسبيله وشرعه ومنهاجه.

وهو دفع لبغي وعدوان أهل البدع علىٰ سبيل الله ودينه وشرعه ومنهاجه»[2].

وقال الشيخ ربيع -حفظه الله- في تعليقه علىٰ كتاب: «الفرق بين

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٤٣).

(٢) انظر: «المرجع السابق» (١٠/ ٧٩).

النصيحة والتعيير» للحافظ ابن رجب: «أنت إذا نقدت شخصًا يجب أن تلتزم الحق والصدق والإخلاص، ويكون قصدك بيان الحق والتنبيه علىٰ الخطأ الذي ينافي هذا الحق.

إذا كان هذا قصدك فهذا مقصد شريف وأمر عظيم تشكر عليه من الأمة كلها، ولا يجوز لأحد أن يتهمك بسوء، وإذا كان لك مقاصد سيئة وتَبين بالسبر والدراسة أنك صاحب هوىٰ فللناس الحق أن يتكلموا فيك.

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «...فهذه كلمات مختصرة جامعة في الفرق بين النصيحة والتعيير، فإنهما يشتركان في أن كلًّا منهما: ذِكرٌ للإنسان بما يَكره ذِكرَه، وقد يشتبه الفرق بينهما عند كثير من الناس، والله الموفق للصواب».

قال الشيخ ربيع: يعني: النصيحة: تذكر إنسانًا بشيء يكرهه.

والتعيير أيضًا: تذكر إنسانًا بشيء يكرهه، فقد يحصل اشتباه بين النصيحة والتعيير.

التعيير : أن تذكر العيب، والنصيحة تذكر العيب أيضًا حتىٰ يحذره الناس، إن كان عنده بدعة أو خطأ قصدك وجه الله -تبارك وتعالىٰ- هذه هي النصيحة.

وإن ذكرت عيبه لتشفي غليلك منه، ما لك قصد شرعي أبدًا وليس قصدك إلا أن تشفي غليلك، هذا تعيير وذمٌّ وإثم.

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم أنَّ ذِكر الإنسان بما يكره محرم إذا كان المقصود منه مجرد الذمِّ والعيب والنقص، فأما إن كان فيه مصلحة لعامة المسلمين أو خاصة لبعضهم، وكان المقصود منه تحصيل تلك المصلحة فليس بمحرم، بل مندوب إليه».

أقول-الشيخ ربيع-: بل هو واجب لأن الله أوجب البيان وليس مندوبًا فقط.

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: « وقد قرر علماء الحديث هذا في كتبهم في الجرح والتعديل وذكروا الفرق بين جرح الرواة وبين الغيبة».

الغيبة: ذكرك أخاك بما يكره لغرض شخصي، ما تقصد وجه الله عَزَّ وَجَلَّ، ولكن قصدك الطعن فيه، أما جرح الرواة فهذا حفاظ علىٰ دين الله -تبارك وتعالىٰ-، يعني كيف نميز بين الصحيح والضعيف إذا كان الرواة كلهم لم يتكلم فيهم أحد، الرافضي والجهمي والكذاب وفاحش الغلط أليس في هذا ضياع الدين؟

ألا يترتب علىٰ هذا ضياع الدين؟

طيب أنت عندك كتب في الموضوعات وكتب في العلل مجلدات كبيرة ما هو سببها؟

سببها: الجرح في الرواة والكلام علىٰ الأسانيد والكلام علىٰ المتون إذا كان فيها مُدرَجات وفيها مراسيل وفيها كذا.

وقوله: «وذكروا الفرق بين جرح الرواة وبين الغيبة».

الغيبة ما تخدم الدين، قد تهدم الدين، والأغراض التافهة، بينما الجرح له أغراض سامية للحفاظ علىٰ هذا الدين، وحمايته وصيانته من أن يختلط فيه الحق بالباطل؛ لأنا إذا سكتنا عن الرواة عن الكذاب والمتهم والسيئ الحفظ والفاحش الغلط وكذا، ضاع الدين أليس كذلك؟

لكن بهذا النقد وبهذا التجريح وبهذا التمييز بين هذا وذاك حفظ الله لنا هذا الدين، وثمار هذا العلم واضحة، ولله الحمد.

وجهل الصوفية الذين كانوا يودون أن يُغطُّوا أفواه الرواة والنقاد ويكمِّمُوا أفواههم، فلو كان استسلم لهم علماء الجرح والتعديل وعلماء النقد لضاع دين الله -تبارك وتعالىٰ- لكن أبىٰ الله إلا أن يتم نوره ولو كره المبتدعون.

قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وردُّوا علىٰ من سوَّىٰ بينهما من المتعبِّدين وغيرهم ممن لا يتسع علمه».

هم المتصوفة الذين كانوا ينكرون علىٰ علماء الحديث ويقولون لهم:

أنتم تغتابون الناس، فقال لهم أهل الحديث: هذه ليست غيبة هذه نصيحة وبيان،

طبعًا من لا يفهم الكتاب والسنة كثير جدًّا.

الآن هؤلاء السائرون علىٰ طريقة أهل البدع والصوفية في تحريم النقد والهيجان منهم علىٰ طريقة هؤلاء وليسوا علىٰ طريقة أهل السنة»[١].

وسئل الشيخ ربيع -حفظه الله- سؤالًا هذا نصُّه: نعرف أنَّ غيبة أهل البدع جائزة ولكن هل لها شروط؟ وإن كان الجواب نعم، فما هذه الشروط؟

فأجاب -حفظه الله-: «غيبة أهل البدع؛ ولنقُل: التحذير منهم ونصيحة الناس عن الاغترار بهم؛ واجبة ومن أعظم الجهاد ليست جائزة فقط، بل واجبة؛ لأنك لما ترىٰ الناس يتسارعون في الفتن والوقوع في البدع والضلال وتسكت وتقول هذا غيبة؛ هذه خيانة وغش، هذه خيانة و غش أن ترىٰ الناس يتساقطون في الفتن كتساقط الفراش في النار وأنت ساكت، ما شاء الله ورع، هذا الورع الكاذب، هذا ورع الجهَّال والضُّلال من الصوفية المنحرفين و أمثالهم ومن تأثَّر بهم...

شروطها: أن تخلص لله، وأن تقصد بذلك وجه الله، وتقصد النصيحة للمسلمين وحمايتهم من الشر، لابد من هذا، أما أن تتكلم في هذا أو ذاك حتىٰ لو كان كافرًا تتكلم فيه لأغراض شخصية فهذا ليس من النصيحة المشروعة بل من الأغراض الرديئة التي يأثم الخائض فيها.

أناس يغالطون يلبسون علىٰ الجهلة السخفاء: هذه غيبة، هؤلاء ما عندهم

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (٢/ ٥٠٨-٥١٠).

شغل إلَّا الكلام في الناس، نعم، إذا كان ما لكَ شغلٌ إلَّا الكلام في الناس لهواك، والله بئس هذا العمل، لكن طيِّب؛ ماذا تقول في السلف الذين حذَّروا من الجهمية وحذروا من المعتزلة، وحذروا من الروافض، وحذروا من الخوارج، وحذروا من المرجئة، ماذا تقول فيهم؟!..»[١].

وذكر العلامة ربيع المدخلي نقلًا عن الإمام النووي بعض الأوجه التي تجوز وتباح فيها الغيبة عند السلف، ومنها: نقد المخالفين:

فقال: «قول النووي: **الأبواب التي تجوز فيها الغيبة**».

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في: «رياض الصالحين»[٢]: «باب ما يباح من الغيبة: اعلم أن الغيبة تباح لغرض صحيح شرعي، لا يمكن الوصول إليه إلا بها، وهو ستة أبواب:

١- **الأول: التَّظَلُّم**: فيجوز للمظلوم أن يتظلم إلىٰ السلطان والقاضي وغيرهما، ممن له ولاية وقدرة علىٰ إنصافه من ظالمه؛ فيقول: ظلمني فلان كذا.

٢- **الثاني: الاستعانة علىٰ تغيير المنكر، ورد العاصي إلىٰ الصواب**: فيقول لمن يرجو قدرته علىٰ إزالة المنكر: فلان يعمل كذا فازجره عنه، ونحو ذلك، ويكون مقصوده التوصل إلىٰ إزالة المنكر؛ فإن لم يقصد ذلك كان حرامًا.

---

(١) انظر: «فتاوىٰ في العقيدة والمنهج» (الحلقة الثانية-الفتوىٰ العاشرة).

(٢) (ص٥١٩)، وانظر: «صحيح الأذكار وضعيفه» للنووي (٢/ ٨٣٤)، حاشية الأصل.

٣- **الثالث: الاستفتاء**: فيقول للمفتي: ظلمني أبي، أو أخي، أو زوجي، أو فلان بكذا؛ فهل له ذلك؟ وما طريقي في الخلاص منه، وتحصيل حقي ودفع الظلم؟ ونحو ذلك؛ فهذا جائز للحاجة، ولكن الأحوط والأفضل أن يقول: ما تقول في رجل، أو شخص، أو زوج كان من أمره كذا؟ فإنه يحصل به الغرض من غير تعيين، ومع ذلك فالتعيين جائز، كما سنذكره في حديث هند...

٤- **الرابع: تحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم: وذلك من وجوه:**

منها: جرح المجروحين من الرواة والشهود، وذلك جائز بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة.

ومنها: المشاورة في مصاهرة إنسان أو مشاركته، أو إيداعه، أو معاملته، أو غير ذلك، أو مجاورته، ويجب علىٰ المشاوَر أنه لا يخفي حاله، بل يذكر المساوئ التي فيه بنية النصيحة.

ومنها: إذا رأىٰ متفقهًا يتردَّد إلىٰ مبتدع أو فاسق يأخذ عنه العلم، وخاف أن يتضرر المتفقه بذلك؛ فعليه نصيحته ببيان حاله، بشرط أن يقصد النصيحة، وهذا مما يُغلَط فيه، وقد يحمل المتكلم بذلك الحسد، ويلبس الشيطان عليه ذلك ويخيل إليه أنه نصيحة؛ فليتفطن لذلك.

ومنها: أن يكون له ولاية لا يقوم بها علىٰ وجهها، إما ألَّا يكون صالحًا لها، وإما أن يكون فاسقًا ومغفلًا، ونحو ذلك؛ فيجب ذكر ذلك لمن له عليه ولاية عامة، ليزيل ويولي مَن يصلح، أو يعلم ذلك منه ليعامله بمقتضىٰ حاله،

ولا يغتر به، وأن يسعىٰ في أن يحثه علىٰ الاستقامة، أو يستبدل به.

٥- **الخامس**: أن يكون مجاهرًا بفسقه أو بدعته؛ كالمجاهر بشرب الخمر، ومصادرة الناس وأخذ المكس، وجباية الأموال ظلمًا، وتولي الأمور الباطلة؛ فيجوز ذكره بما يجاهر به، ويحرم ذكره بغيره من العيوب، إلا أن يكون لجوازه سبب آخر مما ذكرناه.

٦- **السادس**: التعريف؛ فإن كان الإنسان معروفًا بلقب، كالأعمش، والأعرج، والأصم، والأعمىٰ، والأحول، وغيرهم؛ جاز تعريفهم بذلك، ويحرم إطلاقه علىٰ وجه التنقيص، ولو أمكن تعريفه بغير ذلك كان أولىٰ.

فهذه ستة أسباب ذكرها العلماء، وأكثرها مجمع عليها، دلائلها من الأحاديث الصحيحة المشهورة»[١].

---

(١) انظر: «مجموعة كتب ورسائل الشيخ» (٥/ ٣٢٠-٣٢٢).

الشبهة الثالثة
الرد على المخالف نميمةٌ وتشهيرٌ وتنفير

وممن أثار هذه الشبهة: عبد الرحمن عبد الخالق(١).

حيث قال عن كتاب العلامة ربيع المدخلي «جماعة واحدة لا جماعات» الذي نقَدَهُ فيه وبيَّن ضلالاته:

«لعله أول كتاب في الإسلام بهدف النميمة، كتاب الشيخ ربيع بن هادي؛

---

(١) أصله مصري يعيش في دولة الكويت، زائغ عن منهج السلف، وفتنته علىٰ الدعوة السلفية من أوائل الفتن، وله عدد من التأصيلات المحدثة، والقواعد الباطلة.

من ضلالاته: أنه شديد الحنق علىٰ علماء المنهج السلفي وطلابه، كثير التشويه لهم، فيصفهم بالمحنطين، الذين لا يفقهون ولا يعيشون واقعهم وعصرهم، مع احترامه لرءوس أهل البدع المعاصرين ورءوس أهل الفتن الحزبيين ودفاعه عنهم مثل: سيد قطب والبنا والمودودي، وغيرهم، وعنده غلوٌّ شديد في السياسة وفقه الواقع، ويدعو إلىٰ التعددية الحزبية تحت ستار مشروعية العمل الجماعي، وعنده غلوٌّ في منهج الموازنات بين الحسنات والسيئات؛ فهو من أكبر منطلقاته إلىٰ الدفاع عن الأحزاب والطوائف والدعوة إلىٰ التعددية الحزبية، إلىٰ غير ذلك من الضلالات.

انظر في بيان كثير منها بالأدلة: كتابَا الشيخ ربيع: «جماعة واحدة لا جماعات، حوار مع عبد الرحمن عبد الخالق» و«النصر العزيز علىٰ الرد الوجيز».

لعله أول كتاب يؤلف في الإسلام يكون موضوعه النميمة والسعي بعِرض المسلم.

وهذا الكتاب لا يدخل في كتب الردود العلمية بأي صورة من الصور؛ لأنه لا يحمل قضية علمية واحدة في معتقد أو خلاف في حكم شرعي وإنما الكتاب كله وشاية كاذبة تقول : عبد الرحمن يسبنا...، عبد الرحمن يمدح أهل البدع».

فقال الشيخ ربيع معلقًا علىٰ كلامه: «إن عبد الرحمن عبد الخالق أول رجل في الإسلام يسمي النقد العلمي الصادق نميمة..».

إلىٰ أن قال -حفظه الله- بعد أن ذكر شيئًا من مخازي عبد الرحمن: «ولهوان هذه الأمور العظام الجسام عليه، يقول عن كتاب نافح عنها بالحجج الدامغة إنه كتاب نميمة، وأنه لا يدخل في كتب الردود العلمية بأي صورة من الصور؛ لأنه لا يحمل قضية علمية واحدة في معتقد أو خلاف في حكم شرعي وإنما الكتاب كله وشاية كاذبة تقول عبد الرحمن يسبنا... عبد الرحمن يمدح أهل البدع»[1].

وقال -حفظه الله- معلِّقًا علىٰ كلام عبد الرحمن عبد الخالق، في نفس السياق السابق، وهو قوله: «وكتاب الشيخ ربيع نموذج صارخ للأصول التي وضعها الشيخ ربيع...

---

(١) انظر: «المرجع السابق»(١٠/ ٢٩٧-٢٩٨).

وهذا الكتاب لا يدخل في باب النُّصح لله وكتابه ورسوله وعامة المسلمين وأئمتهم بأي صورة من الصور، وذلك أنه تشهير وتنفير، واتهام بباطل، وإلزام بأقوال أعلنت براءتي منها ورجوعي عنها...

ولا يجوز تعيير مسلم ولا التشهير به ولا تذكيره بما رجع عنه وتبرأ منه».

قال الشيخ ربيع -حفظه الله-: «..هل نقد كتب شُحنت بالباطل ثم طبعت وانتشرت في العالم يعتبر تشهيرًا وتنفيرًا ونميمة؟

إذن؛ علىٰ هذا الاصطلاح تعتبر كتب أهل السنة في الرد علىٰ البدع والأخطاء كتب نميمة وتشهير وتنفير.

فرد الإمام الشافعي علىٰ أبي حنيفة وتلاميذه وعلىٰ شيخه مالك، ورد الليث علىٰ زميله مالك، ورد الطحاوي علىٰ المذاهب المخالفة لمذهب أبي حنيفة، ورد البيهقي علىٰ الطحاوي والأحناف، وردود ابن تيمية علىٰ الفقهاء وعلىٰ الطوائف الضالة، وردود ابن القيم علىٰ الفقهاء والطوائف الضالة، ورد ابن عبد الهادي علىٰ السبكي، ورد ابن عبد الوهاب وتلاميذه علىٰ الفقهاء والطوائف الضالة، ورد السهسواني علىٰ دحلان، ورد الألوسي علىٰ النبهاني، ورد المعلمي علىٰ الكوثري، ورد الشيخ التويجري علىٰ كثير من المنحرفين والمخطئين، ورده علىٰ جماعة التبليغ، ورد الشيخ الفوزان علىٰ القرضاوي، ورده علىٰ البوطي...

هذه الردود لنصر السنة وبيانها ولقمع الباطل والبدع ولرد أخطاء

المجتهدين نصحًا لله ولِئلَّا ينسب شيء من ذلك إلىٰ الله وإلىٰ دينه.

كل هذا عند عبد الرحمن لا يدخل في باب النصيحة لله... إلخ؛ وإنما يدخل في باب النميمة.

فإن قلت: لا أقصد هذا.

قيل لك: العلة واحدة والهدف واحد، فما تقوله في كتابي وشخصي ينطبق علىٰ هؤلاء وإن كنتُ دونهم، وما قلتَه في كتابي ينطبق علىٰ ردودهم ومؤلفاتهم»[1].

وقال -حفظه الله- في رسالته: «جناية أبي الحسن علىٰ الأصول السلفية»: «أبو الحسن يسير علىٰ طريقة القطبيين وعدنان عرعور وغيرهم في الطعن فيمن ينتقدونهم بحق، بأنهم يتدخلون في النيات والضمائر، وأنهم أهل تشهير وحقد وبغض وهو يكثر من هذا، وهذا من الإرهاب الفكري الذي يستخدمونه ضد أهل الحق ومن يأمر بالمعروف وينهىٰ عن المنكر»[2].

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٠/ ٣٠٠-٣٠١).

(٢) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٨١).

الشبهة الرابعة
الرد على المخالف ونقده عبارة عن سبٍّ وشتم

وهذه الشبهة هي كذلك من تخرُّصَات عبد الرحمن عبد الخالق.

فقد قال فيما نقله عنه العلامة ربيع المدخلي في كتابه: «جماعة واحدة لا جماعات»: «فهل يتعلم هؤلاء السبَّابون الشتَّامون المعادون لعلماء أمة الإسلام المتطاولون عليهم باليد واللسان؟».

قال الشيخ ربيع -حفظه الله- معلِّقًا علىٰ هذا الكلام: «قولك: «فهل يتعلم هؤلاء السبابون الشتامون المعادون لعلماء أمة الإسلام المتطاولون عليهم باليد واللسان؟».

فإن كنت تريد بعلماء أمة الإسلام الشيخ محمد الأمين الشنقيطي وابن باز وإخوانهم من علماء الجامعة الإسلامية وإخوانهم من أهل السنة، وأن أهل الأهواء والفتن والشغب هم الذين يسبونهم ويشتمونهم بل ويسفكون دماءهم كما حصل لأهل كنر، فكلامك هذا حق وفي موضعه.

فإنَّ كُتب الكوثريِّين[1] والحزبيين قد امتلأت بالسب والطعن في أهل

---

(١) هم أتباع المدعو محمد زاهد الكوثري الجركسي الحنفي الماتريدي حامل لواء التجهم والتعطيل. =

السنة والجماعة.

فلا تتجاهل ما كتبه الغزالي(١) في عدد من كتبه من الطعن والتشويه

=

قال عنه العلامة ابن باز في مقدمته لرسالة «براءة أهل السنة، من الوقيعة في علماء الأُمة» لبكر أبو زيد: «فقد اطلعت علىٰ الرسالة التي كتبتم بعنوان: «براءة أهل السنة، من الوقيعة في علماء الأمة» وفضحتم فيها المجرم الآثم، محمد زاهد الكوثري بنقل ما كتبه من السَّبِّ، والشَّتم، والقذف لأهل العلم والإيمان، واستطالته، في أعراضهم وانتقاده لكتبهم إلىٰ آخر ما فاه به ذلك الأَفَّاك الأثيم، عليه من الله ما يستحق».

وانظر كتاب: «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» للعلامة عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي اليماني، فقد ذكر فيه كثيرًا من ضلالاته.

(١) هو محمد الغزالي السقا المصري شيخ القرضاوي، أحد رءوس الإخوان المفلسين، وخرِّيج المدرسة العقلانية.

قال عنه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مقدمة صفة صلاة النبي ﷺ»: «تبين منه للناس أنه معتزلي المنهج، وأنه أصبح لا قيمة عنده لعلماء الحديث وجهودهم الجبارة علىٰ مر السنين في خدمته، وتمييز صحيحه من ضعيفه، وكذلك لا قيمة عنده لجهود الأئمة الفقهاء فيما وضعوا من الأصول، وفرَّعوا عليها من الفروع، فإنه يأخذ منها ما يشاء ويدع ما يشاء».

وقد كتب فيه أهل السنة كتابات كثيرة فاضحة لأباطيله، من أحسنها وأجمعها كتاب: «كشف موقف الغزالي من السنة وأهلها» للعلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-.

ومن أباطيل الغزالي التي كشفها في هذا الكتاب: دعوته إلىٰ إقامة وحدة بين المسلمين واليهود والنصارىٰ وسائر المتدينين إلا الملحدين.

عُنفُه وشِدَّته علىٰ أهل السنة ولِينُه مع فرق الباطنية والرافضة، وغيرهم.

ردُّه لأحاديث الآحاد الصحيحة، وانتصاره للاشتراكية، إلىٰ غير ذلك...

لأهل السنة والحديث السابقين منهم واللاحقين.

ولا تنسَ ما كتبه التلمساني[(١)] في أهل السنة والجماعة من الطعن والتشويه.

ولا تنسَ ما كتبه البوطي[(٢)] في كتبه.

---

(١) هو عمر التلمساني المرشد العام الثالث للإخوان المفلسين بعد الهضيبي، عنده كثيرٌ من الشركيات والعقائد الفاسدة، من ذلك: قوله في كتابه «شهيد المحراب عمر بن الخطاب» (٢٢٥-٢٢٦): «قال البعض: إن رسول الله ﷺ يستغفر لهم إذا جاءوه حيًّا فقط، ولم أتبين سبب التقييد في الآية عند الاستغفار بحياة الرسول ﷺ وليس في الآية ما يدل علىٰ هذا التقييد.. ولذا؛ أراني أميل إلىٰ الآخذ بالرأي القائل: إن رسول الله ﷺ يستغفر حيًّا وميتًا لمن جاءه قاصدًا رحابه الكريم.. فلا داعي إذن للتشدد في النكير علىٰ من يعتقد في كرامة الأولياء واللجوء إليهم في قبورهم الطاهرة والدعاء فيها عند الشدائد، وكرامات الأولياء من أدلة معجزات الأنبياء».

(٢) هو محمد سعيد رمضان البوطي الأشعري الماتريدي، العدو اللَّدود للدعوة السلفية.

من ضلالاته التي هي منشورة في موقعه الإلكتروني قوله: بأن الأشاعرة والماتريدية هم أهل السنة والجماعة، وأن تقسيم التوحيد إلىٰ ثلاثة أقسام من التنطعات التي لا أصل لها لا في اللغة ولا في القرآن ولا في السنة؛ لأن ألوهية الله تعني ربوبيته، وربوبيته تعني ألوهيته، فلا يفرق بين أنواع التوحيد.

ويقول: كن علىٰ يقين بأن لا نافع ولا ضارَّ إلا الله، ثم توسل أو استغث بمن شئت من الصالحين، وله ثناء علىٰ قصيدة البردة الشركية، ويرىٰ إطلاق لفظ السلفية علىٰ أهل السنة من البدع، وله تعطيل لكثير من الصفات، إلىٰ غير ذلك من الضلالات، وكلها مثبتة في موقعه.

وانظر في الرد علىٰ بعض أباطيله: كتاب «البيان لأخطاء بعض الكتاب» للعلامة صالح الفوزان -حفظه الله-، وكتاب «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد علىٰ جهالات =

وسعيد حوىٰ [١] في كتبه.

وأبو غدة [٢].

=

الدكتور البوطي» للعلامة الألباني، وكتاب «الرَّدُّ علىٰ الرفاعي والبوطي في كذبهما علىٰ أهل السنة ودعوتهما إلىٰ البدع والضلال» للعلامة عبد المحسن العباد.

(١) هو سعيد حوىٰ المرشد العام للإخوان المفلسين في سوريا، صوفي أشعري ماتريدي.

يقول في كتابه «جولات في الفقهين الكبير والأكبر» (ص٢٢): «إن للمسلمين خلال العصور أئمتهم في الاعتقاد وأئمتهم في الفقه وأئمتهم في التصوف والسلوك إلىٰ الله ﷻ، فأئمتهم في الاعتقاد كأبي الحسن الأشعري، وأبي منصور الماتريدي».

وقال في الجولة الرابعة (ص٦٦): «وسلمت الأمة في قضايا العقائد لاثنين: أبي الحسن الأشعري، وأبي منصور الماتريدي»، له كتاب بعنوان: «تربيتنا الروحية» نصر فيه عقائد الصوفية ودعا إليها.

انظر في بيان شيء من انحرافاته: كتاب: «المورد العذب الزلال فيمَا انتُقِدَ عَلىٰ بَعضِ المنَاهِجِ الدَّعَوِيَّة مِنَ العقَائِدِ والأعمَال» للعلامة النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) هو تلميذ الكوثري الذي سبقت ترجمته.

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة تحقيقه لكتاب «شرح الطحاوية» معرفًا به، ومُبيِّنًا لحاله: «هو الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي الحلبي، المعروف بشدة عدائه لأهل السنة والحديث، لاسيما في بلده حلب حين كان يخطب علىٰ منبر مسجده يوم الجمعة، ويستغله للطعن في أهل التوحيد المعروفين في بلده -بالسلفيين- خاصة، وفي أهل التوحيد السعوديين وغيرهم الذين ينبزهم بلقب الوهابية عامة، ويعلن عداءه الشديد لهم، ويصرح بتضليلهم بقوله: «إن الاستعانة بالموتىٰ من دون الله تعالىٰ وطلب الغوث منهم جائز، وليست شركًا، ومن زعم أنها شرك أو كفر فهو كافر»، ويتهمهم جميعًا بشتىٰ التهم، التي كنَّا نظن أن أمرها قد انتهىٰ ودفن؛ لأن الناس قد عرفوا حقيقة أمرهم، وأن

=

وعز الدين إبراهيم (١) مادح الروافض.

وجامع مدح قيادات الإخوان لهم، وما يثيره قيادات القطبية من فتن

=

دعوتهم تنحصر في تحقيق العبادة لله تعالىٰ، وإخلاص الاتباع لرسول الله ﷺ، وإذا بأبي غدة هذا يتجاهل كل ذلك، ويحيي ما كان ميتًا من التهم حولهم، ويلصقها بهم، بل ويزيد عليها ما لم نسمعه من قبل، فيقول من علىٰ المنبر: «إن هؤلاء الوهابيين تتقزز نفوسهم أو تشمئز حينما يذكر اسم محمد ﷺ» -سبحانك هذا بهتان عظيم- إلىٰ غير ذلك من التهم الباطلة مما سمعه منه أهل بلده الذين حضروا خطبه بذلك».

وقال عنه العلامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمته لرسالة: «براءة أهل السنة، من الوقيعة في علماء الأُمة» لبكر أبو زيد: «أما بعد: فقد اطلعت علىٰ الرسالة التي كتبتم بعنوان: «براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة» وفضحتم فيها المجرم الآثم محمد زاهد الكوثري بنقل ما كتبه من السب، والشتم، والقذف لأهل العلم والإيمان، واستطالته في أعراضهم وانتقاده لكتبهم إلىٰ آخر ما فاه به ذلك الأفاك الأثيم، عليه من الله ما يستحق، كما أوضحتم -أثابكم الله تعالىٰ- تعلق تلميذه **الشيخ عبد الفتاح أبو غدة** به، وولاءه له، وتبجحه باستطالة شيخه المذكور في أعراض أهل العلم والتقىٰ، ومشاركته له في الهمز واللمز، وقد سبق أن نصحناه بالتبرؤ منه، وإعلان عدم موافقته له علىٰ ما صدر منه، وألححنا عليه في ذلك، ولكنه أصر علىٰ موالاته له -هداه الله- للرجوع إلىٰ الحق، وكفىٰ المسلمين شره وأمثاله».

(١) أحد كُتَّاب الإخوان المفلسين الداعين إلىٰ التقريب بين السنة والشيعة، له كتاب بعنوان: «لا أساس للخلاف بين السنة والشيعة»، وآخر بعنوان: «موقف علماء المسلمين من الشيعة والثورة الإسلامية» نقل فيه تمجيد الإخوان للثورة الرافضية، ونقل فيه قولهم الذي يعتقده هو من أن: «مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الاثنىٰ عشرية مذهب يجوز التعبد به شرعًا كسائر مذاهب أهل السنة».

وحملات تشويه ظالمة وافتراءات كاذبة -الإعلام الخبيث- علىٰ أهل السنة.

ولا تنسَ كتابات سيد قطب(١) وطعنه في الصحابة، وتكفيره لبني أمية، وتركيزه علىٰ الخليفة الراشد عثمان بإسقاط خلافته، والادعاء بأن روح الإسلام قد تحطمت في عهده، وأن أسس الاسلام قد تحطمت في عهده، وتفضيل تلاميذ ابن سبأ عليه، وتكفيره للأمة واعتبار مساجدهم معابد جاهلية.

ولا تنسَ كتابات مفتي عمان(٢) وطعنه في أهل السنة حقًّا، وطعنه في

---

(١) ما ذكره الشيخ ربيع هنا هو نزرٌ يسير من ضلالات هذا الرجل، وقد كتب فيه الشيخ -حفظه الله- عددًا من الكتب والمقالات بيَّن فيها كثيرًا من انحرافاته، منها: كتاب «أضواء إسلامية علىٰ عقيدة سيد قطب وفكره»، وهو أول كتاب ألفه الشيخ في نقد سيد قطب، وكتاب «العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم»، وكتاب «نظرة سيد قطب إلىٰ أصحاب رسول الله ﷺ»، وكتاب «نظرات في كتاب التصوير الفني في القرآن الكريم»، وغيرها.

ومن المقالات: «قول سيد قطب بعقيدة وحدة الوجود والحلول والجبر ودفاعه عن عقيدة النيرفانا الهندوكية البوذية»، وله عنوان آخر، وهو «أطوار سيد قطب في وحدة الوجود»، وكذا «تأكيد ما ورد في مقال أطوار سيد قطب في وحدة الوجود ودفع شبه المعترضين».

انظر: «ثبت مؤلفات الشيخ ربيع» لخالد بن ضحوي الظفيري.

(٢) هو أحمد الخليلي الخارجي الإباضي مفتي عمان، كتب في الرد علىٰ بعض أباطيله الشيخ علي بن محمد ناصر الفقيهي كتابًا سمَّاه: «الرد القويم البالغ علىٰ كتاب الخليلي المسمىٰ بالحق الدامغ»، قدم للكتاب العلامة صالح الفوزان، ومما قاله في تقديمه =

الصحابة، واستشهاده بطعن سيد قطب والمودودي [١].

ولا تنسَ حملات محمد علوي مالكي، وعبد الله الصديق الغماري [٢]،

=

للكتاب: «أما بعد: فقد وصلتني رسالتكم ومعها مؤلفكم في الرد علىٰ الإباضي الجهمي -أحمد بن حمد الخليلي في كتابه المسمىٰ: «الحق الدامغ»، والذي ضمنه ثلاث ضلالات: نفي رؤية المؤمنين لربهم، والقول بخلق القرآن، وتخليد العصاة من المؤمنين في النار- وقرأت ردكم عليه فوجدته بحمد الله ردًّا وافيًا مفحمًا، فيه نصرة الحق، ودحض الباطل، ونقض الشبهات، مدعمًا بالأدلة من الكتاب والسنة».

(١) هو أبو الأعلىٰ المودودي الهندي، من غلاة الحاكمية، حتىٰ إنه ليرىٰ بأن إقامة الحكومة الإسلامية هي غاية الغايات ومسألة المسائل، التي من أجلها أُرسل الرسل.

وقد تتبع العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- كثيرًا من مجازفاته الباطلة فكشف زيفها في أواخر كتابه العظيم «منهج الأنبياء في الدعوة إلىٰ الله»، والتي منها قوله: «ولأجل ذلك ما زالت الغاية المنشودة من رسالة أنبياء الله عَلَيْهِمْ السَّلَامْ في هذه الدنيا أن يقيموا فيها الحكومة الإسلاميَّة، وينفذوا فيها ذلك النِّظام الكامل للحياة الإنسانيَّة الذي جاءوا به من عند الله»، وقوله: «إن مسألة القيادة والزعامة إنَّما هي مسألة المسائل في الحياة الإنسانيَّة وأصل أصولها».

قال العلامة ربيع المدخلي في المصدر المذكور مُلخِّصًا حال المودودي: «عليه مآخذ شديدة لا يجوز لمسلم يخشىٰ الله ويجل الإسلام الذي يربأ بأتباعه عن تقديس الأشخاص وأفكارهم أن يسكت عنها».

(٢) هو عبد الله صديق الغماري المغربي الصوفي الأشعري القبوري، له كتاب في الطعن في العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال في إحدىٰ هوامشه مُعرِّضًا بل مُصرِّحًا بكفر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد ذكر أبو عبد الله علاء الدين البخاري العجمي الحنفي المتوفىٰ سنة (٨٤١هـ) أن من أطلق علىٰ ابن تيمية شيخ الإسلام فهو بهذا الإطلاق كافر.

=

والسقاف[(١)] علىٰ أهل السنة والجماعة.

=

انظر: «الضوء اللامع» (ج٩/ ص٢٩٢)، ومراده بذلك من علم بكلماته الكفرية واعتقاداته الضالة، ومع ذلك وصفه بهذا اللقب».

وقال في نفس الكتاب عن العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «وحاله في هذا كحال ابن تيمية، وتطاول علىٰ الناس فأكفر طائفة من العلماء، وبدع طائفة أخرىٰ، ثم اعتنق هو بدعتين لا يوجد أقبح منهما:

إحداهما: قوله بقدم العالم، وهي بدعة كفرية -والعياذ بالله تعالىٰ-.

والأخرىٰ: انحرافه عن علي عليه السلام، ولذلك وسمه علماء عصره بالنفاق، لقول النبي ﷺ: «**لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**».

وللعلامة حماد بن محمد الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ رسالة في الرد علىٰ الغماري في مسألة التوسل بعنوان: «تحفة القاري في الرد علىٰ الغماري»، قال في مقدمتها: «أما بعد: فقد اطلعت علىٰ رسالة صغيرة كتبها شخص باسم عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري الحسني وسمَّاها: «اتحاد الأذكياء في التوسل بالأنبياء وغيرهم من الصالحين والأولياء» يدعو فيها إلىٰ التوسل بذوات الصالحين مستدلًا علىٰ دعواه فيها بخمسة أحاديث مرفوعة وبخمسة آثار موقوفة، وعقب علىٰ كل واحد منها بأنه صحيح، وأنها دالة كلها علىٰ مرامه...».

(١) هو حسن السقاف الجهمي القبوري صاحب الأباطيل والضلالات الكبرىٰ، التي منها تعطيل صفات الله، وإنكار تقسيم التوحيد إلىٰ ثلاثة أقسام، وتكفيره لعدد من أئمة الإسلام منهم ابن تيمية، وغير ذلك من الدواهي والطوام.

قال عنه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ ٥-١٢-١٤): «من العجيب أنه يتظاهر أنه صوفي، والصوفية علىٰ خلافه؛ فإن من مذهبهم الخمول لا الظهور، حتىٰ قال أحد قدمائهم: «كن ذنبًا ولا تكن رأسًا»! وهو إلىٰ ذلك خلفي العقيدة، معتزلي النزعة، ينكر الصفات الإلهية، ويرمي المؤمنين بها من الأئمة وأتباعهم -وأنا منهم والحمد لله- في تعليقاته التي سوَّدها علىٰ كتاب ابن الجوزي «دفع شبه التشبيه»، =

وحملات الديوبنديين أئمة جماعة التبليغ.

فإن كنت تئِنُّ وتتململ من هذه الطعون الظالمة الفاجرة علىٰ أهل السنة والجماعة حقًّا فأنت علىٰ صواب.

ولكن مع الأسف يبعد هذا ما ذكرناه سابقًا وأنك تريد السلفيين -فإنَّا لله وإنا إليه راجعون-، فإنك والله قد وقعت في الإعلام...-أي: الخبيث- الذي تذمه وتحذر منه.

وإن كنت تريد بعلماء الإسلام هؤلاء المحاربين للسنة ومنهج السلف

=

ويكذب عليهم أنواعًا من الأكاذيب لو استقصيت لكان من ذلك كتاب في مجلد...

إلىٰ أن قال: وبالجملة؛ فهو جهمي جلد، ينكر معاني آيات الصفات بطريق التأويل والتعطيل، كما فعل بآيات الاستواء، وينكر أحاديث الصفات الصحيحة بادعاء ضعفها ومخالفة علماء الحديث والجرح والتعديل، كهذا الحديث ونحوه كثير..، كما يضعف أحاديث اليدين والقبضة والأصابع والضحك وغيرها...

إلىٰ أن قال: ثم إننا نقول لك: ما هو الفرق بين اتهامك هذا وبين ما لو قال لك قائل: إنك -دون شك أو ريب- دسيس بين المسلمين، ومن أعداء الإسلام كاليهود أو غيرهم؛ لإفساد عقائدهم، وإيقاع البلبلة في صفوف عامتهم، بما تبثه فيما ينسب إليك من المؤلفات التي تشعر أن من ورائك من يمدك في الغي والطعن في أئمة المسلمين وحفاظهم، كمثل قولك في كتاب «التوحيد» لابن خزيمة: إنه كتاب شرك، وتضعيفك لإمام السنة حماد بن سلمة، وتكفيرك لشيخ الإسلام ابن تيمية ومن نحا نحوه، وهذا كله مبثوث في المؤلفات المشار إليها، وبخاصة التعليق علىٰ «دفع الشبه»، لو قال لك قائل هذا، فما هو ردك؟ فمهما كان جوابك، فهو حجتنا عليك».

والمتطاولين على علماء الأمة حقًّا، فإن السلفيين ينتقدونهم ويردون بغيهم على الإسلام وتحريفهم له ويردون تطاولهم على أهله، كل ذلك بالحق والعلم والحجة والبرهان، سالكين في ذلك طريق السلف الصالح، ومن سار على دربهم كابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب ونظرائهم من دعاة الحق وأنصار الدين، والشجى في نحور أهل البدع والضلال...

إلى أن قال -حفظه الله-: ... وأحب أن أتحفك بهذه التحفة الطيبة عند أهل السنة، الصاعقة على أهل البدع ومن يدافع ويذب عنهم.

قال البَغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة «شرح السنة»: «باب: مجانبة أهل الأهواء -وساق الآيات والأحاديث والآثار تحت هذا العنوان في ذم البدع وفيها نُقُول، وفيها تكفير وتضليل لبعض أهل البدع...-.

ثم قال: وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا مجمعين متفقين على معاداة أهل البدعة ومهاجرتهم».

فهذا البغوي يذكر لنا أن الصحابة والتابعين مجمعون متفقون على معاداة أهل البدع ومهاجرتهم.

فهل تقبل هذه النصيحة وتصدق نقله كما قبل السلفيون ذلك وصدقوه؟!

وأتحفك ثانيًا بقول هذا الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية[1]:

«الراد على أهل البدع: مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى يقول: الذب

(١) كما في «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٢).

عن السنة أفضل من الجهاد».

فلا يجوز أن يسمىٰ سبَّابًا ولا شتَّامًا، وإلا فبهذا المنطق المغالط يكون ابن تيمية والسلف سبَّابين شتَّامين لعلماء الأمة، وعلىٰ رأسهم جهم وبشر المريسي وعمرو بن عبيد، وقد رد ابن تيمية علىٰ أنبل من هؤلاء مثل ابن كُلاب والأشعري والباقلاني وابن القشيري بل والبيهقي والغزالي.

فهل نقول إنه سب وشتم علماء أمة الإسلام؟!

فأين من ينتقدهم اليوم السلفيون من هؤلاء؟!

إلىٰ أن قال -حفظه الله-: «فهذا هو منهج السلف الصالح في أن نقد أهل البدع وغيرهم إنما هو من باب النصيحة لا من باب الغيبة، ولا من باب السب والشتم ومعاداة العلماء، وهو واجب باتفاق السلف...

إلىٰ أن قال -حفظه الله-: «فهل يجوز لمسلم أن يؤلف كتابًا باسم ابن تيمية يوهم الناس به أن هذا الإمام الذي أفنىٰ حياته في كفاح البدع وأهلها يجيز تعدد الجماعات، أي الفرق؟!

ويوهم أن جهاد أهل السنة في تطهير دين الله وحمايته من البدع والضلال سب وشتم لعلماء أمة الإسلام؟!، وأن طريق ابن تيمية وأهل السنة الحقيقيين يوالون أهل الإسلام؛ أي: أهل البدع من الرفاعية والقادرية والتجانية والمرغنية[1]،

---

(١) هذه كلها من فرق الصوفية المبتدعة.

أو تجمعات هذه الفرق في التنظيم الإخواني[1] أو التبليغي[2]، فليس لكل

---

(١) هو تنظيم جماعة الإخوان المسلمين بل المفلسين، التي أسسها حسن البنا المصري، وذلك عام (١٩٢٨م)، وهي فرقة ضالة اجتمع فيها من الشر ما تفرق في غيرها.
ومن ضلالاتها: أنها دعوة صوفية حصافية، فإن مؤسسها حسن البنا كان صوفيًا حصافيًا، وهي جماعة قائمة علىٰ البدع؛ كالاحتفال بالموالد وبالهجرة النبوية وبليلة الإسراء والمعراج، وغيرها، ومن أكبر الدعاة إلىٰ التقريب بين السنة والشيعة، وفيها كثير ممن يقول بوحدة الأديان وحوار الأديان، حتىٰ قال زعيمهم البنا: «إن خصومتنا لليهود ليست خصومة دينية؛ لأن القرآن حض علىٰ مصافاتهم ومصادقتهم والإسلام شريعة إنسانية قبل أن يكون شريعة قومية وقد أثنىٰ عليهم وجعل بيننا وبينهم اتفاقًا»، وهي دعوة قائمة علىٰ الثورة علىٰ الحكام المسلمين بعد تكفيرهم، وقد غلا بعض قادتهم فكفر عامة المسلمين أيضًا كسيد قطب في العدالة الاجتماعية وغيره، ومنها أنهم يسيرون علىٰ قاعدة باطلة مناقضة لأصل الولاء والبراء، وهي قولهم: «نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه»، وعندهم غلو عظيم في السياسة والحاكمية، إلىٰ غير ذلك من ضلالاتهم.
ومن رءوسهم بعد زعيمهم حسن البنا: الهضيبي، والتلمساني، ومحمد الغزالي، وزينب الغزالي، والقرضاوي، وسيد قطب، وعبد الكريم زيدان، ومصطفىٰ السباعي، والبهنساوي، والجبري، وسعيد حوىٰ، والمودودي، والندوي، والغنوشي، وعز الدين إبراهيم، وغيرهم كثير، وقد كتب فيهم أهل السنة كتابات كثيرة بيَّنوا فيها بدعهم وضلالاتهم.

(٢) نسبة إلىٰ جماعة التبليغ، وهي فرقة من الفرق الضالة كتب أهل العلم كتابات كثيرة في بيان حالها وكشف ضلالاتها، من ذلك: رسالة للعلامة حمود التويجري بعنوان «القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ» قال فيها معرفًا بهذه الجماعة: «جماعة التبليغ؛ فإنهم جماعة بدعة وضلالة، وليسوا علىٰ الأمر الذي عليه رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعون لهم بإحسان، وإنما هم علىٰ بعض طرق الصوفية ومناهجهم المبتدعة.
=

هؤلاء وأمثالهم إلا الحب الخالص والعداء كله فقط لأهل الكفران؟!

إن السلف في السابق وأتباعهم في اللاحق لا يعرفون هذا المنهج إلا عن عبد الرحمن عبد الخالق.

الحق يا عبد الرحمن أكبر من السموات والأرض، وأكبر من الطوائف التي تدافع عنها.

وهو أحب إلينا من الأبناء والعشائر.

فلا يمكن أن نسكت عن طائفة أو حزب يحرف دين الله بل سنصدع بالحق إن شاء الله، ونسأل الله أن يكتب ذلك في صفحات حسناتنا.

=

وقد أسس بدعتهم ووضع أصولها الستة محمد إلياس الديوبندي الجشتي -كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالىٰ-، وهو الأمير لجماعة التبليغ، ثم خلفه في الإمارة عليهم ابنُه يوسف.

وأما أميرهم في زماننا؛ فهو المسمىٰ: إنعام الحسن، وهو يبايع التابعين له علىٰ أربع طرق من طرق الصوفية، وهي: الجشتية، والقادرية، والسهروردية، والنقشبندية.

فأما أفراد جماعته من العجم؛ فإنه يبايعهم علىٰ هذه الطرق الأربع بدون تحفُّظ، وأما العرب؛ فإنه يتحفَّظ منهم ولا يبايع إلا من وثق به منهم من السذَّج الذين يحسنون الظن بالتَّبليغيين ولا يعرفون أنهم أهل بدعة وضلالة.

وقد ذكر العلماء العارفون بجماعة التبليغ كثيرًا مما هم عليه من البدع والخرافات والضلالات وأنواع المنكرات وفساد العقيدة، ولاسيما في توحيد الألوهية».

وللعلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- رسالة في كشف ضلال هذه الفرقة بعنوان: «أقوال علماء السنة في جماعة التبليغ» نقل فيها عن عدد من كبار علماء السنة تبديعهم لهذه الفرقة الضالة، وتحذيرهم منها.

ولا يضيرنا أن يقول هذا أو ذاك إن هذا سب وشتم، فهذا من الإرهاب الفكري والإعلام الباطل الذي يَمقُتُه الله وملائكته والمؤمنون»(١).

* **أقول:** والعجيب أنك تجد هؤلاء الذين يُسمون نقد أهل البدع والرد على المخالفين سبًّا وشتمًا ومنهم عبد الرحمن عبد الخالق، تباكيًا منهم على المبطلين، وهم من أشد الناس سبًّا وشتمًا لعلماء السنة والسلفية!!

فأي الفريقين أحق بهذا الوصف إذن؟!

يقول العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-: «سبَّ عبد الرحمن شيخَه الإمام الشنقيطي، وزملاءه عشرات المدرسين، وسبَّ علماء المملكة وطعن في عقيدتهم ورأى أنها لا تساوي شيئًا، واعتبر الشنقيطي ومن معه محنطين، واعتبر علمهم قشورًا، وكم هي بلايا ودَاوَهٍ من يسميهم بالدعاة ممن سميناهم ومن جرى على منوالهم، **يعتبر الشايجي**(٢) **وشيخه نقد ضلالات**

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٠/ ٧٤-٨٠).

(٢) هو المدعو عبد الرزاق بن خليفة الشايجي، السروري القطبي، أكثر تلاميذ عبد الرحمن عبد الخالق، تبعية له وحماسًا لمنهجه، وتعصبًا لفكره، له كتب ومقالات جدُّ قبيحة في الطعن في منهج أهل السنة وعلمائه، من ذلك كتاب «الخطوط العريضة لأصول أدعياء السلفية الجديدة»، وكذا كتاب «أضواء على فكر دعاة السلفية الجديدة» وهو يعتبر شرحًا للكتاب الأول، ومن ذلك مقالة في الطعن في علامة الجرح والتعديل بعنوان: «البديع في بيان منهج د. ربيع..دراسة نقدية وثائقية تكشف اللثام عن حقيقة د. ربيع بن هادي المدخلي في الحكم على الكتب والطوائف والرجال والجماعات».

قال عنه العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-كما في كتابه «النصر العزيز على الرد =

سيد قطب وأمثاله سبًّا، ولا يعتبرون سبه لأصحاب رسول الله وبعض الأنبياء سبًّا، ولا بدعه الكبرىٰ وبدع أمثاله بدعًا، ومع كل هذا البلاء يرون أنهم هم السلفيون الحقيقيون»[1].

وقال -حفظه الله- في سياق رده علىٰ عبد الرحمن عبد الخالق أيضًا: «فالرجل لا يعد طعنه في العلماء بأقبح أنواع الطعون خطأً علىٰ الأقل، ولا يعد ذلك من القضايا العلمية ولا يدخل في الأحكام الشرعية، فليس بعيب ولا حرام ذلك السب والشتم والسخرية والتحقير؛ بل حتىٰ تشويه عقيدتهم ومنهجهم لا يدخل في عقائد الإسلام وأحكامه في نظر عبد الرحمن؛ بل هذا كله يعد من جهاد عبد الرحمن عبد الخالق ومن حسناته ومن النصح لكل مسلم ومن أصول الدين.

=

الوجيز»، في سياق ذكره لمن أنجبتهم مدرسة عبد الرحمن عبد الخالق: «ولقد أنجب منهجه الفذ وتربيته العالية التي من أروعها سب شيوخه ورميهم بأن علومهم قشور وأنهم طابور من العلماء المحنطين ولا يستطيع أحد منهم أن يرد أدنىٰ شبهة توجه للإسلام، أنجب أفذاذًا تدافع عن أهل البدع بمؤلفات عديدة عديمة النظير وتطعن في أهل السنة طعونًا مؤصلة تأصيلًا عديم النظير أيضًا لا يحتاج إلىٰ أدلة ولا إلىٰ توثيق، ولا إلىٰ تحري الصدق والأمانة، ومن هؤلاء الأفذاذ النابغة العظيم الدكتور عبد الرزاق الشايجي قامع السنة وناصر البدعة ألف -أبقاه الله ذخرًا لأهل البدع- كتبًا في الذب عن البدع وأذيالهم وأنصارهم، وكتبًا في قمع أهل السنة، لم يفكر في مثلها أساطين أهل البدع».

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٠/ ٢٥١).

انظر إليه يقول:

«ثانيًا: النصح لكل مسلم من أصول الدين.....».

فسبُّ عبد الرحمن لعلماء المنهج السلفي وتشويهه لعلومهم وعقيدتهم من النصح لكل مسلم ومن أصول الدين؛ بل حتىٰ طعنه في بعض الصحابة من هذا الباب وهو في هذا كله أحسن أدبًا من شيوخ العلم الذين سماهم وكلامه أقل كثيرًا مما يُؤثر عنهم.

أما نقد ربيع لأهل البدع، ولو طعنوا في أصحاب رسول الله ﷺ، وارتكبوا عشرات البدع الكبرىٰ، فإنه ظلم وسب وشتم للصالحين المصلحين الدعاة إلىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ »[1].

٭٭٭

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٠/ ٣٥٤-٣٥٥).

الشبهة الخامسة
الرد على المخالف ونقده من الغلوِّ

ردَّ العلامة ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله- علىٰ هذه الشبهة ، في مواضع كثيرة من كتبه.

من ذلك قوله في نقده لكتاب المأربي أبي الحسن «السراج الوهاج» مخاطبًا إيَّاه: «قلتم -وفقكم الله-: وأنصح بترك الغلو في الحكم علىٰ المخالفين فإن ضرر ذلك عظيم...» إلخ.

أرجو الانتباه إلىٰ دعايات خصوم أهل السنة، فإنهم يصفون أهل السنة بالغلو إذا هم انتقدوا أهل البدع بدون أحكام، وإذا وصفوا أهل البدع بدون ما يستحقون قالوا فيهم إنهم غلاة وظالمون.

فليس علىٰ أهل السنة إلا المضي في أداء واجبهم، فإن لهم أسوة في الأنبياء والمصلحين وأئمة هذه الأمة، فلا تلتفت يا أبا الحسن إلىٰ أراجيف أهل الأهواء وتَهاويلهم علىٰ أهل السنة»[(١)].

---

(١) انظر: «المرجع السابق » (١٣/ ٢٧٣-٢٧٤).

وقال الشيخ ربيع -حفظه الله- في سياق رده كذلك علىٰ المأربي أبي الحسن: «هكذا يعتبر نقد أهل البدع وبيان ضلالهم بالحجج والبراهين إفراط، ولقد وصف من يدين سيد قطب بالحلول ووحدة الوجود بأنهم غلاة، وعلىٰ رأس هؤلاء الشيخ الألباني والشيخ ابن عثيمين والشيخ الفوزان والشيخ الدويش والشيخ ربيع، ونزَّل عليهم أحاديث الخوارج.

وإذن؛ فليس ربيع وحده هو الذي يمثل جانب الإفراط، بل كل من خالف أبا الحسن فهو مفرط غالٍ مهما كانت منزلته ولو اجتمع علماء السلفيين ومعهم الأدلة والبراهين علىٰ مخالفة أبي الحسن لرماهم بالجهل والظلم والغلو.

وواقعه الآن وموقفه من علماء السنة أكبر برهان وشاهد علىٰ ما تقول»[1].

وقال -حفظه الله- معلِّقًا علىٰ كلام أبي الحسن، وهو قوله: «رأينا طائفة غلاة، في هذه الدعوة سلفهم من قبل الحدادية منذ سنوات، محمود حداد[2] وفريد

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٤١٥).

(٢) هو محمود الحداد المصري، رأس الغلاة في هذا الزمن وهو الذي تنتسب إليه فرقة الحدادية الفاجرة، التي تعتبر من أخبث فرق الضلال وأشدهم حربًا علىٰ أهل السنة، وقد لخص العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- أصول وضلالات هذا الحدادي الضال وفرقته الهالكة، في رسالة بعنوان: «منهج الحدادية».

قال فيها: «منهج الحدادية:

١- بغضهم لعلماء المنهج السلفي المعاصرين وتحقيرهم وتجهيلهم وتضليلهم والافتراء =

=

عليهم ولاسيما أهل المدينة، ثم تجاوزوا ذلك إلىٰ ابن تيمية وابن القيم وابن أبي العز شارح «الطحاوية»، يدندنون حولهم لإسقاط منزلتهم ورد أقوالهم.

٢- قولهم بتبديع كل من وقع في بدعة، وابن حجر عندهم أشد وأخطر من سيد قطب.

٣- تبديع من لا يبدع من وقع في بدعة وعداوته وحربه، ولا يكفي عندهم أن تقول: عند فلان أشعرية مثلًا أو أشعري، بل لابد أن تقول: مبتدع وإلا فالحرب والهجران والتبديع.

٤- تحريم الترحم علىٰ أهل البدع بإطلاق لا فرق بين رافضي وقدري وجهمي وبين عالم وقع في بدعة.

٥- تبديع من يترحم علىٰ مثل أبي حنيفة والشوكاني وابن الجوزي وابن حجر والنووي.

٦- العداوة الشديدة للسلفيين مهما بذلوا من الجهود في الدعوة إلىٰ السلفية والذب عنها..ومن بغي الحداد أنه ألف كتابًا في الطعن في الشيخ الألباني وتشويهه يقع في حوالي أربعمائة صحيفة بخطه لو طبع لعله يصل إلىٰ ألف صحيفة، سماه «الخميس» أي: الجيش العرمرم، له مقدمة ومؤخرة وقلب وميمنة وميسرة.

وكان يدَّعي أنه يحذِّر من الإخوان المسلمين وسيد قطب والجهيمانية، ولم نره ألف فيهم أي تأليف، ولو مذكرة صغيرة مجتمعين فضلًا عن مثل كتابه الخميس.

٧- غلوهم في الحداد وادعاء تفوقه في العلم ليتوصلوا بذلك إلىٰ إسقاط كبار أهل العلم والمنهج السلفي وإيصال شيخهم إلىٰ مرتبة الإمامة بغير منازع كما يفعل أمثالهم من أتباع من أصيبوا بجنون العظمة...

٨- تسلطوا علىٰ علماء السلفية في المدينة وغيرها يرمونهم بالكذب: فلان كذاب وفلان كذاب، وظهروا بصورة حب الصدق وتحريه، فلما بين لهم كذب الحداد بالأدلة والبراهين، كشف الله حقيقة حالهم وما ينطوون عليه من فجور، فما ازدادوا إلا تشبثًا بالحداد وغلوًّا فيه.

٩- امتازوا باللعن والجفاء والإرهاب لدرجة أن كانوا يهددون السلفيين بالضرب، بل امتدت أيديهم إلىٰ ضرب بعض السلفيين.

=

المالكي[(١)] ومن كان علىٰ شاكلتهما.

قوم غلاة لا ينهجون أصول السلف، ولا يسلكون طريقة السلف، وقد كان كثير من الناس يعجبون بهذه الغيرة، ويظنون أن هذه الغيرة هي في خدمة السنة، **عندما يتكلم هؤلاء أو أولئك علىٰ المخالفين بنفس فيه تجاوز، وفيه تعدٍّ لحدود الله** ﷻ.

قد كان البعض يأنس بهذه الطائفة ويظن أن أهل البدع والأحزاب يستحقون هذا وزيادة، لكن الله ﷻ قد جعل لكل شيء قدرًا، وتجاوز الحدود اليوم مع أهل البدع وغدًا مع أهل السنة، وقد جاء الغد وأصبح يومًا حاضرًا كائنًا..».

قال الشيخ ربيع -حفظه الله- : «إذا كان هؤلاء متسلقون.. إلخ، وغلاة وهم لم يبلغوا في الشدة علىٰ أهل البدع شأو كثير من السلف، وعلىٰ رأسهم عمر بن الخطاب وابنه، وسائر الصحابة، وعبد الرحمن بن القاسم والأعرج ومالك والثوري وحماد بن سلمة والشافعي وأبو إسحاق الفزاري وعثمان بن

=

١٠- لعن المعين حتىٰ إن بعضهم يلعن أبا حنيفة، وبعضهم يكفره..».

إلىٰ غير ما ذكره الشيخ من أصولهم وضلالاتهم، ومن رءوس هذه الفرقة الفاجرة، بعد محمود الحداد، فالح الحربي، وفاروق الغيثي، وعبد اللطيف باشميل، وأخيرًا المدعو يحيىٰ الحجوري اليمني، فكن منهم أيها السني علىٰ حذر.

(١) هو من جنس من قبله.

سعيد الدارمي وغيرهم، وكان السلف يحمدونهم ويجعلون الشدة علىٰ أهل الباطل من مناقبهم.

إن من ترميهم بالغلوِّ والتَّسلُّق علىٰ أكتاف الدعوة لم يبغلوا شأو هؤلاء ولا قاربوه، فلا ندري ما هي نظرتك إلىٰ هؤلاء الأسلاف الكرام، فإن قلت: الإجلال والاحترام قلنا: فلماذا ترمي أتباعهم بالغلو وغيره من المذام والمبالغة في الاتهام؟»[(١)].

وقال -حفظه الله- عن المأربي أبي الحسن أيضًا: «ترىٰ كم خاصم أهل السنة في سيد قطب وخالفهم ورماهم بالخطأ في أحكامهم علىٰ سيد قطب بقوله:

«وهناك اعتراضات كثيرة منها ما هو صواب ومنها ما هو خطأ».

ويرمي من أدان سيد قطب بالقول بالحلول ووحدة الوجود بالغلو وينزل عليهم أحاديث الخوارج الغلاة.

فعلىٰ أي أساس يخطئهم ويرميهم بالغلو والخطأ في اعتراضاتهم ويعتذر لسيد قطب بالجهل؟»[(٢)].

وقال -حفظه الله-: «ولم يُعر أبو الحسن المأربي أي اهتمام لسياقات كلام من يدافع عنهم بحمل المجمل علىٰ المفصل، بل إن كلامهم الذي

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٥٨).

(٢) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٥٨).

يدافع عنه يكون من الواضح المبين المفصل فيجعله من المجملات، وذلك من الشغب والمغالطات.

ولم يقف عند هذا الحد، بل تجاوز ذلك إلىٰ رمي من يرد الباطل ويذب عن السنة ومنهج السلف بالغلو ويقذفهم بشتىٰ التهم ويشتمهم بالألفاظ المقذعة كالأصاغر والأراذل والهدامين والمفسدين وأعداء الدعوة وخصومها وحدادية... إلخ»(١).

* **والغريب:** أنك تجد أبا الحسن المأربي الذي ينبزُ أهل السنة بالغلو والإفراط في الرد علىٰ المخالف، يسلك مسلك الغلو في طعوناته في أهل السنة، الذين يصفهم بهتانًا وزورًا بالغلاة، فانطبق عليه المثل القائل: «رمتني بدائها وانسلت»(٢).

وفي بيان ذلك يقول العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- معلِّقًا علىٰ كلام أبي الحسن، وهو قوله: «وأنصح بترك الغلو في الحكم علىٰ المخالفين فإن ضرر ذلك عظيم...» إلخ.

قال: «إنه يوجه هذه النصيحة إلىٰ أهل السنة؛ لأنه يرىٰ أن في أحكامهم

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ١٢٣).

(٢) قال الميداني كما في «مجمع الأمثال» (١/ ١٢٥): «(رمتني بدائها وانسلت)، هذا المثل لإحدىٰ ضرائر رهم بنت الخزرج امرأة سعد بن زيد مناة، رمتها رهم بعيب كان فيها فقالت الضرة: رمتني بدائها... المثل، وقد ذكرت القصة بتمامها في باب الباء في قوله: ابدئيهن بفعال سبيت، يُضرب لمن يعير صاحبه بعيب هو فيه».

علىٰ أهل الأهواء والبدع من أمثال سيد قطب غلوًّا، فإذا كان ينصح بترك الغلو في الحكم علىٰ المخالفين من أهل الضلال، فهل أحكامه علىٰ أهل الحق سلمت من الغلو والظلم؟!»[١].

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٢٧٣).

الشبهة السادسة
الرَّد على المخالف تشدُّد

وفي بيان زيف هذه الشبهة يقول العلامة حامل راية الجرح والتعديل بحق ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله-: «لينظر المرء الفرق الهائل بين موقف المسلمين الذي ينقله شيخ الإسلام وغيره: بأن المقالات المخالفة وبيان حال أهلها وتحذير الأمة منهم؛ واجب باتفاق المسلمين، وبين واقع كثير ممن ينتسب إلىٰ السلفية والمنهج السلفي فضلًا عن غيرهم كيف يعدون التحذير من البدع وأهلها شغبًا وتشدُّدًا؟!

فيا بعد ما بين الموقفين! ويا لغربة الدين! ويا لغربة المنافحين عنه!»[1].

وقال -حفظه الله-: «في أول العهد أهل البدع قليل لا يضرونهم، لكن الآن الناس غالبهم مبتدعة، لم ينج منهم إلا قليل، فلابد من البيان، نحن عندنا البيان، يصفون من يقوم بهذا البيان بالشدة، كما وصفوا أحمد بن حنبل وابن تيمية وابن عبد الوهاب، وصفوهم بالشدة، لأنهم ما عندهم

(١) انظر: «المرجع السابق» (٥/ ٢٧٣).

أسلحة، يفقدون الأسلحة في مواجهة أهل السنة، فيقولون: شديدين، أين الشدة؟

الشدة فيهم هم، الشدة للباطل ومن أجل الباطل، وفي حرب أهل السنة، الشدة فيهم هم، اقرأ كتبهم، واسمع أشرطتهم، وخذ مواقفهم وسترىٰ كيف يشتدون من أجل باطلهم..فرمتني بدائها وانسلت.

كان أهل البدع يسبون ويشتمون بالباطل أهل السنة والجماعة، فما ارتفعت الأصوات بوصفهم بالشدة، كتب الغزالي والمودودي وأمثالهم مليئة بالسب والشتم والسخرية والاستهزاء والتشدد والتنطع، وما أحد يقول: هؤلاء عندهم شدة!

فلما انبرىٰ بعض أهل السنة يدافع عن الحق، قالوا: شديدين»[(١)].

وقال **-حفظه الله-**: «لا تصير الشدَّة علىٰ أهل البدع مذمَّة -علىٰ أنَّنا لا ننصح بالشدَّة- لكن لو حصلت فَلتَة من ناصح ما تُتَّخذ مذمَّة ووسيلةً للصدِّ عمَّا ينصر به الإسلام وينصر به السنَّة.

فإنَّ أهل الأهواء الآن تعلَّقوا مثلًا بكلمة: «فلان عنده شدة» فنفَّروا من كتبه.

هل كان السلف إذا قالوا: فلان شديد علىٰ أهل البدع يذمُّونه بهذا؟

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٤/ ٢٤١-٢٤٢).

أو يريدون بذلك الصدَّ عن سبيل الله كما يفعل هؤلاء من أهل الأهواء الآن»[١].

❀❀❀

(١) انظر: رسالة «أسئلة أبي رواحة المنهجية» (السؤال الثالث).

الشبهة السابعة
الرُّدود على المخالفين وجرحهم يُسبِّب الفرقة بين المسلمين

كثير من أهل البدع والتحزب يعترضون علىٰ أهل السنة قيامهم بواجب النصح والرد علىٰ المخالفين والمنحرفين بحجة أن ذلك يفرق المسلمين، ويؤدي إلىٰ ضعفهم ووهنهم.

وفي نقض هذه الشبهة يقول العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-: «إن الرد علىٰ أهل الأخطاء وأهل البدع والذَّب عن السنة أمر محمود ومشروع في شرعة الإسلام، ومن هنا قام أئمة الإسلام بنقد أهل الأخطاء وأهل الأهواء ونقد الرواة، وامتلأت كتب الإسلام بذلك، وألفت كتب في الجرح والتعديل العام، وكتب خاصة بالثقات، وكتب خاصة بالجرح، قيامًا منهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونصحًا للمسلمين، وحفاظًا علىٰ دين الإسلام، فشكر الله لهؤلاء الأئمة ومن تبعهم جهودهم وأثابهم أحسن المثوبة.

وقد ضاق أناس من صوفية وغيرهم ذرعًا بهذا المنهج العظيم في السابق واللاحق وقذفوا بشبهات متعددة، قد تروج علىٰ كثير من الناس...

منها: أن هذا المنهج يفرق المسلمين وهم المفرقون»[(١)].

وقال -حفظه الله-: «لا شك أنَّ الدَّعوة إلىٰ التوحيد تُفرِّق، تُفَرِّق بين من؟ بين أهل الحق وأهل الباطل، بين أهل التوحيد وأهل الشِّرك.

كما قال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ [النمل:٤٥].

وما من نبيٍّ إلَّا ويفترق عليه النَّاس، ما يتبعه النَّاس كلُّهم...

فعلىٰ سياسة هؤلاء يكون نوح وإبراهيم وغيرهم من الأنبياء أخطئوا! كيف؟ لأنهم فرَّقوا الأُمَّة! كان ينبغي أن يحافظوا علىٰ وحدة الأُمَّة الوحدة الوطنية والوحدة القومية.

أليس كذا علىٰ منطق هؤلاء؟! حتىٰ تجدهم يتآخون مع النَّصارىٰ واليهود والرَّوافض والباطنية؛ حفاظًا علىٰ الوحدة الإنسانية، لا يتصادمون مع اليهود والنَّصارىٰ ولا مع إخوانهم الرَّوافض، هذا واقع هؤلاء وهذه دعوة هؤلاء الذين يقولون هذا الكلام، وهذه ضد الرِّسالات كلِّها وضد دعوات الرُّسل جميعًا ومنهم خاتمهم محمد.

والله سمَّىٰ القرآن فرقانًا؛ لأنَّه يفرِّق بين الحق والباطل، ومحمَّدٌ فَرقٌ أو فرَّق بين الناس، فرَّق بين أهل الحق والهدىٰ والإيمان، وبين أهل الكفر

---

(١) انظر: «مجموعة كتب ورسائل الشيخ» (١٣/ ٨٩).

والكذب والفجور والشِّرك والضَّلال، ولابدَّ أن يجعلهم الله ﷻ يوم القيامة فريقين، فريقٌ في الجنة وفريقٌ في السَّعير.

فهؤلاء أهل ضلال وأهل أهواء، الذي يسبُّ الصَّحابة لا يضره! يكفِّرهم ما يضره! لماذا؟ حفاظًا على الوحدة!»[١].

❀❀❀

(١) انظر: «المرجع السابق»(١/ ١٣١).

الشبهة الثامنة
الردود على المخالفين تضعف الإيمان، وتُقسي القلوب، وتؤدي بصاحبها إلى التَّردِّي، وتقليل التعبد

سئل العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- سؤالًا هذا نصه: إن الكلام في الجماعات الإسلامية، والأمور الخلافية، وفي العلماء يضعف الإيمان، ويؤدي بصاحبه إلىٰ التردي، ويقلل من التعبد، ويصاب بسبب ذلك القلب بالقسوة، نرجو توجيهنا -سلمك الله-؟

فأجاب -حفظه الله-: «أقول: إن الأمر كذلك إذا كان المتكلم لأغراض شخصية ولهواه، أما إذا كان لنصيحة المسلمين، وتحذيرهم من الوقوع في الشر، وفي البدع والضلالات فإن هذا واجب بإجماع المسلمين، التحذير من البدع و الضلالات واجب من أعظم الواجبات...

لكن الذي يلزم هذا الناصح وهذا المحذر هو أن يكون قاصدًا بذلك وجه الله، ناصحًا للأمة، مُحذِّرًا لهم مما يضرهم في دنياهم وفي أخراهم بالحكمة والموعظة الحسنة.

أما إذا كان يتكلم لأغراض شخصية ولأهواء فلو بات يعبد الله ﷻ ويصلي ويبكي وهو يرائي، فإن هذا يكون من أقبح الأعمال عند الله ﷻ ...

فالشاهد من هذا الكلام: أن المتكلم الناصح إن كان يريد بذلك النصح لوجه الله -تبارك و تعالىٰ- وتحذير المسلمين؛ فهذا -إن شاء الله- مما يزيد الإيمان؛ لأن الرد علىٰ أهل البدع جهاد، والذَّب عن سنة رسول الله ﷺ أفضل من الضرب بالسيوف، كما قال ذلك أبو عبيدة القاسم بن سلام، ويحيىٰ بن يحيىٰ التميمي، ونقله ابن تيمية رحمه الله[1].

ويعتبر هذا من جنس جهاد الرسل-عليهم الصلاة والسلام- في تبليغ دعوة الله وتقديم النصائح الهادية للناس لمنهج الله الحق»[2].

وسئل الشيخ -حفظه الله- أيضًا: ما رأيكم فيمن يقول: كثرة الكلام في المنهج يقسي القلب؟

فأجاب: «يعني كثرة الكلام في المنهج وتصحيحه ودراسته يقسِّي القلب، لكن الدعوة إلىٰ الخرافات والبدع والضلالات وأفكار الخوارج هذه تليِّن القلب -ما شاء الله- !!!

الدعوة إلىٰ المنهج؛ دعوة إلىٰ كتاب الله وسنَّة الرسول -عليه الصلاة والسلام- وما احتواه كتاب الله وسنة الرسول من عقائد وعبادات وأعمال،

---

(١) سبق بيان مصدر كلامه.

(٢) انظر: «المرجع السابق » (١٤/ ٣٩٣-٣٩٤).

تصحيح المنهج أمر عظيم لابدَّ منه، والضلال كثر في هذا المنهج ومهما تكلم الإنسان يعني جهده ضئيل بالنسبة لما يتطلَّبُه الأمر، الآن لما نتكلم في المنهج هل يبلغ كل المسلمين؟!!

لكن الكلام علىٰ طريقة التبليغ وعلىٰ طريقة الإخوان وأهل الضلالات والبدع والخرافات والانحرافات الفكرية والسياسية والاجتماعية والعقائدية هذا -ما شاء الله- يلين القلوب!

هل هذا منطق صحيح؟

هذا منطق سفهاء ضاقوا بالمنهج الإسلامي الحق ذرعًا فذهبوا يقولون مثل هذا الكلام الباطل الصاد عن سبيل الله»[1].

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٤/ ٣٩٥).

الشبهة التاسعة
الرُّدود على المخالفين تُضيع الأوقات وتشغل عن العلم والدعوة

وقد كشف حامل راية الجرح والتعديل بحق ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله- عوار هذه الشبهة، وبيَّن بأن الردود علىٰ المخالفين لنصرة دين الله هي جانب من جوانب العلم، والدعوة، فكيف تشغل عنهما؟!!

فقال -حفظه الله-: «كتب الردود هي جانب من جوانب العلم.

المُهم: اقرءوا في أبواب الصلاة، وأبواب الزكاة، وأبواب الحج، وأبواب العقيدة، وأبواب المعاملات، وفي أبواب الرد علىٰ البدع...

ما يقوله أهل الأهواء عن أهل السنة: أن شغلتهم الردود غير صحيح، لا؛ هم مشتغلون بالعلم النافع، ثم يردون علىٰ أهل الأهواء والبدع عند الحاجة إلىٰ ذلك، وهذا شرف لهم؛ لأن هذا من باب النصيحة لله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم، وسير منهم علىٰ طريقة السلف في حماية الدين.

يجب أن يعرف المسلمون من باكورة حياتهم طريق الهدىٰ من طريق

الضلال، يعرف كيف يمشي من أول الطريق، وإذا كان يتعلم هكذا، ولا يعرف الشبه ولا يعرف الرَّد عليها يضيع.

وقد يجلس عدد من الناس إلىٰ عالم من العلماء لا يشعر بالبدع ونقدها وبيابها فَيَتِيه، ويتيهون عن منهج علماء السلف، الذي يعني يعلم الناس فقط الخير، وما يُبيِّن لهم الشر والبدع والضلالات، هذا يزرع وتأتي الحيوانات والحشرات تأكل زرعه.

مّا حصل حماية، هذه حماية، كغيرها من الحمايات تمامًا، مثل التطعيمات ضد الأمراض، والحمايات الصحية من الأمراض البدنية، فالأمراض القلبية والنفسية تحتاج إلىٰ حماية أكثر.

فنوجه هذا الكلام إلىٰ طلاب العلم وإلىٰ العلماء: أن يتقوا الله -تبارك وتعالىٰ- وأن يعملوا بعلمهم، وأن يأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر، كل بحسب طاقته، لابد من إنكار المنكر»[1].

وقال الشيخ -حفظه الله-: «الناس كانوا يقرءون كتب الفكر المنحرف كثيرًا وكثيرًا، والمكتبات متخمة ومليئة بكتب الضلال والبدع، ولا يتكلمون بمثل هذا الأسلوب، **فلما أقبل الناس علىٰ الكتاب والسنة وعلىٰ منهج السلف الصالح، ووجدوا من الكتب ما يُحذِّرهم من البدع والضلال، قالوا: لا تشتغلوا بهذه الأشياء، لا تشغلوا أنفسكم بهذه الأشياء، لا تتركوا العلم.**

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٤/ ٢٦٦-٢٦٧).

هذه الردود من العلم، معرفة الهدىٰ من الضلال ومعرفة الخير من الشر، هذا والله من العلم الواقي، كما يقول حذيفة رضي الله عنه[١]: «كان الناس يسألون رسول الله عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني».

فلابد من معرفة كتب أهل البدع والضلال، يعني عن طريق هذه الكتب التي تنتقدها، وإلا ما ضاع كثير من الشباب إلا حينما فقدوا مثل هذه الكتب التي تحصنهم، فهذه الكتب فيها تحصين للشباب»[٢].

وسئل العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله ورعاه وجعل الجنة داره ومثواه-:

يا شيخ، ظهرت في هذه الأيام ظاهرة حزبية غريبة جدًّا، حيث إن بعض الشباب إذا حذَّروا من الجماعات الحزبية يقال لهم: لا تتكلموا في هذه المواضيع، والكلام فيها من ضياع الأوقات..وما إلىٰ ذلك، فما نصيحتك لهؤلاء؟

فأجاب الشيخ -حفظه الله-: «نصيحتي لهم ما قلته سابقًا...

هذه الجماعات إن كان عندها بدع فقد حكم بالإجماع علىٰ وجوب التحذير منها، وأنه من الجهاد، الجماعات فيها بدع صوفية، فيها رفض، فيها خروج، فيها إرجاء، فيها شيء من البدع التي حاربها السلف وحذَّروا منها، فيجب أن نتناصح

(١) حديثه في البخاري (٣٤١١)، ومسلم (١٨٤٧).

(٢) انظر: «المرجع السابق» (١٤/ ٢٨٢).

ونحذِّر منها، هذا منهج السلف، ومن شاء نوقفه علىٰ هذا.

ودليله: كتاب الله وسنة الرسول الكريم-عليه الصلاة والسلام-، وسار عليه السلف الصالح الذي ينتمي إليه.

فإن كانت الجماعة من هذا النوع فيجب التحذير منهم، ولا يجوز أن نسكت، لأنا إذا سكتنا علىٰ الباطل تفشىٰ وانتشر»[1].

وسئل الشيخ ربيع -حفظه الله-: يَظنُّ كثير من الناس أنَّ الردَّ علىٰ أهل البدع والأهواء قاضٍ علىٰ المسلك العلمي الذي اختطَّه الطالب في سيره إلىٰ الله، فهل هذا مفهوم صحيح؟

فأجاب الشيخ -حفظه الله-: «هذا مفهوم باطل، وهذا من أساليب أهل الباطل وأهل البدع ليخرسوا ألسنة أهل السنَّة.

فالإنكار علىٰ أهل البدع من أعظم أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وما تميَّزت هذه الأمَّة علىٰ سائر الأمم إلَّا بهذه الميزة: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وإنكار المنكر تطبيق عملي لِمَا يتعلَّمه الشاب المسلم من الفقه في دين الله -تبارك وتعالىٰ-، ودراسته لكتاب الله وسنَّة رسوله الكريم -عليه الصلاة والسلام-.

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٤/ ٣٩٢-٣٩٣).

فإذا لم يُطبّق هذا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، خاصة في أهل البدع، فقد يدخل في قول الله -تبارك وتعالىٰ-: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ٧٨ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ [المائدة:٧٨-٧٩].

إذا كان يرىٰ أنَّ البدعة تنتشر، ولها دعاتها ولها حملتها ولها الذَّابُّون عنها، ولها المحاربون لأهل السنَّة فكيف يسكت؟، **وقولهم: إن هذا يقضي علىٰ العلم: هذا كذب، هذا من العلم والتطبيق للعلم.**

وعلىٰ كلِّ حال: فطالب العلم لابدَّ أن يُخصِّص أوقاتًا للتحصيل، ولابدَّ أن يكون جادًّا في التحصيل، ولا يستطيع أن يواجه المنكرات إلَّا بالعلم، فهو علىٰ كلِّ حال يحصِّل العلم وفي نفس الوقت يطبِّق، والله -تبارك وتعالىٰ- يبارك لهذا المتعلِّم العامل في علمه، **وقد تُنزَع البركة لَمَّا يرىٰ المنكرات قُدَّامَهُ يقول: لا، لا، لَمَّا أطلب العلم، يرىٰ الضلالات وأهل الباطل يرفعون شعارات الباطل، ويدعون الناس إليها ويُضلُّون الناس فيقول: لا، لا، ما سأشتغل بهذه الأشياء، أنا سأشتغل بالعلم يعني يتدرَّب علىٰ المداهنة -بارك الله فيك-»**(١).

---

(١) انظر: رسالة «أسئلة أبي رواحة المنهجية» (السؤال الحادي عشر).

الشبهة العاشرة
التهوين من شأن الرُّدود العلمية على المخالفين
بحجة أن الاختلاف بين الأمة موجود حتى في أصول الدين

وقد بيَّن العلامة المجاهد ربيع المدخلي -حفظه الله- هُزال هذه الشبهة في ضمن جوابٍ له علىٰ سؤالٍ، قال صاحبه: «إن من مشايخ أهل البدع من يلبس علىٰ الناس، فيقول: الخلاف موجود في أصول الدين؟

فأجاب الشيخ -حفظه الله-: «طيِّب؛ إذا وُجد الخلاف، نحن كذلك نقول: الخلاف موجود في أصول هذا الدين وفروعه، لكن ما حكم الله في هذا الخلاف؟

وهل هناك حلٌّ لهذا الخلاف؟

وهل مجرد الخلاف يكون حجة لأهل البدع في بقائهم وثباتهم علىٰ باطلهم وضلالهم؟

الإخوان المسلمون يريدون أن تسكت عن الروافض، تسكت عن الخوارج، تسكت عن المعتزلة، تسكت عن عُبَّاد القبور، لماذا؟

لأن السلف اختلفوا، وهؤلاء كذلك نحن اختلفنا معهم فنتركهم!

هل الصحابة تركوا من خالفهم؟

هل الرسول -عليه الصلاة والسلام- ترك من خالفه؟

ألم يكن يقيم الحدود -عليه الصلاة والسلام- وينكر علىٰ من يغلو في العبادة ويقول: «ومن رغب عن سنتي فليس مني»(١).

الله -تبارك وتعالىٰ- مدح هذه الأمة بأنها تأمر بالمعروف وتنهىٰ عن المنكر: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران:١١٠].

فَمِن أنكرِ المنكرات وأَخبَثِها وشرِّها: المخالفة في الأصول؛ يخالفون ربَّ العالمين ويخالفون رسوله الكريم، الذي يخالف في الأصول خالف كتاب الله وسنة الرسول هل يُسكت عنه؟

الذي ينكر علىٰ من يقول: «ربنا في السماء وعلىٰ العرش استوىٰ» ويزعم أن الله ليس في مكان، أو لا فوق ولا تحت ولا في يمين ولا في يسار هل يسكت عن هذا ؟! والذي يقول: أنا أدعو فلانًا وفلانًا ويستغيث بغير الله ويذبح لغير الله هل يسكت عنه؟ والله تعالىٰ يقول: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾ [الأحقاف:٥]. ويحكم عليه بالنار، والعياذ بالله.

---

(١) أخرجه البخاري(٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١) من حديث أنس رضي الله عنه.

هؤلاء أناس تافهون، وأنا لا أدري كيف يَتَشَوَّش السلفيون بمثل هذه الشبهة؟!!

عندكم حجج وعندكم براهين وباستطاعتكم أن تلاحقوا بها هؤلاء وتطاردوهم بها، تجلسون هكذا تتلقفون الشبه؟! اضربوهم بالحجج والبراهين التي عندكم»[١].

(١) انظر: «مجموعة كتب ورسائل الشيخ» (١٤/ ٣٩٦-٣٩٧).

الشبهة الحادية عشرة
ليس من منهج السلف جمع أخطاء شخص وإبرازها في مؤلف يقرؤه الناس

سئل العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-: هل من منهج السلف جمعُ أخطاء شخصٍ ما، وإبرازها في مؤلَّف يقرؤه الناس؟

فأجاب -حفظه الله-: «سبحان الله!! هذه يقولها أهل الضلال لحماية بدعهم، وحماية كتبهم، وحماية مناهجهم، وحماية مُقدِّسيهم من الأشخاص.

نعم؛ الله ورسوله ﷺ ذكرا كثيرًا من ضلالاتهم، الله ﷻ ذكر كلام اليهود والنصارىٰ وانتقدهم في كثير من الآيات القرآنية.

وأهل السنة والجماعة من فجر تأريخنا إلىٰ يومنا هذا تكلَّموا علىٰ الجهم بن صفوان وبشر المرِّيسي، وأَحصَوا بِدَعَهُم وضلالاتهم، وجمعوا أقوال أهل الفرق ونقدوها[1] فمن حرَّم هذا؟ هذا من الواجبات.

---

(١) ومن هذه المؤلفات التي جُمع فيها كثير من ضلالات أهل البدع مع نقدها، سواء الخاصة بالأفراد أو بالفرق، ما ذكره العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-، حيث قال: «ألا ترىٰ أن علماء السلف قد أقاموا الحجج والبراهين علىٰ ضلال الفرق من روافض وجهمية =

=

ومعتزلة وخوارج وقدرية ومرجئة وغيرهم.

ولم يكتفوا بإصدار الأحكام علىٰ الطوائف والأفراد بدون إقامة الحجج والبراهين الكافية والمقنعة.

بل أَلَّفُوا المؤلفات الكثيرة الواسعة في بيان الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة، وبيان الضلال الذي عليه تلك الفرق والأفراد.

فانظر إلىٰ رد الإمام أحمد علىٰ الجهمية، ورد عثمان بن سعيد الدارمي علىٰ الجهمية، والرد علىٰ بشر المريسي، وكتاب «السنة» لعبد الله بن أحمد، و«السنة» للخلال، و«الشريعة» للآجري، و«الإبانتين» لابن بطة، و«شرح اعتقاد أهل السنة» للالكائي، و«الحجة» للأصبهاني، وغيرها من المؤلفات الكثيرة.

وانظر إلىٰ: مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية كـ: «المنهاج في الرد علىٰ الروافض» و«درء تعارض العقل والنقل» في الرد علىٰ الأشاعرة، و«نقض التأسيس» في الرد علىٰ الرازي في الدرجة الأولىٰ، والرد علىٰ البكري «الاستغاثة» و«الرد علىٰ الأخنائي» وكتاب «الفتاوىٰ الكبرىٰ»، وانظر: «مجموع الفتاوىٰ» له، وكم رد علىٰ الصوفية ولاسيما ابن عربي وابن سبعين والتلمساني، ردودًا مفصَّلةً مبيَّنة قائمة علىٰ الحجج والبراهين.

وكذلك كتب ابن القيم «كالصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة» و«شفاء العليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل»، وانظر إلىٰ ردود أئمة الدعوة السلفية منذ قامت دعوة الإمام محمد ابن عبد الوهاب، ويكفيك منها «الدرر السنية» «مجموعة كتب ورسائل الشيخ» (٩/ ١٤٧- ١٥٩).

وقال -حفظه الله-: «ومن أصول أهل السنة بيان حال الرواة تعديلًا وجرحًا، كذبًا كان هذا الجرح أو خطأ أو بدعة ونحو ذلك، وذلك واجب باتفاق المسلمين.

ولهم في ذلك مؤلفات مثل: «التاريخ» للبخاري، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، و«التاريخ» لابن معين، و«معرفة الرجال» له، رواية أبي العباس بن محرز، وروايات غيرها عن ابن معين، وفي الجرح خاصة مثل: «الضعفاء» للبخاري، و«الضعفاء

=

إذا كان الناس سيضِلُّون بِبِدَعِهِ الكثيرة وجمعتَها في مكان واحد وحذَّرت منها باسمه فجزاك الله خيرًا، أنت بذلك أَسدَيتَ خيرًا كبيرًا للإسلام والمسلمين»(١).

=

والكذابين والمتروكين» لأبي زرعة الرازي، و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي، و«الضعفاء» للدارقطني، و«الضعفاء» للحاكم وغيرها.

ومن أصولهم: الرد على أهل الأهواء والبدع وبيان أحوالهم والتحذير منهم، وذلك واجب باتفاق المسلمين.

ولهم في ذلك مؤلفات مثل: «خلق أفعال العباد» للبخاري، و«السنة» لعبد الله بن أحمد، و«السنة» للخلال، و«شرح السنة» للبربهاري، و«الشريعة» للآجري، و«الإبانتين» لابن بطة، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي، و«الحجة في بيان المحجة» لأبي القاسم الأصفهاني، وغيرها» انظر: مقال الشيخ ربيع الذي بعنوان: «بيان الجهل والخبال في مقال حسم السجال، رد على المسمى بـ: «مختار طيباوي» (الحلقة الأولى)».

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٤/ ٢٧٠).

الشبهة الثانية عشرة
لا يُرد على أعيان المخالفين وإنما يُكتفى في الرَّد بالعموم من غير تعيين ولا تسمية المردود عليه

سئل العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-: نريد أن نفهم المسألة التالية: إن من المعلوم أن علماءأهل السنة والجماعة متفقون علىٰ الرد علىٰ أهل البدع -والحمد لله- ولكن منهم من ذهب إلىٰ الرد علىٰ المعيَّن، ومنهم من ذهب إلىٰ الرد عليهم بصيغة العموم؟

فأجاب -حفظه الله-: «هل هناك أحد من السلف التزم علىٰ ألَّا يردَّ علىٰ المعين وكان ينكر علىٰ من يرد علىٰ المعيَّنين؟!

هذا كلام فارغ، لكن العالم أحيانًا يرد بصيغة العموم إذا كان يرىٰ ذلك نافعًا، فإذا رأىٰ أنه يتعين عليه أن يُبيِّن هذا المعيَّن ويفضح حاله ويُبين انحرافه، فيحذِّر منه بالنَّص وبالعين؛ كتابة وخطابة إلىٰ آخره.

فهذا التقسيم غلط؛ يعني: ادِّعاء أن السلف لا يَردُّون إطلاقًا علىٰ المعيَّنين أبدًا طول حياتهم لا يذكرون شخصًا معيَّنًا، هذا لا يوجد، هذا كذب علىٰ السلف بهذا الاعتبار، نعم هذا الشخص المعين أحيانًا يعمم أحيانًا يعين

علىٰ حسب الحاجة وعلىٰ حسب المصلحة»[١].

* فالمسألة كما ذكر العلامة ربيع المدخلي فيها تفصيل عند السلف من حيث الإطلاق والتعيين في الرد علىٰ المخالف، وكل ذلك يدور مع المصلحة حيث دارت وليس كما يدعي بعضهم.

وقد أكد العلامة ربيع المدخلي هذا التفصيل السلفي في مواضع كثيرة، من ذلك أنه سئل: هل من منهج السلف ذكر أسماء من يحذَّر منهم من أهل البدع والضلال؟ وهل هذا علىٰ الدوام أم لكل مقام مقال؟ أفيدونا مأجورين.

فأجاب -حفظه الله-: «هذا علىٰ حسب المصلحة، إذا كانت المصلحة تقتضي عدم التعيين فليكتف بالتعميم، وإذا كانت المصلحة تقتضي التصريح، بأن يكون هناك داعية ينشر دعوته إلىٰ الباطل فيُحذَّر منه بعينه، وإذا أمكن التعميم فالأولىٰ التعميم.

الآن يوزعون مجلات وأشرطة، وكذا..ليضلوا الناس، فيُحذَّر من بدعهم.

الدعاة الآن في القنوات الفضائية وفي غيرها، وفي المجلات، ولهم نشاطات، فالأولىٰ أن يحذَّر منهم بأعيانهم والمصلحة تقتضي ذلك»[٢].

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٤/ ٢٧٤).

(٢) انظر: «المرجع السابق» (١٤/ ٢٨٤).

* **فالحاصل**: أن ذكر المبتدعة بأسمائهم عند الرد عليهم: أمر لازم إذا دعت المصلحة الدعوية إلىٰ ذلك؛ لأن التعميم في الوقت الذي يلزم فيه التعيين قد يشوش علىٰ الناس، ولا تتحقق به المصلحة المرجُوَّة من الرد، بل قد تحصل بسبب ذلك بعض المفاسد.

منها: ما ذكره العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- وذلك في سياق ذكره لقصة واقعية، فقال: «المبتدعة يُذكرون بأوصافهم، ويُذكرون بأسمائهم إذا دعت الحاجة...

وبالمناسبة أحد السلفيين في مصر كان يدرس، وهكذا عمومات وعمومات، فما يفهمون، ثم بدأ يُصرِّح بالجماعات وبالأشخاص، قالوا: لماذا يا شيخ ما علمتنا من الأول؟ قال: أنا كنت أعطيكم كثيرًا من الدروس، وأقول لكم كذا، وأقول لكم كذا، قالوا: والله ما فهمنا، درسنا كتاب الفرق والمذاهب وحفظناها حفظًا، وما ذكروا لنا فيه الفرق المعاصرة، التبليغ والإخوان، وغيرهم، ما ذكرهم العلماء، فما كنا نراهم مبتدعة حتىٰ اطلعنا علىٰ حالهم ودرسناهم، فرأينا ضرورة ذكرهم»[1].

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٤/ ٢٧٧).

الشبهة الثالثة عشرة
الجرح والرد على المخالف سوء ظن بالمسلم، والواجب معاملته بحسن الظن

سئل العلامة المجاهد ربيع المدخلي -حفظه الله- عن كلامٍ لعدنان عرعور[١]، وفيه قوله: «ينبغي أن ننطلق من حسن الظن، لا من سوء الظن.

المشكلة التي أنا لا أعرف حلًّا لها: أن هذه المحاضرات تتكرر وتتكرر وتتكرر، وتسمعون في خطب الجمعة حسن الظن، ونسمع في المحاضرات حسن الظن، ونقرأ في الكتب حسن الظن، ويأمرنا الله بحسن الظن، ويقول -عليه الصلاة والسلام-: «إياكم والظنَّ فإن الظنَّ أكذبُ الحديث»[٢]، ومع ذلك لا ننطلق إلا من سوء الظن».

---

(١) هو عدنان عرعور، صاحب التأصيلات البدعية التي سيأتي ذكر بعضها، منها: نصحح ولا نجرح، وإذا حاكمت حوكمت، والموازنات، والمجمل والمفصل، وغيرها، مع ما ينضاف إلىٰ ذلك من الفتنة علىٰ أهل السنة، والطعونات فيهم، وقد كتب العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- عددًا من المقالات والرسائل في بيان ضلالاته، منها «انقضاض الشهب السلفية علىٰ أوكار عدنان الخلفية»، و«دفع بغي عدنان علىٰ علماء السنة والإيمان».

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٦٦)، ومسلم (١٩٨٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قال الشيخ ربيع مُعلِّقًا علىٰ هذا الكلام: «هذا الكلام من عدنان يدل أنه سائر علىٰ منهج الإخوان المسلمين السياسي، الذي يجمع كل الطوائف تحت رايةٍ واحدة، الرافضي، والباطني، والصوفي الغالي القبوري، والزيدي، والإباضي، وغيرهم وكل من يدخل تحت الإسلام، وأن لهم حقوقًا مهما بلغوا من الفجور والبدع والضلال؛ كالرفض، ومذهب الخوارج، والمعتزلة، وغلاة المرجئة... إلىٰ آخره.

وقوله: « ينبغي أن ننطلق من حسن الظن»:

يذكرني بما كان يوصي به البنا جماعته وأتباعه: بأن يحسنوا الظن بإخوانهم، ولهذا كانت بيوت الإخوان المسلمين ومراكزهم مفتوحة لكل أهل المذاهب.

وذكر عبد المتعال الجبري[1] في هذه الحكاية، ذكر الإباضية والزيدية

---

(١) هو أحد رءوس الإخوان المفلسين، وكلامه هذا الذي نقله الشيخ ربيع بمعناه، قاله في كتابه الذي بعنوان: «حوار مع الشيعة حول الخلفاء الراشدين وبني أمية» (ص١٠).

ولفظه: «ولهذا كانت دور الإخوان المسلمين ومراكزهم مفتوحة لكل أصحاب المذاهب وما يسمىٰ بالفرق، الكل يعمل للإسلام المضيع والحرية المسلوبة من المسلمين الإباضي -أي الخارجي- والزيدي والسني وغيرهم...وشعارهم «نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه» ومن ثم فقد كانت مواضع الخلاف لا تثار بحال، فكل أخ يحرص علىٰ مشاعر أخيه وفي المتفق عليه من التكاليف والمعتقدات والتصورات الإسلامية ما يسمح للجميع بالكثير من اللقاءات والتعاون في كثير من المجالات، إن نعمة الإسلام التي ينعم بها كل من أهل السنة والشيعة والخوارج والإباضية...».

والعلماء في إيران والهند وشمال إفريقيا وشمال سوريا وكذا -يعني: العلماء هؤلاء، يعني الباطنية- فكنا، قال: نجتمع مع بعض والإسلام يسعنا، وكنا نجتمع فلا يجرح أحدٌ منا مشاعر أخيه فلا نذكر مسائل الخلاف.

فهذا عدنان أخذ بوصية البنا بإحسان الظن والمبالغة في ذلك، وحسن الظن بالخوارج والمعتزلة والمرجئة والصوفية القبورية، ولا نفضحهم بما عندهم من الضلال؛ لأن ذلك ينافي حسن الظن الذي قرره البنا، وقلده في ذلك عدنان وأمثاله»[1].

* **هذا؛ وقد بيَّن العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- بأن إحسان الظن بأهل البدع والثقة بهم يجرُّ إلىٰ مجالستهم**، وفي ذلك من المفاسد ما لا يعلمه إلا الله، فإن ما عند المنحرفين من التُّهم و الشُّبه والانحرافات والضلالات، والتلبيسات: يوجب علىٰ أهل السنة إساءة الظن بهم، والحذر والتحذير منهم.

فقال -حفظه الله-: «من هنا يجب الحذر منهم غاية الحذر... وما هم فيه من الشبهات والتخبطات والانحرافات **وهم يريدون السوء لمن يثق فيهم، ولمن يجالسهم ويخالطهم**؛ ولهذا تراهم يسلكون شتىٰ المسالك لصد أهل الحق، ولاسيما الشباب عن منهج الله الحق، فلهم طرق قد برعوا فيها، وأساليب قد مهروا فيها وربوا عليها شبابهم...

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١١/ ٢٢٤-٢٢٦).

الرسول ﷺ تلا هذه الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران:٧].

لما تلاها قال: «**فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمَّىٰ الله فاحذروهم**»(١).

فهؤلاء أهل الأهواء وأهل الزيغ هم الذين يتتبعون المتشابهات، الرسول ﷺ يقصد أن أهل الزيغ الذين يتبعون المتشابه هم الذين يجب أن يحذرهم الناس... وعلىٰ هذه الشاكلة أهل البدع في كل زمان ومكان، مهما كان نوع بدعتهم، ولا تحتقرنَّ شيئًا من البدع، ولا تستصغرنَّ منها شيئًا؛ فإنَّ هذه مسالكهم، يَفتن ويَزيغ، ويريد أن يفتن الناس ويزيغ ونمثل زيغه، وينحرف ونمثل انحرافه، ويُفتن ونمثل فتنته -والعياذ بالله-.

فأنت ترىٰ الآية بينت حالهم، والرسول ﷺ بين حالهم وحذر منهم.

وإذا كان قد أمر بهجران الصحابة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك حتىٰ بعد توبتهم(٢)، وهم لم يركضوا بهذه فتنة ولم يتحركوا بها؛ بل تابوا وندموا

---

(١) أخرجه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥) عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) وهم: كعب بن مالك، ومرارة بن الربيع، وهلال بن أمية، وقصتهم في البخاري (٤١١٨)، ومسلم (٢٧٦٩).

واعترفوا، ومع ذلك لما وقعوا فيه من المخالفة لأمر الرسول ﷺ؛ لأنَّهم متهمون في هذه الحال وقد يكونون متهمين بالنفاق.

فإحسان الظن بأهل الانحرافات، وأهل البدع والضلالات، مخالفٌ لمنهج الله -تبارك وتعالىٰ-، فلابد من الحذر منهم، ولهذا قال الرسول ﷺ: «**فإذا رأيتم من يتبع المتشابه فأولئك الذين سَمَّىٰ الله فاحذروهم**»(١).

ما قال: أحسنوا بهم الظن، كما يقول الآن كثير من أهل الأهواء: أنتم تتكلمون عن النوايا، أنتم تتكلمون عن المقاصد.

يا أخي، إذا رأينا عندك شُبَهًا وضلالات أنت مُتهم، الله حذرنا منك، ورسول الله حذرنا منك، كيف لا نحذر منك، وكيف نحسن بك الظن وقد نبهنا الله -تبارك وتعالىٰ- إلىٰ سوء قصدك، وحذر رسول الله منك.

فالرسول ﷺ لماذا ما أحسن الظن بهؤلاء وهم صحابة وبعضهم بدريُّون، وتخلَّفُوا لعذر من الأعذار وبيَّنُوا، وهو لسبب من الأسباب، ما نقول عذر من الأعذار، بينوا الحقيقة لرسول الله ﷺ كما هي، فقال: «**أما هؤلاء: فقد صدقوا ولكن نكل أمرهم إلىٰ الله ﷻ، وحتىٰ يقضي الله فيهم ما أراد تبارك وتعالى**»(٢).

فأمر رسول الله بهجرانهم إلىٰ أربعين يومًا، وبعد أربعين يومًا يرسل لهم الرسل أن يعتزلوا نساءهم، هجرهم المجتمع برمته، ما كان يكلمهم أحد

---

(١) سبق تخريجه قريبًا.

(٢) جزء من الحديث السابق في قصة كعب وصاحبيه.

أبدًا، بقي معهم زوجاتهم يعطفن عليهم، فأمرهم رسول الله باعتزال نسائهم، أمر الله الرحيم الرءوف، ورسوله الرءوف الرحيم ﷺ يعامل هؤلاء بمثل هذه المعاملة... **فالذي يحترم المنهج السلفي ويحترم العقيدة السلفية ويحترم أهل هذا المنهج سابقهم ولاحقهم، كيف يحسن الظن ويركن إلىٰ أهل الباطل،** إن قلت كتاب الله فهو عليك، إن قلت سنة رسول الله فهي حجة عليك، إن قلت أئمة الإسلام فمواقفهم معروفة، ومدوناتهم وتآليفهم معروفة في مجافاة أهل البدع وبغضهم والتحذير منهم- ولاسيما أئمة السنة-؛ كمالك، والأوزاعي، والشافعي، والسفيانين، وأبي حاتم، وأبي زرعة، أئمةالإسلام وجبال السنة، وهم قدوة الأمة، فمن لا يقتدي بهؤلاء ويحيد عن سبيلهم فوالله إنه لمتبع لسبيل الشيطان، ويركض في ميادين الشيطان، مهما ادعىٰ لنفسه»[1].

*** لمحة موجزة عن حسن الظن وسوء الظن، ومتىٰ يكون كل واحد منهما، ولمن يكون:**

قال العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-: «ولنعط لمحة عن سوء الظن وحسن الظن.

حسن الظن المهلك: هو حسن الظن بأهل الباطل كفارًا كانوا أو مبتدعة أو فساقًا.

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (٤/ ٣٣٥-٣٣٧).

فالذي حمل الكفار علىٰ تكذيب الرسل والكفر الغليظ بهم وبما جاءوا به، إنما هو سوء الظن بأهل الحق، وهم الأنبياء وأتباعهم، وحسن الظن بآبائهم وأديانهم الباطلة الكفرية.

وأهل البدع مثل الروافض والخوارج والصوفية والمرجئة والقدرية وأمثالهم، وأهل التحزب الباطل إنما أهلكهم حسن الظن بشيوخهم ورؤسائهم وعقائدهم الفاسدة؛ ولهذا حذر الرسول والصحابة والسلف منهم ومن الفُسَّاق والكذابين، فلم يأمنوا أهل البدع علىٰ دينهم ولم يقبلوا روايات دعاتهم حماية للأمة والدين من غشِّهم وخيانتهم وكذبهم.

كما أهلكهم سوء الظن -من جهة أخرىٰ- بالحق وأهله، وأبو الحسن له ولأتباعه نصيب من حسن الظن المهلك، وسوء الظن المهلك علىٰ الوجه الذي ذكرناه.

وللصوفية قصص عجيبة وغريبة، في باب حسن الظن بشيوخهم.

منها: أنه يجب عليك حسن الظن بالشيوخ، ولو رأيتهم يرتكبون الفواحش، من شرب الخمر والزنا وترك الصلاة والصيام، فلا يجوز في شريعتهم أن تسيء الظن بالشيخ مهما فعل من الأفاعيل، وهم سائرون مع شيوخهم علىٰ هذا المنهج، ويسيئون الظن ويعادون من ينقد شيوخهم وأباطيلهم وشركياتهم، ويقولون: لا تعترض فتنطرد....

وهكذا يفرض أهل الضلال حسن الظن علىٰ أتباعهم أشباه الأنعام حتىٰ

إنهم ليأمرونهم بحسن الظن بالفجار والكلاب.

ونزه الله أهل السنة عن سوء الظن بأهل الحق وأهل السنة، وعن حسن الظن بأهل الباطل والضلال فإنه من الأسباب المردية»[1].

❀❀❀

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٣٦٣-٣٦٤).

الشبهة الرابعة عشرة
اتهام أهل السنة القائمين بواجب الرد على المخالف بأنهم يتدخلون في النيات ويطعنون في المقاصد

وهذه الشبهة تعتبر من الإرهاب الفكري الذي يستخدمه الحزبيون ضد أهل الحق ومن يأمر بالمعروف وينهىٰ عن المنكر، يرجفون بها علىٰ ضعاف النفوس، لقصد تشويه من بيَّن ضلالاتهم من علماء ومشايخ السنة، وهي إحدىٰ جنايات المأربي أبي الحسن علىٰ الأصول السلفية، كما بيَّن ذلك العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-، حيث قال كما في رسالته: «جناية أبي الحسن علىٰ الأصول السلفية»: «أبو الحسن يسير علىٰ طريقة القطبيين وعدنان عرعور وغيرهم في الطعن فيمن ينتقدونهم بحق، بأنهم يتدخلون في النيات والضمائر، وأنهم أهل تشهير وحقد وبغض وهو يكثر من هذا، وهذا من الإرهاب الفكري الذي يستخدمونه ضد أهل الحق ومن يأمر بالمعروف وينهىٰ عن المنكر»(١).

وقال الشيخ -حفظه الله-: «توجد ظاهرة خطيرة، وهي أن أهل الحديث

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٨١).

والسنة إذا دافعوا عن الحق وأهله؛ اتَّهمهم المرتجفون خوفًا علىٰ أهل البدع بأنهم.. وبأنهم.. وبأنهم.. يسيئون الظن بالناس ويتدخلون في نياتهم!! ولكن لا مانع أن يُتَّهَمَ أهلُ الحديث بأي تهمة، بما فيها أنهم يسيئون الظن بالناس، ويتدخلون في نياتهم وطوايا نفوسهم!»[1].

وقال -حفظه الله-: «يقول الآن كثير من أهل الأهواء: أنتم تتكلمون عن النوايا، أنتم تتكلمون عن المقاصد، يا أخي، إذا رأينا عندك شبهًا وضلالات أنت مُتهم، الله حذرنا منك، ورسول الله حذرنا منك، كيف لا نحذر منك، وكيف نحسن بك الظن وقد نبهنا الله -تبارك وتعالىٰ- إلىٰ سوء قصدك، وحذر رسول الله منك، فالذي يحترم المنهج السلفي ويحترم العقيدة السلفية ويحترم أهل هذا المنهج سابقهم ولاحقهم، كيف يحسن الظن ويركن إلىٰ أهل الباطل؟!»[2].

❊❊❊

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٨١).

(٢) انظر: «المرجع السابق» (٤/ ٣٣٥-٣٣٧).

الشبهة الخامسة عشرة: عدُّهم رد أخطاء من أخطأ من العلماء والدعاة من الطعن والوقيعة فيهم، والتشنيع بذلك على أهل السنة، لقصد رد الحق الذي بيَّنُوه

وقد تولىٰ العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- بيان زيف هذه الشبهة وكشف عوارها.

فقال -حفظه الله-: «باب النقد للألباني ولأمثاله مفتوح -والله- ولا يغضب من ذلك لا الألباني ولا أمثاله من حملة السنة، النقد المؤدب الذي يحترم العلماء وليس له هدف إلا بيان الحق، فهذا بدأ من عهد الصحابة ولا ينتهي...

وارجعوا إلىٰ كتاب الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الفرق بين النصيحة والتعيير» إذ تكلم وبين فقال: «بيان الهدىٰ وبيان الحق لابد منه، وقد انتُقد سعيد بن المسيب وابن عباس وطاوس وأصحاب ابن عباس، وانتَقدوا وانتُقدوا، وما قال أحد: إن هذا طعن، ما يقول بهذا إلا أهل الأهواء».

فنقول: لا، لا تنتقدوا الألباني، طيب، أخطاؤه تنتشر باسم الدين!، وإلا أخطاء ابن باز، ولا أخطاء ابن تيمية وإلا أخطاء أي واحد!!

أيُّ خطأ يجب أن يبين للناس أن هذا خطأ، مهما علت منزلة هذا الشخص الذي صدر منه هذا الخطأ، لأننا كما قلنا غير مرة بأن خطأه يُنسب إلىٰ دين الله...

فالشاهد: أن النقد لأهل العلم ومن أهل العلم ينتقد بعضهم بعضًا، ويبينون للناس الخطأ تحاشيًا من نسبة هذا الخطأ إلىٰ دين الله عَزَّوَجَلَّ هذا واجب ولا نقول جائز، بل واجب أن تبينوا للناس الحق وتميزوا بين الحق والباطل...

فالنقد من باب إنكار المنكر، فنقد الأشخاص السلفيين الكبار إذا أخطئوا، وبيان خطئهم هذا من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن باب البيان الذي أوجبه الله، ومن باب النصيحة التي أوجبها الله وحتمها علينا...

ونقد الأخطاء ونقد البدع مع التصريح باحترام أهل السنة وإثبات أن للمجتهد إذا أصاب أجرين، وإذا أخطأ فله أجر واحد، هذا ما ندين الله به في نقد أهل السنة، وليس كذلك أهل البدع»[1].

---

(١) انظر: رسالة «الأجوبة السلفية علىٰ أسئلة أبي رواحة المنهجية» (ص١٦-٢٠).

الشبهة السادسة عشرة
ادعاء بعضهم بأن الجرح والتعديل ليس له أدلة في الكتاب والسنة

وهذا المدَّعي هو علي الحلبي[1].

---

(١) هو علي بن حسن الحلبي، رافع راية الفتنة في هذه الآونة على الدعوة السلفية، وصاحب لواء التمييع، الذي لأجله أنشأ مُنتَداه المُسمَّىٰ: بـ: «كل السلفيين»، وهو حقيق أن يسمىٰ بـ: «كل الخلفيين»، حيث جمع فيه كل مترديةٍ ونطيحة، وما أكل السبع، ونعش فيه من مضوا من أهل التحزب والرَّدىٰ استنصارًا منه بهم علىٰ أهل الحق السلفيين، فلم يزيدوه إلا وهنًا علىٰ وهنه، وضعفًا إلىٰ ضعفه، حيث إن أحسنهم حالًا لا يصلح في الشواهد والمتابعات.

وللحلبي ضلالات كثيرة، وطوام عظيمة، وأصول بدعية خطيرة، كشفها ودحضها العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- في عدد من المقالات، من ذلك ما بيَّنه في مقالته التي بعنوان: «الحلبي يُدَمِّر نفسَهُ بالجهل والعناد والكذب» (الحلقة الأولىٰ) قال فيها مُجملًا أصول الحلبي وفرقته الضالة: «وضع الحلبي وحزبه أصولًا لاستيعاب الضلالات الكبرىٰ وأهلها وحمايتها من الإدانات الإسلامية العادلة التي تدينها بأنها بدع وضلالات.

مثل: «نريد منهجًا واسعًا أفيح، يسع أهل السنة، ويسع الأمة كلها».

و«نُصحح ولا نُجرِّح»، أو «ولا نهدم».

وفعلًا طبَّقوا هذين الأصلين وما جرىٰ مجراهما، فحكم أحد رؤساء هذا الحزب للإخوان المسلمين الخليط العجيب من الصوفية بمختلف طرقها ومن الروافض بعجرها =

وفي الرد علىٰ فريته يقول علامة الجرح والتعديل ربيع المدخلي -حفظه الله-

=

وبُجرها ومن الخوارج بل ومن النصارىٰ، بأنهم من أهل السنة، ولو تحالفوا مع الشيوعيين والبعثيين والليبراليين.

فإذا قيل له: قِف الموقف الإسلامي السلفي، وطبِّق حكم الله علىٰ هذا الخليط الذي يشتمل علىٰ بدع كبرىٰ، بل وكفريات وتكفير للصحابة أصرَّ علىٰ باطله وتمادىٰ فيه.

واخترع هذا الحزب لهذا التحلل والتفلت من الحق وأحكام الله العادلة الرادعة أصولًا أخرىٰ، مثل أصل «لا يلزمني، ولا يلزمنا»، «ولا يقنعني ولا يقنعنا».

ولم يقفوا عند هذه الفواقر وما يترتب عليها من تضييع للحق ومحاربة لمنهج السلف وتفلت منه، بل أضافوا إلىٰ ذلك التشمير عن ساعد الجد لحرب السلفية والسلفيين.

فوصفوا السلفيين الذابين عن دين الله ومنهج السلف بأنهم غلاة وشواذ، والتزموا هذا في حروبهم الفاجرة، القائمة علىٰ الفجور والكذب، فلا يصفونهم إلا بالغلاة وأحيانًا بالخوارج.

وأحيانًا غلاة التجريح، وأسرفوا في ذلك والتزموه، وأضاف الحلبي الطعون الظالمة التي سلفت.

وحاربوا أصول السلف في الجرح والتعديل، وبالغ الحلبي في حربه حتىٰ وصل إلىٰ القول بأن الجرح والتعديل ليس له أدلة في الكتاب والسنة».

وللحلبي ضلالات كثيرة سوىٰ ما ذكره الشيخ ربيع في هذه المقالة، فمن أحب الوقوف عليها فعليه بردود الشيخ ربيع علىٰ الحلبي، ومنها :

١- «الحلبي يؤصل من قبل ثلاثين عامًا أصولًا ضد منهج السلف في الجرح والتعديل».

٢- «الحلبي يُدَمِّر نفسَهُ بالجهل والعناد والكذب» (الحلقة الأولىٰ والثانية).

٣- «جناية الحلبي علىٰ الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتهويشه عليه».

٤- «الحلبي يواصل تجنِّيه علىٰ الإمام البخاري وغيره».

٥- «بيان الجهل والخبال في مقال حسم السجال: رد علىٰ المسمىٰ بمختار طيباوي».

٦- «الحلبي يؤيد وينشر أخطر أصول الجهمية»...وغيرها من المقالات.

وانظر كذلك كتاب: «صيانة السلفي من تلبيسات الحلبي» للشيخ أحمد بازمول.

بعد نقله لكلام الحلبي وهو قوله: « لكن المشكلة الآن من سلوكيات وتصرفات الشباب؛ حيث لم يفهموا أنَّ علم الجرح والتعديل أصلًا وُجِدَ للمصلحة، علم الجرح والتعديل لا هو موجود في أدلة الكتاب ولا في أدلة السنة، هو علم ناشئ، نشأ لحفظ الكتاب والسنة؛ أليس كذلك؟!».

قال الشيخ ربيع: «ليس الأمر كذلك آلاف المرات، فإن الجرح والتعديل له أدلته وبراهينه الكثيرة من الكتاب والسنة، وما أعلم أحدًا تفوه بمثل هذا الافتراء والجهل سوىٰ الحلبي.

ثم انظر أيها القارئ الكريم إلىٰ الحلبي كيف ينفي عن نفسه هذا الأمر الفظيع الذي قاله بِفِيهِ علىٰ وجه التأصيل لطلاب العلم، ويدَّعي أنه افتراء عليه.

فيقول: «وهو -والله- افتراء علي لم أقله، ولن أقوله -مستعيذًا بالله أن أكون من الجاهلين-...».

وهو قد قاله قطعًا، فهل يضاف حلفه بالله كاذبًا أنه ما قال هذا الكلام إلىٰ جهله، فيقال في وصفه: إن الحلبي جاهل كذاب، من أجرأ الناس علىٰ الكذب، ومن أجرأ الناس علىٰ الحلف بالله وهو كذاب.

وهذا الرجل مولع بالتشكيك في أخبار وأحكام الثقات وباشتراط الإجماع حتىٰ في البدهيات»[1].

---

(١) انظر: مقالًا في موقع الشيخ بعنوان: «الحلبي يدمر نفسه بالجهل والعناد» (الحلقة الثانية).

وقال -حفظه الله-: «وضع الحلبي وحزبه أصولًا لاستيعاب الضلالات الكبرىٰ وأهلها وحمايتها من الإدانات الإسلامية العادلة التي تدينها بأنها بدع وضلالات...

وحاربوا أصول السلف في الجرح والتعديل.

وبالغ الحلبي في حربه حتىٰ وصل إلىٰ القول بأن الجرح والتعديل ليس له أدلة في الكتاب والسنة»(١).

---

(١) انظر: المقال السابق: (الحلقة الأولىٰ).

وانظر كذلك كتاب الشيخ ربيع -حفظه الله-: «منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف» فقد ذكر في أوله كثيرًا من أدلة الكتاب والسنة علىٰ مشروعية الجرح والتعديل، بما يبطل هذه الشبهة وينسفها.

الفصل الثاني

في نقض شبهات متعلقة

ببعض قواعد

الجرح والتعديل

والرد على المخالف

الفصل الثاني: في نقض شبهات متعلقة ببعض قواعد الجرح والتعديل والرد على المخالف

منهج الله الذي شرعه في كتبه وعلىٰ ألسنة رسله: هو توضيح دين الله عقيدة وعبادة وأحكامًا بالحجج والبراهين، والجد في إبطال ما يضاده في أي جانب من جوانبه دقَّ أو جلَّ، مهما كان مصدر هذه المضادة والمخالفة، طالحين أو صالحين، ولو كانوا أئمة مجتهدين، فكيف بالمبتدعين والضالين الجاهلين الأفاكين؟!

وعلىٰ هذا المنهج سار علماء الإسلام وأئمته وأعلامه من فجر تأريخ الإسلام إلىٰ يومنا هذا حماية للإسلام وذبًّا عن حياضه.

ولقد كان من عهود سابقة من يعارض هذا المنهج وعلىٰ رأسهم الصوفية ثم تلقىٰ هذا عنهم غلاتهم وملاحدتهم، ثم رفع راية هذه المعارضة أهل الفتن والتحزب المقيت في هذا العصر وطوروا هذه المعارضة ودعموها بطرق وأساليب ماكرة لا يعرفها حتىٰ غلاة الصوفية، ومنها:

١- الحملات الشعواء بالأكاذيب والشائعات علىٰ من يرد ضلالات زعمائهم الباطلة، ولو كانت طعنًا في الأنبياء أو الصحابة، ولو كانت إلحادًا؛

كالحلول ووحدة الوجود، وتفنَّنُوا جدًّا في نشر هذه الشائعات والحرب واستخدموا في إشاعتها وتعميمها كل الوسائل والطرق من الأشرطة والكتب إلىٰ شبكات الإنترنت لتصل لكل أحد.

٢- كل هذا لنصرة الباطل وأهله وإسقاط الحق وأهله وإسقاط هذا المنهج العظيم الذي يرفع راية الحق ويسقط راية الباطل، ومن هنا ركَّزوا علىٰ إسقاط علمائه؛ لأن بإسقاطهم يسقط المنهج، علىٰ الطريقة الماسونية: «إذا أردت إسقاط فكرة فعليك بإسقاط رجالها».

٣- إلباس أنفسهم لباس السلفية والتشبث بهذا الاسم، والاستماتة في الذَّب عمن يلبسه ولو كان عنده أقل نسبة من السلفية يتظاهر بها للخداع والمكر والكيد.

٤- دعاوىٰ التأصيل وما أدراك ما دعاوىٰ التأصيل، إنه القذف بالأصول الباطلة لحماية أهل البدع والمحاماة عن بدعهم وضلالاتهم، ولضرب أصول أهل السنة وإسكات أهل الحق، ولمخادعة الشباب الغر الذي ينتمي إلىٰ المنهج السلفي.

ثم الاستيلاء علىٰ عقولهم ومشاعرهم ليكونوا في الأخير جندًا لهم يوالون ويعادون من أجلهم، ومن أجل أباطيلهم المغلفة بالتأصيل وبالسلفية»[1].

---

(١) انظر: «مجموع كتب ورسائل الشيخ ربيع» (١٤/ ١٧٩-١٨٠).

* ومن هذه الأساليب الماكرة التي يستعملها أهل التحزب والبدع لمعارضة المنهج السلفي:

- بث الشبهات الحزبية لقصد زعزعة الأصول السلفية، لاسيما ما يتعلق منها بباب الجرح والتعديل والرد علىٰ المخالف، وهي موضوع بحثنا.

* ومن تلكم الشبهات -زيادة علىٰ ما سبق- ما سنعرضه في هذا الفصل بإذن الله تعالىٰ، مع الرد عليه وبيان بطلانه ومصادمته لمنهج السلف.

كل ذلك من كلام العلامة المجاهد حامل راية الجرح والتعديل بحق ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله-.

الشبهة الأولى
نُصحِّح الأخطاء ولا نُجرِّح ولا نَهدِم الأشخاص

وحاصل معنىٰ هذه الشبهة: هو أننا نصحح أخطاء المنحرفين والمخالفين، وننقدها، لكننا لا نُجرِّحهم ولا نسقطهم بها، مهما عظمت، وبلغت في الكثرة والخطورة، فنترك أخطاءه أما هو فلا نتركه، ولا نهدمه.

وقد كشف العلامة المجاهد ربيع المدخلي -حفظه الله- زيف هذه الشبهة في مواضع كثيرة، ومن أوجه متعددة، وحكم عليها بالفساد، حيث قال كما في رسالته «جناية أبي الحسن علىٰ الأصول السلفية»:

«أبو الحسن يسير علىٰ طريقة عدنان عرعور في الأخذ بالقاعدة الفاسدة: «نصحح الأخطاء ولا نهدم الأشخاص»، وهذه بعينها هي قاعدة عدنان: «نصحح ولا نجرح» لكنه يهدم أهل الحق ولا يقدم تصحيحًا؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه»[1].

وقال -حفظه الله- تحت عنوان: «قاعدة نصحح ولا نهدم عند أبي الحسن».

ثم ساق تحت هذا العنوان كلام أبي الحسن الذي قرر فيه هذه القاعدة،

(١) انظر: «مجموعة كتب ورسائل الشيخ» (١٣/ ٨٠).

فقال: «قال أبو الحسن في سياق حملته على من يصفهم بالحدادية: «ثم قالوا عني في شريط حقيقة الدعوة، وقال: الأخطاء تصحح وليس هناك أحد فوق النصيحة.

ولكن ما نصحح الأخطاء بهدم الأشخاص، هل أحد ينكر عليَّ هذه الكلمة غير الحدادية؟

الأخطاء التي يقع فيها الرجل من أهل السنة تصحح، وليس هناك أحد فوق النصيحة.

ليس هناك أحد نقول مثله لا ينصح أو نهابه أبدًا، كلٌّ ينصح: «**الدين النصيحة** قلنا لمن؟ قال: **لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم**».

ما ترك هذا الحديث أحدًا، ليس هناك أحد فوق النصيحة أو أكبر من الحق، كل يُذعِن ويرجع له.

لكن ما نصحح الأخطاء بهدم الأشخاص.

صحيح رجل عنده خير، وزلَّ زلَّة أو زلَّات نُصحِّح ما عنده ونُصحِّحُه ولا نهدمه ولا نهدم الخير الذي عنده إذا كان واقفًا أمام العلمانيين أو المنحلين أو دعاة الانحلال والتحلل، أو كان واقفًا أمام الصوفية، أو كان واقفًا أمام الروافض، أو كان واقفًا أمام الحزبيين المشوهين للدعوة السلفية، وزلَّ زلَّات هذا لا نهدمه ونصحح هذه الأخطاء.

هذا -ما شاء الله- ما أدري يعني أصبحت المنقَبة مَثلَبة في نظر هؤلاء، لن أترك هذا لأهل العلم يحكمون في ذلك». انتهىٰ كلام أبي الحسن.

ثم أحال الشيخ ربيع إلىٰ شريط المأربي رقم (٥/ الوجه الثاني) من أشرطتة التي بعنوان: «القول الأمين».

ثم قال الشيخ ربيع:

التعليق: -أي: علىٰ كلام أبي الحسن هذا-:

١- هذه قاعدة عدنان عرعور التي شغب بها كثيرًا علىٰ السلفيين والمنهج السلفي، وانتقد هذه القاعدة وغيرها من قواعد عدنان الفاسدة نقدًا شديدًا جمع من العلماء، ووصفها العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنها قواعد مداهنة، وانتقدها عددٌ من العلماء يبلغون ثلاثة عشر عالمًا:

منهم: الشيخ الفوزان، والشيخ زيد محمد هادي، والشيخ أحمد بن يحيىٰ النجمي، فما كان من عدنان إلا أن شنَّ حربًا عليهم، وتسفيهًا وتجهيلًا لهم إلىٰ أن بلغ به القول: «بأن فلانًا، أو بأنهم شعب الله المختار الذي خرج من دبر آدم».

فض الله فاه؛ لقد قال كلمة كفر، ومع هذا لا يزال من أولياء أبي الحسن وعصابته لا نعرف منه موقفًا سلفيًّا صحيحًا.

ولا يزال أبو الحسن يُقِرُّ قواعد عدنان ويزيد عليها.

وتعبير أبي الحسن عن هذه القاعدة أسوأ من تعبير عدنان، فعدنان يعتبر النقد جرحًا، أما أبو الحسن فيعتبره هدمًا.

٢- في كلام أبي الحسن هذا وغيره تلبيس شديد؛ لأن الباطل لا يروج إلا بلبس الحق بالباطل، فهو يقول: النصيحة، وما أحد فوق النصيحة، ولكنه كلام حق يراد به ترويج الباطل.

فانظر إلىٰ نقد السلف من الصحابة إلىٰ أئمة الجرح والتعديل، هل تجد فيهم من حارب من ينتقد أهل الباطل، هل تجد فيهم من يصف الناقدين للباطل من أهل الحق والسنة بأقبح الصفات التي هم منها برآء، كالهدامين والمفسدين والغلاة والحدادية وأعداء الدعوة السلفية وخصومها، إلىٰ شر كثير وظلم خطير، بالإضافة إلىٰ ما يواجه به علماء المنهج السلفي من رد أحكامهم وفتاواهم في أهل الباطل.

٣- انظر إلىٰ هذا الأسلوب العجيب الذي اجتمع فيه عدد من القواعد:

«حمل المجمل علىٰ المفصل»، علىٰ طريقته، و«منهج الموازنات بين الحسنات والسيئات»، وقاعدته هذه التي يدافع عنها: «نصحح ولا نهدم».

وقوله: «يريد منهجًا واسعًا يسع الأمة».

ألا تراه يقول: «لكن ما نصحح الأخطاء بهدم الأشخاص.

صحيح رجل عنده خير، وزلَّ زلَّة أو زلَّات نُصحِّح ما عنده ونُصحِّحُه ولا نهدمه ولا نهدم الخير الذي عنده إذا كان واقفًا أمام العلمانيين أو المنحلين أو دعاة الانحلال والتحلل».

فهل هذا الكلام يقوله السلف، فإذا كان هؤلاء حربًا علىٰ المنهج السلفي وأهله فهو منهج ضيِّق، ويثير الفتن بين المسلمين، ويفرق جمعهم، وعلماء هذا المنهج جواسيس وعملاء وخونة، وأتباع ذيل بغلة السلطان...

إلىٰ آخر التشويهات التي يشيعونها في كل المجالات التي يخوضونها.

وأئمة الضلال عندهم هداة ومصلحون ومناهجهم هي التي تواجه التحديات المعاصرة إلىٰ آخر دعاياتهم المضللة.

ونقول: لما كان المعتزلة يواجهون الملاحدة والفلاسفة والروافض، فهل قال علماء السنة مثل هذا الكلام الذي قاله أبو الحسن، وممَّن يدعي الوقوف أمام العلمانيين، غير الإخوان المسلمين والسروريين والقطبيين وأشباههم من خصوم السلفيين، ثم هل السلفيون لا يَقِفون في وجه العلمانيين والروافض...إلخ؟!

وهل الإخوان المسلمون لا يتحالفون مع العلمانيين والشيوعيين؟ ومن غيرُهم يقول: النصارىٰ إخواننا!

ثم هل الإخوان والسروريون ساكتون عن الطعون والتشويه للسلفيين؟

وهل يكفي أن نشير إشارة سريعة إلىٰ أفاعيلهم الشنيعة في محاربة المنهج السلفي وأهله.

٤- انظر إلىٰ هذا التهوين من البدع والضلالات فيسميها زلة أو زلات فهل هذا منطق السلف؟!

ولقد كان الرجل يزلُّ زلَّة واحدة في العقيدة علىٰ عهد السلف فيسقطه أئمة السلف والحديث فهل هم هدامون مفسدون أعداء الدعوة السلفية؟!

ماذا فعل الخليفة الراشد عمر بن الخطاب بصبيغ[1]، كم كان عند صبيغ من البدع والأصول الفاسدة، لقد جمع له هذا الخليفة الراشد بين عقوبات أربع:

١- السجن.

٢- والضرب.

٣- والنفي.

٤- والأمر بهجرانه سنة حتىٰ ظهر حسن توبته.

فمن أنكر هذا علىٰ الخليفة الراشد في العالم الإسلامي من ذلك العهد الراشد إلىٰ يومنا هذا، اللهم إلا الروافض الذين يجعلون من فضائل الصحابة مساوئ.

---

(١) قصته معه أخرجها الدارمي في «سننه» (١/ ٥٤)، والآجري في «الشريعة» (ص٧٣)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (١١٣٨).

هذا العمل علىٰ منطق أبي الحسن أشد من الهدم.

فالذين ينتقدون البدع والمخالفات قد يكونون عاجزين مقصرين عن إنكار كثير من البدع، ومع ذلك يثور عليهم أبو الحسن هذه الثورة العارمة، ويضع القواعد والأصول الفاسدة لحربهم وتشويههم، وتشويه منهجهم ودعوتهم، ويكيل لهم من السباب والاتهامات والشتائم ما تضيق عنه الصحائف الكثيرة...

مواقف الصحابة من الخوارج والقدرية معروفة مشهورة.

ومواقف التابعين من أهل البدع، ومواقف أتباع التابعين من أهل البدع معروفة مشهورة من كل أصناف أهل البدع: من خوارج وقدرية ومرجئة وشيعة وروافض، وحتىٰ من يقع من أهل السنة في بدعة لا يعاملونه إلا بالمنهج الإسلامي الذي سار عليه رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعون لهم بإحسان.

موقف الإمام أحمد وأهل الحديث في زمانه من أناس كانوا أئمة في العلم والدين، ومن أهل الحديث وقعوا فيما يسميه أبو الحسن: زلة أو زلات، وقام عليهم أهل السنة ووسموهم بالبدع والضلال.

فمنهم من تاب وأناب كإسماعيل بن علية.

ومنهم من بقي علىٰ زلته، وبقي عليه الوسم الذي وسمه به أحمد وأئمة الحديث كداود الظاهري وحسين الكرابيسي والحارث المحاسبي ويعقوب بن شيبة.

فالقطبيون والسروريون(١) والإخوان المسلمون لا يساوون شيئًا عند

---

(١) أما القطبيون والإخوان المفلسون فقد سبقت ترجمتهم، وأما السروريون فهم أتباع محمد سرور زين العابدين، التكفيري، وفرقته مُفرَّخة من القطبية، سائرة علىٰ أصولها، ولمحمد سرور التكفيري مجلة سماها: «مجلة السنة»، قال عنها الشيخ مقبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حق لها أن تسمىٰ مجلة البدعة، والأمر كما قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وإليك بعض ما تقيَّأه هذا السروري في مجلته هذه:

أولًا: قال في العدد (٢٦) الصادر سنة (١٤١٣هـ)، في صفحة (٢-٣): «...ومن خلال هذه الفقرات المختارة يفهم القراء كثيرًا مِمَّا يجري في عالمنا الإسلامي، هذا وللعبودية طبقات هرمية اليوم:

فالطبقة الأولىٰ: يتربَّع علىٰ عرشها رئيس الولايات المتحدة، «جورج بوش» وقد يكون غدًا «كلينتون».

والطبقة الثانية: هي طبقة الحكام في البلدان العربية.

وهؤلاء يعتقدون أنَّ نفعهم وضررهم بيد بوش، ولهذا فهم يحجُّون إليه، ويقدمون إليه النذور والقرابين.

والطبقة الثالثة: حاشية حكام العرب، من: الوزراء، ووكلاء الوزراء، وقادة الجيش، والمستشارين؛ فهؤلاء ينافقون لأسيادهم، ويُزَيِّنون لهم كلَّ باطل، دون حياء ولا خجل ولا مروءة.

والطبقة الرابعة، والخامسة، والسادسة: كبار الموظفين عند الوزراء، وهؤلاء يعلمون أنَّ الشرط الأول من أجل يترفعوا، النفاق والذل وتنفيذ كل أمر يصدر إليهم...».

وقال في المجلة نفسها العدد السادس والعشرون، بعد ذكره للكلام السابق: «لقد كان الرق في القديم بسيطًا؛ لأن للرقيق سيِّدًا مباشرًا، أما اليوم، فالرق معقد، ولا ينقضي عجبي من الذين يتحدَّثون عن التوحيد وهم عبيد عبيد عبيد عبيد العبيد، وسيِّدهم الأخير نصراني»، وهو يقصد بكلامه هذا علماء السنة، وبخاصة مشايخ السلفية بالسعودية، انظر كتاب: «القطبية هي الفتنة فاعرفوها».

ومُلخص القول في هذه الفرقة: ما قاله العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيها أنها: «خارجية عصرية».

هؤلاء علمًا ودينًا وفضلًا.

فإذن؛ هؤلاء الأئمة هدامون؛ لأنهم لا يعرفون قواعد أبي الحسن ولا يطبقونها.

فعلىٰ أبي الحسن وأنصاره أن يبغضوا هؤلاء ويحاربوهم، ويسموهم حدادية وهدامين ومفسدين؛ لأنهم عاملوا من هو خير لعله بمئات المرات ممن يدافع عنهم أبو الحسن ويرىٰ أنهم من أهل السنة ويقول أبو الحسن بدخول أصحاب الجمعيات كالحكمة والإحسان(١)، إنهم من أهل السنة وسلفيون.

وأهل السنة لا يعرفون هذه الوساوس والهلوسات التي يرددها أبو الحسن

---

(١) جمعيتان حزبيتان.

قال فيهما العلامة مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في كتابه «تحفة المجيب علىٰ أسئلة الحاضر والغريب» (ص٢٩١-٢٩٣): «ونحن نعتبر أصحاب جمعية الحكمة مُبتدِعة وكذلك أصحاب جمعية الإحسان، وكذلك أصحاب الإصلاح والصوفية والشيعة».

وقال العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- في كتابه: «حقيقة المنهج الواسع عند أبي الحسن»: «ومن أشدهم ادعاء للسلفية أصحاب جمعية الحكمة وجمعية الإحسان أنشئوا مجلتين لحرب أهل السنة بالكذب والبهتان هما: «مجلة الفرقان» و«مجلة المنتدىٰ» كم فيها من الحملات الظالمة علىٰ الشيخ مقبل وتلاميذه وعلىٰ الشيخ ربيع ولاسيما مجلة الفرقان التي لم يخجل أهلها من الدفاع عن الترابي داعية وحدة الأديان، وعن سيد قطب داعية وحدة الوجود وساب أصحاب محمد ﷺ بل وساب نبي الله موسىٰ وداعية الاشتراكية، والداعي إلىٰ أصول أهل الضلال، ولم يخجلوا من الدفاع عن الشعراوي وأبي غدة والغزالي وعدد كبير من أهل الضلال».

باسم المنهج السلفي.

والمنهج السلفي وأهله علىٰ امتداد التاريخ برآء من هذه الهلوسات والأفاعيل التي تهدم المنهج السلفي وأهله، ولا تبني ولا ترفع للسنة راية، ولا تنفع أهل البدع بل تضرهم؛ لأنها تزيدهم اغترارًا، وتزيدهم تمسكًا بباطلهم، لاسيما وأبو الحسن يصفهم بأنهم من أهل السنة، فهذا المسكين سائر علىٰ مذهب غلاة المرجئة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب، فهو يقول: لا يضر مع السلفية شيء.

وهو سائر علىٰ منهج الإخوان المسلمين في التهوين من شأن البدع»[(١)].

وسئل العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-: نرجو منكم التعليق بما ترونه حول قاعدة عدنان: « نصحح ولا نجرح » هل هي صحيحة كما يرىٰ هو في دفاعه عنها، أم هي غير صحيحة من الناحية الشرعية؟

فأجاب الشيخ -حفظه الله-:

«باسم الله، الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله:

هذه القاعدة: «نصحح ولا نجرح»، وإن خالفت قاعدته الثانية: «إذا حكمت حوكمت»، أو حكمت لفظًا، فالمؤدي والمقصود واحد، وهو إسكات السلفيين عن إبراز ما عندهم من حق، وإبطال ما عند غيرهم من

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٣٧٣- ٣٧٨).

الباطل، ولإسكاتهم عن نقد أهل البدع والضلال.

وعلىٰ كل حال فمهما كان قصده فهي باطلة صيغةً ومقصدًا، ولم نسمع له دليلًا عليها إلىٰ الآن، ولو استدل لها لوقع في المجازفات، وبطلانُها واضحٌ من نقد القرآن الكريم في آيات كثيرة وفي سورٍ كثيرة، لأهل الباطل نقدًا مجرَّدًا ليس فيه إلا ذلك النقد والتجريح لأعداء الله من الكفار والمنافقين وغيرهم.

ونقد الرسول ﷺ، ونقد السلف الصالح، وكتب الجرح والتعديل، وخاصةً الكتب التي خُصِّصت للجرح، فإن كل ترجمةٍ وردت في كتب الجرح الخاص تردُّ هذه القاعدة الفاسدة وتبطلها...

وكذلك كتب الجرح والتعديل المشتركة مليئة بالنقد المجرد الذي ليس فيه إلا الجرح فقط...

ويكفينا من ذلك نقد النبي ﷺ لأُناس مكتفيًا بذكر العيب فقط...» .

ثم ذكر الشيخ جملة من الأحاديث في ذلك، ثم قال: «فماذا يقال لمن يريد إسقاط منهج النقد بقواعده الفاسدة، وإسقاط منهج النقد إسقاطٌ لأصل عظيم لا يقوم الإسلام إلا به»[1].

وقال الشيخ -حفظه الله-: «ومن أصول هؤلاء الذين يلبسون لباس

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١١/ ١٥٢-١٥٣).

السلفية لحرب أهل السنة ومنهجهم: «نصحح ولا نجرح»، يوهمون الناس أنهم أهل ورع وإنصاف، وهم بهذا الأصل مخالفون لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ومنهج السلف الصالح القائم علىٰ كتاب الله وسنة رسوله، ومناهضون لأهل الحديث والسنة وأصولهم في الجرح والتعديل من فجر تأريخهم إلىٰ يومنا هذا، والذين شحنت مؤلفاتهم في الجرح والتعديل وكتب الجرح الخاصة بالجرح لأهل البدع وغيرهم من الكذابين والمتهمين، ومناهضون لدواوين أهل السنة في نقد أهل البدع وبيان عقائدهم من جهمية ومعتزلة وخوارج ومرجئة وصوفية وغيرهم ينقدون ويجرحون طوائفهم وأعيان كثير منهم خاصة دعاتهم»[1].

(١) انظر: مقالًا في موقع الشيخ بعنوان: «بيان الجهل والخبال في مقال حسم السجال رد علىٰ المسمىٰ بـ: «مختار طيباوي» (الحلقة الأولىٰ)».

الشبهة الثانية
نتناصَح ولا نَتَفاضَح ولا نُشَهِّر بالمخالف

سئل العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- كما في رسالته: «دفع بغي عدنان عرعور»- سؤالًا حول كلامٍ لعدنان عرعور.

وفيه قول عدنان: «المسلم أخو المسلم، مادام مسلمًا لم يكفر فهو أخوك... ثم قال: ...

٢- إن لهذه الأخوة حقوقًا ضيعها كثير من المسلمين.

ومن أهم هذه الحقوق: **التناصح لا التفاضح**.

فالواجب علىٰ المسلمين أن يتناصحوا، لا أن يتفاضحوا، أن يستر بعضهم علىٰ بعض، لا أن يشهر بعضهم ببعض، الأمر غير ذلك تمامًا..».

فأجاب الشيخ ربيع -حفظه الله- مُبطلًا هذه الشبهة: «هذا الكلام من عدنان يدل أنه سائر علىٰ منهج الإخوان المسلمين السياسي، الذي يجمع كل الطوائف تحت رايةٍ واحدة، الرافضي، والباطني، والصوفي الغالي القبوري، والزيدي، والإباضي، وغيرهم، وكل من يدخل تحت الإسلام،

وأن لهم حقوقًا مهما بلغوا من الفجور والبدع والضلال؛ كالرفض، ومذهب الخوارج، والمعتزلة، وغلاة المرجئة، إلىٰ آخره.

فإنَّ لهم حقوقًا عظيمة علىٰ بعضهم بعضًا:

ومن هذه الحقوق: الإنصاف؛ أي: أن تستخدم منهج الموازنات مع كل من يصدق عليه اسم الإسلام، ولو كان رافضيًّا صوفيًّا غاليًا، تذكر حسناته إلىٰ جانب أخطائه، إن تكلمت وانتقدت، وإلا فالأصل السكوت والستر علىٰ إخوانك من الروافض والصوفية والقبورية وغيرهم، تستر عليهم ولا تُشَهِّر بهم، ولا تفضحهم حتىٰ لو ألفوا في الكتب ونشروا في ذلك الصحف، فينبغي أن ترفق بإخوانك، وأن تستر عليهم ولا تشهِّر بهم، ولو هدمنا -يعني: أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي ميَّز الله به هذه الأمة....لنستخدم هذه القاعدة العظيمة التي وضعها عدنان وورِثها عن البنا، وعن جمال الدين الأفغاني(١)، ومن سار علىٰ نهجهما أمثال هؤلاء الذين غلوا، أو سعوا إلىٰ

---

(١) سبق الكلام علىٰ شيء من أباطيل حسن البنا وجماعته الإخوانية.

وأما جمال الدين الأفغاني: فهو محمد جمال الدين بن صفدر، وهو إيرانيُّ الأصل أفغانيُّ المنشأ، وقد لخص العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- شيئًا من ضلالاته الخطيرة في كتابه «حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام».

فقال تحت عنوان: «مدرسة جمال الدين الأفغاني»: «إن علىٰ هذا الرجل مآخذ كبيرة وقوية منها:

١- أنه كان متهمًا بالماسونية، بل كان أحد كبار أعضاء الماسون وقدمت الأدلة علىٰ هذه الاتهامات، من مكاتبته لأعضائها وطلبه الانضمام إليها واستمراره فيها، [أحال هنا =

تجميع المسلمين علىٰ أي شيء كانوا.

يعني: نستخدم هذه القاعدة ولو أدت إلىٰ ما أدت إليه؛ لأن الذي يهمنا الآن هو أن نجمع المسلمين تحت شعار واحد وتحت راية واحدة، فلا تفاضُح

=

الشيخ ربيع إلىٰ كتاب: «خاطرات جمال الدين الأفغاني» لمحمد المخزومي (ص٢٠)، وكتاب «جمال الدين الأفغاني» لعبد الرحمن الرافعي (ص٤٦).

وقال: وانظر: «منهج المدرسة العقلية» للدكتور فهد بن عبد الرحمن الرومي (ص٩٥-١٢٣) وقد قدم في هذه الصحائف من مكاتباته ومكاتبات أصدقائه ما يدينه بالماسونية الغليظة].

٢- الدعوة إلىٰ التفرنج باسم التجديد.

٣- الدعوة إلىٰ التحرر والانحلال من القيود الشرعية.

٤- الدعوة إلىٰ توحيد الأديان الثلاثة: الإسلام، واليهودية، والنصرانية.

٥- الدعوة إلىٰ وحدة الشرق بما فيه من ملل.

٦- الدعوة إلىٰ القومية.

٧- الدعوة إلىٰ الاشتراكية.

٨- الدعوة إلىٰ الوطنية.

٩- الدعوة إلىٰ السفور.

١٠- القول بوحدة الوجود...

ثم ذكر الشيخ ربيع طريقته العقلانية الباطلة في تفسير القرآن.

ثم قال: إنَّه لا يستغرب مثل هذا المكر والموقف من الإسلام من رجل فيلسوف رافضي ماسوني، وإنما المستغرب أن يكون له أتباع في بلاد الإسلام من مفكرين ومفسرين يعظمونه ويسيرون علىٰ منواله، إن لم يكن في كل شيء، ففي أصول ومناهج أثخنت في الإسلام والمسلمين».

مهما بلغ من الفجور أخوك، مهما أمعن في البدعة وغلا في الأولياء وغلا في سب الأصحاب، وطعن في زوجات الرسول، وفعل وفعل لا تشهِّر بأخيك.

له عليك حقوق لا تُشهِّر به ولا تنتقده، فهذه قاعدة هي أصل لكل قواعد عدنان، ومنها: «نصحح ولا نجرح» وقلبها بهذا المعنىٰ.

وهذه القاعدة: «**نتناصح ولا نتفاضح**»، لا يبعد أنها أخذت من القاعدة الذهبية، قاعدة البنا: «**نتعاون فيما اتفقنا فيه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه**» والتي توَسَّعت وتوسَّعَت حتىٰ أصبحت الآن علىٰ أيدي كثير من الإخوان دعوة إلىٰ وحدة الأديان، ودعوة إلىٰ توحيد الأمة بما فيهم الروافض والباطنية، تحت راية واحدة.

علىٰ كل حال، عدنان غضب لما فسَّر بعض الناس قاعدته:

«نصحح ولا نجرح»، «إذا حَكَمت حُكِمت»، غضب وقال: أنا ما حصرتها في أهل البدع، هذا كذب، هذا افتراء هذا...، هذا...، هذا...

والواقع أن هذه القاعدة وشرحها وما دار حولها يفضح عدنان ويبين هدفه من وضع هذه القاعدة وغيرها، والتي تهدف إلىٰ محاربة المنهج السلفي وتدافع عن البدع وأهلها وتفضحه في تأييده لمنهج الموازنات.

أما نحن فوالله نبغض أهل البدع، ولقد حكىٰ البغوي إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم علىٰ بغض أهل البدع وإهانتهم، **فنحن والله نتقرب إلىٰ الله ببغض أهل البدع ونشهِّر بهم إذا هم نشروا بدعهم، وهذا أمر**

أجمعت عليه الأمة بتجريح أهل البدع ونقدهم وفَضحِهم وتحذير الناس منهم.

والمقام لا يتسع، وإلا الأدلة كثيرة علىٰ هذا، وكتب الجرح والتعديل كلها تهدم هذه القاعدة الخبيثة التي جاء بها عدنان، وتهدم هذه القاعدة السياسية الماكرة، التي أسسها جمال الدين الأفغاني وغيره، وتوسعت وطورها عدنان، وحوَّلها إلىٰ قواعد.

يعني الإخوان المسلمين: اكتفوا بقاعدة: «نتعاون فيما اتفقنا عليه»، فجمدوا عليها.

أما عدنان: فإنه قد توسع وتوسع وأكثر من القواعد الباطلة لهذه الأهداف السياسية وتحت ستار الطائفة المنصورة»[1].

وقال الشيخ ربيع -حفظه الله- في رسالته: «جناية أبي الحسن علىٰ الأصول السلفية» مُبيِّنًا سير أبي الحسن المأربي علىٰ هذه القاعدة: «أبو الحسن يسير علىٰ طريقة القطبيين وعدنان عرعور وغيرهم في الطعن فيما ينتقدونهم بحق، بأنهم يتدخلون في النيات والضمائر، **وأنهم أهل تشهير وحقد وبغض وهو يكثر من هذا**، وهذا من الإرهاب الفكري الذي يستخدمونه ضد أهل الحق ومن يأمر بالمعروف وينهىٰ عن المنكر»[2].

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١١/ ٢٢٣- ٢٢٦).

(٢) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٨١).

الشبهة الثالثة
إذا حَكَمتَ حُوكِمتَ

سئل العلامة المجاهد حامل راية الجرح والتعديل بحق ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله-: ما رأيكم في قول عدنان حول قاعدته «إذا حكمت حوكمت» من كلامه الآتي بصوته -أحسن الله إليكم-:

«هذه القاعدة «إذا حكمت حوكمت» الذي يعارضها يستتاب عندي، الذي يعارض هذه القاعدة يستتاب ثلاثًا وإلا يموت كُفرًا.

نقول: إذا حكمت علىٰ العباد ستتحاكم أمام الله، من يخالف هذا؟

هؤلاء قومٌ عطلوا عقولهم، يا أخي كلام عربي مبين «حكمت حوكمت» مبني للمجهول.

إذا كذبت علىٰ واحد، إذا حكمت علىٰ واحد، إذا ظلمت واحدًا، ماذا سيكون مصيره؟

المحاكمة أمام الله، يعني هذا الكلام ما بِي غفل عنه:

إما زنديق، وإما مُتعجِّل عنصري، وإما حمار.

نقول: يا عباد الله، أطلقوا ألسنتكم في الحكم على العباد ستتحاكمون أمام الله.

فأجاب الشيخ ربيع -حفظه الله-: «الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

وبعد:

فكلام عدنان على من خالفه في هذه القاعدة، وإصداره هذه الأحكام على من يخالفه، يناقض فيه هذه القاعدة، فإنه يحكم بالزندقة على من يخالفه، وينادي باستتابته،والاستتابة لا تكون إلا من ردةٍ، إلى آخر الأحكام عليهم بأنهم حمير.

بل لماذا نذهب بعيدًا وهو يقول: يستتاب ثلاثًا وإلا يموت كفرًا، وأكد ذلك بالحكم بالعنصرية والزندقة.

هذه أحكام يا عدنان، أترهِّب الناس من الظلم والحكم الخاطئ، وتقع فيما ينقض قاعدتك هذه؟!

العلماء وطلاب العلم والمسلمون جميعًا لا ينكرون أن الله يحكم بين عباده فيما تظالموا فيه ولو في مثقال ذرة، لا ينكر أحدٌ من العلماء ولا من غيرهم من المسلمين هذه العقيدة العظيمة، التي لا يكون المرء مسلمًا إلا إذا دان الله -تبارك وتعالى- بها، العلماء وطلاب العلم، إنما أنكروا صيغتك هذه في مواجهة المنهج السلفي، وفي الدفاع عن أهل البدع.

وأنا إلىٰ يومي هذا لا أرىٰ أحكامك وخصومتك وحربك إلا علىٰ السلفيين، وما رأينا منك مثل هذه الأحكام علىٰ أهل البدع الكبرىٰ ولا حتىٰ علىٰ العلمانيين، هذا شيء.

الشيء الثاني: وردت نصوص في الحكم بغير ما أنزل الله، ووردت نصوص في القضاة وأنواعهم، وأن بعضهم إلىٰ النار وبعضهم إلىٰ الجنة[١].

وَوَرَد وعيد شديد علىٰ من يجاهد وهو لا يريد وجه الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وعلىٰ من يتعلم ولا يريد بها وجه الله -تبارك وتعالىٰ-[٢]، فلا يصح أن نأتي إلىٰ المجاهدين ونقول: إياكم والجهاد؛ لأن رسول الله ﷺ تَوَعَّد من جاهد لا يريد بذلك وجه الله.

ولا نأتي إلىٰ طلاب العلم والعلماء ونقول: لا تتعلموا لأن في هذا خطرًا؛ لأن الرسول ﷺ قال كذا: فيمن لا يطلب العلم لوجه الله.

فاعتراضك علىٰ من ينتقد أهل البدع، وعلىٰ من يحكم عليهم مثلًا بأنهم مبتدعة، مثل اعتراضك علىٰ من يجاهد بمثل هذه النصوص، وعلىٰ من يتعلم بمثل هذه النصوص التي ورد فيها مثل هذا الوعيد، وعلىٰ من يصلي بنصوص من يصلي رياءً.

إذا وضع إنسان قاعدة إذا صليت هلكت، وراح يشيع هذه القاعدة، فإذا

---

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) سيأتي تخريجه.

سئل يقول: أنا أريد قول الله -تبارك وتعالىٰ-: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ٤ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾ [الماعون:٤-٥].

وساق نصوصًا فيمن يصلي رياءً.

ولو وضع إنسان قاعدة للمجاهدين، فقال: إذا جاهدت حوسبت.

إذا وضع إنسان قاعدةً للمتعلمين، فقال: إذا تعلمت حوكمت.

ووضع قاعدة للمنفقين أموالهم فيما يبدو للناس في سبيل الله، وضع قاعدة وقال: إذا أنفقت هلكت أو حوسبت.

أو قل ما تشاء من عبارات التنفير والتحذير، فإذا اعترض علىٰ قواعده جاء مثلًا في قضية المجاهد، وقضية المنفق، وقضية المتعلم، جاء بقول النبي ﷺ: «**إن أول الناس يقضىٰ يوم القيامة عليه: رجلٌ استشهد فأتي به فعرفه نعمه فعرفها، قال: فما عملت فيها، قال: قاتلت فيك حتىٰ استشهدت، قال: كذبت، ولكن قاتلت ليقال إنك جريءٌ فقد قيل، ثم أُمر به فسحب علىٰ وجهه حتىٰ أُلقي في النار.**

ورجلٌ تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن، فأتي به فعرفه نعمه فعرفها، قال: فما عملت فيها، قال: تعلمت العلم وعلمته وقرأت فيك القرآن، قال: كذبت، ولكن تعلَّمت ليقال: عالم، وقرأت القرآن ليقال: هو قارئ، فقد قيل، ثم أُمر به فسحب علىٰ وجهه حتىٰ أُلقي في النار.

ورجلٌ وسَّع الله عليه وأعطاه من أصناف المال، فأتي به فعرَّفه نعمه فعرفها.

قال: فما عملت فيها، قال: ما تركت من سبيل تحب أن يُنفق فيها إلا أنفقت فيها لك، قال: كذبت، ولكنك فعلت ليقال جواد فقد قيل، ثم أُمر به فسحب علىٰ وجهه حتىٰ أُلقي في النار»(١).

فما الفرق بين هذه القواعد التي يمكن أن يضعها رجل مثل عدنان، وبين قاعدة عدنان: «إذا حكمت حوكمت، أو: إذا حكمت حُكمت».

ما الفرق بينها إذا جاء يستدل بحديث: «**القضاة ثلاثة: قاضٍ في الجنة، وقاضيان في النار**»(٢) وساق الحديث، قابله من وضع القاعدة في منع الجهاد، ومنع طلب العلم، ومنع الإنفاق والبذل في سبيل الله، قابله بهذا الحديث، ما الفرق؟

ذاك فيه ثلاثة: اثنان في النار وواحد في الجنة، وهؤلاء ثلاثة كلهم في النار، ما الذي يُسوغ لعدنان أن يقعِّد علىٰ هذه الطريقة، ويحرم علىٰ الآخرين التقعيد علىٰ نفس الطريقة.

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٠٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٥٧٣)، وابن ماجه (٢٣١٥)، وصححه العلامة الألباني في «الإرواء» (٢٦١٤) عن ابنِ بُرَيدَةَ، عَن أَبِيهِ عن النبي ﷺ قال: «**القضاة ثلاثة: واحد في الجنة، واثنان في النار، فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقضىٰ به، ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار، ورجل قضىٰ للناس علىٰ جهل فهو في النار**».

كذلك لو أن إنسانًا أكد على الناس التحذير من الإنفاق، وقال: إذا أنفقت هلكت، وساق قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة:٢٦٤].

فهذا المرائي الذي ينفق ماله رئاء الناس لا يقبل الله منه.

فهل نمنع الناس من الإنفاق في سبيل الله، ونضع لذلك القواعد مثل قواعد عدنان، ونحتج ونستدل بمثل احتجاجات واستدلالات عدنان، هل هذا يسوغ في الإسلام؟ وهل يُقرُّه من له عقل ودين؟

أنا سقت هذه النصوص والنصوص كثيرة في بطلان قاعدة عدنان على هذه الطريقة في التقعيد.

عدنان يُقعِّد لمنع السلفيين من الحكم على أهل البدع.

ما هكذا يكون النهي يا عدنان والتقعيد بهذه الطريقة، لا يكون بهذا أبدًا، بل تسلك مسلك السلف في التحذير من البدع، وتحثُّ الناس على أن يُحذِّرُوا منهم، وأن ينصُّوا على أعيان دعاة أهل البدع فيُحذِّروا منهم، ويذُمُّوهم وينفِّرُوا منهم، كما فعل السلف الصالح ولو تكلموا في العصاة وتكلموا في غيرهم وفسَّقُوا مثلًا، تقول: إن الله حرم الفسق وحرم الظلم وحرم المعاصي...و...و... إلى آخره، ولا تضع القواعد لمنع الناس أن يتكلموا في هذا الباب ويحذروا.

هذه الطريقة من طرق التقعيد علىٰ هذه الأسس المتهاوية، هذا فيه هدم لقواعد الإسلام ذاتها، ورد للنصوص الشرعية التي تأمر مثلًا بالجهاد، وتأمر بالمعروف وتنهىٰ عن المنكر، ونقد أهل البدع والكلام عليهم، والتحذير منهم من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فلو جئت تقول مثلًا لهؤلاء الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويحذرون من البدع، جئت بقاعدة: إذا أمرت بالمعروف هلكت، وفي النار برحاك درت، ما هذه القاعدة؟ هذا غلط يقول لك يا فلان.

قلتَ: لا ما هو غلط، أنا أقصد الحديث؛ حديث أسامة بن زيد الذي رواه البخاري وغيره، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**يجاء بالرجل يوم القيامة فيُلقىٰ في النار فتَندَلِق أقتابه في النار، فيدور كما يدور الحمار برحاه، فيجتمع أهل النار عليه، فيقولون: أي فلان ما شأنك؟ ألست كنت تأمر بالمعروف وتنهىٰ عن المنكر؟ قال: كنت آمر بالمعروف ولا آتيه، وأنهىٰ عن المنكر وآتيه**»(١).

فلو وضع إنسان قاعدةً لتحذير الشباب من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأطلقها هكذا: (إذا أمرت بالمعروف هلكت، وفي النار برحاك درت)، ورُحت تهيج بهذه القاعدة وتشرق بها وتغرب بها؟ فإذا نوقشت في ذلك هجت علىٰ العلماء وطعنت فيهم وجهَّلتهُم وسفَّهتهُم، وسفَّهت وأهنت من يسألهم ورميته بالتحريف والتبديل.

---

(١) أخرجه البخاري في بدء الخلق (٣٠٩٤)، و مسلم في الزهد والرقائق (٢٩٨٩).

فإذا قيل ما الدليل؟

قلت: القضاء ثلاثة قاض في الجنة وقاضيان في النار.

فما رأيك يا عدنان: لو أن إنسانًا وضع قاعدةً يقول فيها: إذا صليت حوسبت، وأرسلها هكذا، وخاف الناس منها وما عرفوا مقصوده منها وماذا ترمي إليه؟

فإذا اعترض معترضٌ علىٰ هذه القاعدة، قلت أو قال من وضعها:

قال رسول الله ﷺ: «**أول ما يحاسب الناس به يوم القيامة من أعمالهم: الصلاة ، يقول ربنا عَزَّ وَجَلَّ للملائكة وهو أعلم: انظروا في صلاة عبدي أتمها أم نقصها، فإن كانت تامة كتبت له تامة، وإن كان انتقص منها شيئًا، قال: انظروا هل لعبدي من تطوع، فإن كان له تطوع قال: أتموا لعبدي فريضته، ثم تؤخذ الأعمال علىٰ ذاكم**»[1].

فانظر: هذا شأن من يصلي لابد أن يحاسب، فهل نضع قاعدةً علىٰ الوضع الذي ذكرته لك ونشيع هذه القاعدة في الناس علىٰ إطلاقها ويكون مقتضاها الترهيب من الصلاة، فإذا جاء إنسان، وقال: هذه القاعدة غير صحيحة فإنها تفيد التنفير والتحذير من الصلاة، جاء الذي وضع هذه القاعدة وجاء عدنان، إذا كان وضعها وساق الحديث لتصحيح قاعدته.

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة (٨٦٤)، والترمذي، كتاب الصلاة (٤١٣)، والنسائي، كتاب الصلاة (٤٦٥)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٥٧١).

أيقول الناس إن هذه القاعدة صحيحة؟ ويستدل أيضًا بقول النبي ﷺ: «**أول ما يحاسب به العبد الصلاة، وأول ما يقضى بين الناس في الدماء**»(١).

فيؤكد قاعدته بهذا النص أيضًا.

حديث ثالث: «**أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة، فإن صلحت صلح سائر عمله، وإن فسدت فسد سائر عمله**»(٢).

أليس هذا الذي يسوق هذه الأدلة كلها لقاعدته: إذا صليت حوسبت، أو حوكمت، أو هلكت، أو إلى آخره، أليس له أدلة أقوى من أدلتك على قاعدة: إذا حكمت حوكمت.

فانظر ماذا يئول إليه تقعيدك، وكيف يفتح الباب على مصراعيه للتلاعب بالنصوص، والتحذير من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن الصلاة والصيام والزكاة وهكذا.

هكذا يستطيع كثيرٌ من الناس أن يجروا على منوالك في التقعيد، فيأتون بمثل هذه القواعد، فإذا ضُيقُوا وحُوسِبُوا على فساد تقعيداتهم جاءوا بمثل ما

---

(١) أخرجه النسائي (٧/ ٧٧)، ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١/ ٢٠٩)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٧٤٨).

(٢) أخرجه الترمذي برقم (٤١٣)، من حديث أبي هريرة وحسنه، والنسائي (١/ ٢٣٢)، وأحمد (٥/ ٣٧٧) وغيرهم، وصححه الألباني بمجموع طرقه كما في «الصحيحة» برقم (١٣٥٨).

تستدل به أو أقوىٰ منه، وهل يُسلَّم لهم؟ وهل العلماء يسكتون عن مثل هذه التقعيدات.

هذه القاعدة أيضًا بالإضافة إلىٰ ما سبق من بيان فسادها تزداد فسادًا إذا كان هناك أحاديث تبطل هذا العموم والإطلاق فيها.

فمن ذلكم قول النبي ﷺ: «**يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفًا من غير حساب ولا عذاب**»(١).

وورد في بعض الأحاديث وقد صحت أنه يضاف: «**إلىٰ كل ألفٍ سبعون ألفًا**»(٢).

ويرد عليه حديث النبي ﷺ قال: «**من حوسب يوم القيامة عُذب، فقالت عائشة: أليس قال الله ﷻ: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق:٨]. فقال: ليس ذاك الحساب، إنما ذاك العرض، من نوقش الحساب يوم القيامة عُذب**»(٣).

وفي لفظ لمسلم: «**ليس من أحد يحاسب إلا هلك**».

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق (٦٥٤١)، ومسلم كتاب الإيمان (٢٢٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٤٣٧)، وابن ماجه (٤٢٨٦)، وغيرهما، وصححه الألباني في «الصحيحة» برقم(٢١٧٩).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٣٧)، ومسلم(٢٨٧٦).

فأولىٰ الناسِ بهاتين المكرمتين هم أولئك الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ويحذرون من البدع وأهلها، ويتحمَّلون ألوان الأذىٰ من أهل البدع ومن أعوانهم وممن يدافع عنهم، أولىٰ الناس بهذه المكرمة -إن شاء الله- الذين يَتبنَّون منهج السلف في النقد القائم علىٰ كتاب الله وعلىٰ سنة رسول اللهﷺ، وإن عارضهم من عارض.

-إن شاء الله- يرجىٰ لهؤلاء أن يدخلوا في هذه النصوص، وهم -إن شاء الله- من أحق الناس بهذا الوعد العظيم، فلا يحاسبون ولا يعذبون، أو لا يحاسب الكثير منهم.

فما بقي لهذه القاعدة يا عدنان؟ مالذي بقي لها؟

العلماء الذين انتقدوك علىٰ علم وعلىٰ بصيرة، وأدركوا فسادها بأي صيغة وردت، والشروط التي اشترطها من التثبت الذي وضعته في غير موضعه ومِن....، ومِن....، ومِن....، كلها شروط باطلة تريد بها إبطال الحق وإهانة أهله ومصاولتهم ومحاربتهم.

والله ما وجدنا حربًا علىٰ السلفيين مثل حربك وحرب أمثالك، وكل هذا تفعله تحت شعار السلفية.

فيا عدنان: إن قواعدك باطلة، إن قواعدك باطلة، إن قواعدك فاسدة، وأهدافها فاسدة، وما افتعلته من مُبرِّرات لها كل ذلك من التلبيس يا عدنان،

كل ذلك من التلبيس، فأنت تارة تقول: إنك وضعتها للشباب، أهكذا يكون التقعيد -تُقعِّد للشباب فقط.

أليس النساء أكثر أهل النار، أليس يحتجن إلىٰ تقعيد فهل نضع لهنَّ قواعد أخرىٰ؟

أليس الشيوخ والآخرون والكهول بحاجةٍ إلىٰ قواعد أتتركهم هكذا وأنت مسئولٌ عنهم، أتتركهم مفلوتين بدون قواعد وتختار الشباب فقط؟

مهما علَّلت وبرَّرت فإنها تعليلات باردة، مرة تقول أيضًا: تريد أن تكبح بها جماح الذين يقاومون الحكام من الشباب.

ما قلت هذا بالنص، ولكن بمعناه بفحواه قلت هذا الكلام، وتأتي بتبريرات، والصحيح أنك ما تريد إلا مقاومة السلفيين وإيذاءهم كما آذيتهم سابقًا وإلىٰ الآن لا تزال تؤذيهم، وكنت تتحاشىٰ من أمورٍ الآن جهرت بها...

والآن قد تبين لك أيها السامع الكريم فساد القواعد الثلاث وغيرها مما ناقشناه من قواعد عدنان وكلامه، ومن تلكم القواعد التي انتهينا الآن من مناقشتها وهي قوله: «إذا حَكَمتَ حُكمت، -أو: حوكمت»، كما قالها بلسانه، تبين لك فسادها وفساد ما مرَّ.

والآن نريد أن نسوق كيف وُجهت الأسئلة إلىٰ العلماء وبأي الصِّيَغ صيغت هذه القواعد، لترىٰ كما قررنا بطلانها في ضوء الأدلة وكما أدرك العلماء بطلانها.

سُئل الشيخ محمد بن صالح العثيمين، أول مرة عن ست قواعد من قواعد عدنان فأبطلها كلها، ومن هذه القواعد قاعدة: «إذا حَكَمتَ حُكمت» بصيغة من حَكَمَ حُكم عليه.

فقال: «هذه قواعد مداهنة».

يقصدها وما معها من القواعد التي سُئل عنها.

وسُئل مرةً أخرىٰ من هولندا عن هذه القاعدة وغيرها من أقوال عدنان، وكانت صيغة هذه القاعدة في هذا السؤال: «إذا حَكَمتَ حُكِمتَ، وإذا دعوت أُجرت»، فسأل الشيخ السائل بقوله: «وإيش المعنىٰ»، فأجابه: بأنها قاعدة قعدها، فسأله مرة ثانية عن معناها، فأجابه السائل بقوله: هو ربما يقصد يا شيخ بهذا إذا حكمت علىٰ أشخاص فسوف تُحكم هذا ربما قصده بهذا الكلام.

فقال الشيخ ابن العثيمين: «**إذا كان يريد أن يخوفكم من الرد علىٰ أهل البدع، فلا يُهمنَّكم**»....

أما الشيخ صالح بن فوزان الفوزان، فقد سئل عن قواعد عدنان، ومن ضمنها هذه القاعدة بلفظ: «إذا حَكَمتَ حُكِمتَ، وإذا دعوت أُجرت» فأبطل القواعد التي سئل عنها كلها، وقال عن هذه القاعدة : محدثة ما لها أصل، وحذر من عدنان.

وسُئل ابن غديان عن بعض قواعد عدنان ومن ضمنها هذه القاعدة بلفظ: «من حَكَمَ حُكِم عليه»، فبين ما فيها من خلل وحذر من عدنان.

وسُئل الشيخ عبد المحسن العباد عن بعض أقوال عدنان، ومن ضمن ما سُئل عنه هذه القاعدة بلفظ: «إذا حَكَمتَ حُكِمتَ»، وقاعدة: «نصحح ولا نجرح»، فذكر عدنان بسوءٍ وحذَّر منه.

وسُئل الشيخ أحمد بن يحيىٰ النجمي مرتين عن قواعد عدنان وبعض أقواله، ومن ضمن ما سُئل عنه هذه القاعدة مرةً بلفظ: «من حَكم حُكم عليه»، ومرة أخرىٰ بلفظ: «إذا حَكمت حُوكمت، وإذا دعوت أُجرت»، فأبطل ذلك وحذَّر من عدنان.

وسُئل الشيخ زيد بن هادي المدخلي -حفظه الله-(١):

قال السائل: القاعدة الأولىٰ: «تقول: نصحِّح ولا نجرح».

فما قول سماحتكم في هذه القاعدة؟

فأجاب الشيخ -حفظه الله-: هذه القاعدة ليست من قواعد أهل العلم، ليست من قواعد العلماء الربانيين الذين يعتدُّون بعلمهم، وإنما قواعد العلماء سابقًا ولاحقًا: التصحيح لمن يستحق التصحيح، والتجريح لمن يستحق التجريح، وعلىٰ هذا مشىٰ أهل السنة والجماعة السلف الصالح

(١) وقد تُوفي مؤخرًا -رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه جنات الفردوس بفضله ومَنِّه وكرمه-.

وأتباعهم إلىٰ يوم الدين، وما كتب الجرح والتعديل عن الأذهان ببعيد، وهذه من المغالطة، صاحبها إما أن يكون جاهلًا وإما أن يكون مُلبِّسًا ومُضلِّلًا للناس فحسبه الله.

ونسأل الله أن يهديه ويرده إلىٰ الحق ردًّا جميلًا.

قال السائل: بالنسبة للقاعدة الثانية تقول: «إذا حكمت حوكمت وإذا دعوت أجرت» فما هو تعليق سماحتكم علىٰ هذا الكلام؟

فأجاب -حفظه الله-: وهذا أيضًا، وهذه قاعدة خاطئة باطلة، قد يكون المراد منها الترهيب لمن يتصدىٰ لرد الخطأ، وبيانه للناس لئلا يرتكس فيه من يجهل، والترهيب لمن ينصر السنة وينشرها ولا يتم نصر السنة ونشرها علىٰ الوجه الأكمل إلا بدحض البدع التي تحارب السنن وتريد أن تحلَّ محلَّها.

فهذه قاعدة أيضًا كسابقتها قاعدة خاطئة لا تصدر إلا من إنسان يريد أن يغالط نفسه، ويُخشىٰ عليه أن [يتلفها] وكذلك يريد أن يغالط غيره سواءً بعلم أو بجهل، فإذا كان بعلم فقد ارتكب مأثمًا عظيمًا، وإن كان بجهل فقد ارتكب أيضًا خطأً كبيرًا؛ لأنه لا يجوز لأحد أن يقول علىٰ الله أو علىٰ رسوله ﷺ إلا بعلم مُتيَقَّن كالشمس في رابعة السماء، أمفهومٌ هذا؟

قال السائل: أثابكم الله.

وهناك علماء سُئلوا عن بعض أقوال عدنان، فما يُعرض عليهم شيء من

أقواله أو قواعده إلا وبيَّنُوا فسادها، وكل هذا حصل من العلماء بغير تواطؤ؛ وذلك لأنهم ينهلون من منهل واحد، فتشابهت فتاواهم، ينهلون من كتاب الله ومن سنة رسول الله ومن منهج السلف الصالح، ومن أصولهم وفقههم، فلم يظلموا عدنان، وكلما جاءت هذه القاعدة في صيغة من الصِّيَغ، بيَّنُوا فسادها وبطلانها...»[1].

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١١/ ١٥٤- ١٦٦).

الشبهة الرابعة
نحن لا نُقلِّد أحدًا نحن أصحاب دليل

هذه الشبهة الزائفة هي عبارة عن كلمة حق يراد بها الباطل؛ فإن مقصود أصحابها بها: ردُّ أحكام العلماء علىٰ المنحرفين، وإسقاطها، بحجة عدم التقليد، مع أن أحكام علماء السنة علىٰ المخالفين مُؤيدة بالأدلة الواضحة، والبراهين الساطعة، فالأخذ بأقوالهم والحالة هذه ليس من التقليد في شيء، زيادة علىٰ أنهم ثقات عدول يجب قبول أخبارهم في الرجال وبناء الأحكام عليها.

وممن كان يكثر اللَّهج بهذه الشبهة الهزيلة أبو الحسن المأربي، من ذلك أنه سُئل لماذا لا تقبل أقوال العلماء في سيد قطب والمغراوي؟

قال: «أنا لا أقلد أحدًا».

قال حامل راية الجرح والتعديل بحق ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله-، بعد أن نقل كلام أبي الحسن هذا: «ترك التقليد ليس معناه رفع راية المعارضة للعلماء ولو كانت بأيديهم الحجج والبراهين، فقبول الحجة واجب علىٰ كل أحد، وعلىٰ رأسهم الصحابة وكبار أئمة العلم والدين، وردُّ

الحجج والبراهين الواضحة عناد ومكابرة لا تَلِيقان بالمسلم مطلقًا، فضلًا عمَّن ينتسب إلىٰ المنهج السلفي.

ولدىٰ المشايخ الحجج والبراهين التي تدين الرجلين فلا يجوز مخالفتهم؛ لأن ذلك يؤدي إلىٰ الفتن والصراع بين السلفيين»(١).

وقال الشيخ ربيع -حفظه الله-:

«-من أصول أهل السنة: اعرف الحق تعرف الرجال، ولا تعرف الحق بالرجال.

- من أصول أهل السنة: أن الرجال يحتج لهم ولا يحتج بهم.

- من أصول أهل السنة التي أجمعوا عليها: أن من استبانت له سنة رسول الله لم يكن له أن يدعها لقول أحد كما قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

هذه الأصول أو الأدلة قد أهدرها وضيَّعها أبو الحسن المصري المأربي وأنصاره، وتبخَّرت كل دعاواهم التي كان يُردِّدُها أبو الحسن ويُردِّدُونها، ويزعمون للناس أنهم هم أهل السنة.

وأنهم أهل الدليل ولا يقبلون الأقوال إلا بأدلتها.

وأنهم أهل التأصيل وغيرهم يضطربون خوفًا من ذكر الأصول والتأصيل، وأنهم لا يُقلِّدون أحدًا وأن فلانًا وفلانًا ليسوا بمعصومين، ولسنا بملزمين

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ١٠).

بقول فلان ولا بقول علان، ونحو هذه الدعاوىٰ التي أثبتت الأحداث أنه يصدق عليهم ما قاله الخليفة الراشد علي رضي الله عنه في الخوارج حينما كانوا يرددون قولهم: «لا حكم إلا لله»، فقال رضي الله عنه: «**كلمة حق أريد بها باطل**»[١].

ونحن كنا ندرك أن ما كانوا يُردِّدُونه من الدَّعاوىٰ العريضة، ومنها: الأصول والتأصيل، والمطالبة بالبرهان، والتمسك بالدليل، ومحاربة التقليد.

وأنه ما عندنا بابوات ولا ملالي ولا وصايات.

كنا ندرك أن كل هذا ظاهره كلام حق، ولكنهم يريدون به باطلًا عظيمًا.

يقصدون من ورائه الشغب والفتن علىٰ أهل الحق والسنن.

فجال عليهم أهل السنة بالكتاب والسنة وبمنهج السلف الصالح وأصولهم السديدة الرَّشيدة، وفضحوا تأصيلاتهم وجرَّدُوهم من كل الأسلحة التي كانوا يتطاولون بها من الأصول والتأصيل والبرهان والدليل، فلجئوا إلىٰ التقليد الأعمىٰ والتعلق بقال فلان.. وقال علان.. وما كفاهم ذلك حتىٰ لجئوا إلىٰ أشنع منه ألا وهو السطو علىٰ النصوص بالخيانات والبتر والكتمان»[٢].

وقال الشيخ -حفظه الله-: «ومن الفتن التي وجهت سهامها لنحور أهل السنة- خاصةً أهل المنهج السلفي- فتنة عبد الرحمن عبد الخالق، وفتنة

---

(١) أخرجه مسلم (١٠٦٦).

(٢) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ١٧٥-١٧٦).

محمود الحداد، وفتنة عدنان عرعور، وفتنة حسن المالكي، وفتنة أبي الحسن المصري المأربي، وهي أشدها وأكثرها تلبيسًا ودعاوىٰ عريضة، ومن هذه الدعاوىٰ العريضة الباطلة: دعاوىٰ التأصيل، وما أدراك ما هذا التأصيل!!

إنه القذف بالأصول الفاسدة الهدامة التي تهدم أصول أهل السنة والجماعة، ومنهج السلف الصالح، ولاسيما الأصول التي تواجه البدع والضلالات...

ومنها: قولهم: «**نحن لا نقلد ونحن أصحاب الدليل**»، **وهم لا يريدون بذلك إلا إسقاط أقوال علماء السنة وأحكامهم وفتاواهم علىٰ أهل الباطل والضلال**»[1].

وقال الشيخ -حفظه الله-: «هذه سبع مسائل تمت مناقشة أبي الحسن فيها جعلتها نموذجًا لمسائل كثيرة لم أناقشها، وأرىٰ أن هذا النموذج يكفي النبلاء في بيان منهج أبي الحسن في البحوث العلمية، ومدىٰ ما يتمتَّع به من التَّمويه والتلاعب بكلام العلماء في الأمور العظيمة، ومدىٰ وُلُوعه بالمراء بالأباطيل والتمويهات.

دع عنك التركيز علىٰ التشويه الظالم ومحاولة إسقاط علماء السنة والإشادة بأحداث الأسنان سفهاء الأحلام، وتجريئهم علىٰ الطعن في علماء السنة، وإسقاط أحكامهم وفتاواهم، بطرق وأساليب لم يسبق إليها في اللجاج وغيره.

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٣٢١-٣٢٢).

ثم سيره علىٰ أصول فاسدة في حربه لأهل السنة سبقت مناقشتها في غير هذا البحث...

وكل هذا مع دعاواه العريضة هو وشيعته بأنهم لا يُقلِّدُون، وأنهم أصحاب الدليل، مما يدل علىٰ أنهم أصحاب أهواء جامحة ولذلك يَردُّون أقوال العلماء المدعمة بالحجج والبراهين تحت ستار: «نحن لا نقلد، ونحن أصحاب الدليل» ويتشبَّثون بالأقوال الباطلة تحت ستار سبقني فلان...إلخ، وهذا من شر أنواع التقليد المذموم الذي لا يصدر إلا عن تلاعب وسوء مقاصد»(١).

وقال الشيخ ربيع -حفظه الله-: «دعوة أبي الحسن إلىٰ عدم تقليد العلماء؛ إنما هي كلمة حق أراد بها باطلًا، أراد بها إسقاط العلماء، وإسقاط أقوالهم وفتاواهم المقرونة بالأدلة والبراهين، وقد بينت أنا -والحمد لله- فساد قصده وتعلقه بعدم التقليد في مقالي (جناية أبي الحسن علىٰ الأصول السلفية)»(٢).

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٥٣٧).

(٢) انظر: «المرجع السابق» (٩/ ١١٩-١٢٠).

الشبهة الخامسة
عدم الأخذ بأخبار وأحكام علماء السنة على المخالفين بدعوى التثبت

والقصد من هذه الشبهة عند أصحابها: التشكيك في أحكام الثقات من أهل السنة علىٰ المخالفين، أو التريُّث والتَّأنِّي في قبولها، وذلك بالتبيُّن منها كما يُتبين من خبر الفاسق، كما يقول أبو الحسن: لا أقبل ما نُقِل لي عن فلان حتىٰ أقف عليه بنفسي مسموعًا أو مكتوبًا، مع أن الناقلين من الثقات العدول.

وقد شغَّب أبو الحسن الحزبي كثيرًا علىٰ أهل السنة بهذه الشبهة البائرة، والأصل الفاسد، إلا أن الله تعالىٰ قد قيَّض له من يُبيِّن عوار شبهته وفساد تأصيله، ومخالفته لمنهج السلف، وهو العلامة المجاهد ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله-، وذلك في مواطن كثيرة، منها ما جاء في رسالته «جناية أبي الحسن علىٰ الأصول السلفية».

حيث قال -حفظه الله-: «أبو الحسن يسير علىٰ منهج عدنان وغيره من أهل الباطل في رد الحق؛ بدعوىٰ أنه يأخذ بأصل «التثبت» فيقول: **«أنا لا أقبل الكلام في أي شخص سواءً كان هذا الكلام في كتاب أو سمعته في شريط**

حتىٰ أسمعه من الشخص المتكلم فيه أو أقرأه في كتابه»، ويرد فتاوىٰ وأحكام العلماء الثقات القائمة علىٰ الأدلة بهذا الأسلوب الفاسد، حتىٰ لو سمع المتكلم أو قرأه من كتابه، ثم يقبل كلام من لعله مجهول أو فاسق أو كاذب، والحق أنَّ تثبُّتَه المزعوم إنما هو لرد الحق لا من أجل الوصول إليه، ولا لرد الباطل»[1].

وقال -حفظه الله-: «هذا ومن الأصول الفاسدة والمناهضة لمنهج السلف الأصل الفاسد المسمىٰ ظلمًا وزورًا بـ: «التثبت» وهو الذي سار عليه عدنان عرعور ثم المغراوي ثم أبو الحسن المأربي وهو أشدهم تلبيسًا ومكرًا وتطبيقًا لهذا الأصل في مواجهة علماء السنة وطلابها، ولحماية أهل الباطل والضلال، وقد سبق أن هدمنا عددًا من أصوله الفاسدة التي واجه بها منهج أهل السنة وعلمائه وطلابه.

وأرىٰ أن أسوق بعض النصوص في وجوب قبول أخبار الآحاد وفي المراد بالتثبت الذي شرعه الله وفهمه علماء الأمة ليظهر للقارئ مدىٰ بعد هذه الفئة عن نصوص الكتاب والسنة وأصول أهل السنة وفقه وتطبيق علماء الأمة وأصولهم... **إلىٰ أن قال -حفظه الله-:** قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي في كتابه «أضواء البيان» (٧/ ٦٢٦-٦٢٧) في تفسير هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٧٨-٧٩).

فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴾ [الحجرات:٦].

بعد ذكر سبب نزولها : وهي تدل على عدم تصديق الفاسق في خبره.

وصرح تعالى في موضوع آخر بالنهي عن قبول شهادة الفاسق، وذلك في قوله: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [النور:٤].

ولا خلاف بين العلماء في رد شهادة الفاسق وعدم قبول خبره.

وقد دلت هذه الآية من سورة الحجرات على أمرين:

الأول منهما: أن الفاسق إن جاء بنبأ ممكن معرفة حقيقته، وهل ما قاله فيه الفاسق حق أو كذب فإنه يجب فيه التثبت.

والثاني: هو ما استدل عليه بها أهل الأصول من قبول خبر العدل؛ لأن قوله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ ﴾ يدل بدليل خطابه، أعني: مفهوم مخالفته أن الجائي بنبأ إن كان غير فاسق بل عدلًا لا يلزم التبيُّن في نبئه على قراءة: ﴿فَتَبَيَّنُوٓا۟ ﴾. ولا التثبت على قراءة : ﴿فَتَثَبَّتُوا﴾، وهو كذلك.

وأما شهادة الفاسق: فهي مردودة كما دلت عليه آية النور المذكورة آنفًا»[1].

وقال -حفظه الله-:

«**والخلاصة في الأخير:** أن الرجل -أبو الحسن- يرد أقوال العلماء وشهاداتهم وأحكامهم ويرد أخبار السلفيين مهما بلغ عددهم ويقبل بهواه

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٢٨٠).

أخبار أناس مجهولين أو كذابين، فعلامَ تدل مثل هذه المواقف والتصرفات؟

وإن أعماله هذه تنافي التثبت الذي شرعه الإسلام، فإذا قال هؤلاء عندي ثقات ولايلزمني التثبت من أخبارهم فيقال:

١- هات أسماءهم وتعديل العلماء لهم ونفي الجرح عنهم.

٢- لماذا تختفي وراء التثبت لترد أقوال العلماء الثقات بل من هم فوق هذه المرتبة فترد فتاواهم وأقوالهم، فلو كنت ذا منهج صحيح وقصد سليم، لماذا تفعل كل هذا؟ ولماذا ترد أخبار السلفيين وإن كثرت أعدادهم؟

أليس كل من هذا وذاك يدلان على اعوجاج شديد وانحراف عن الفطرة والمنهج السلفي السديد، بل يدلان على مناوأة لهذا المنهج وأهله بالتأكيد»[1].

وقال -حفظه الله-: «ومن الفتن التي وُجهت سهامها لنحور أهل السنة- خاصةً أهل المنهج السلفي -فتنة عبد الرحمن عبد الخالق، وفتنة محمود الحداد، وفتنة عدنان عرعور، وفتنة حسن المالكي، وفتنة أبي الحسن المصري المأربي، وهي أشدها وأكثرها تلبيسًا ودعاوى عريضة، ومن هذه الدعاوى العريضة الباطلة: دعاوى التأصيل، وما أدراك ما هذا التأصيل!! إنه القذف بالأصول الفاسدة الهدامة التي تهدم أصول أهل السنة والجماعة، ومنهج السلف الصالح، ولا سيما الأصول التي تواجه البدع والضلالات.

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٣٠٥).

من هذا التأصيل الفاسد:

قاعدة التثبت التي لا يقصد بها التثبت المشروع، وإنما يقصد بها رد الحق وإسقاط أهله، من علماء السنة والمنهج السلفي، فمهما كثر عددهم وتطابقت فتاواهم من غير توافق، ومهما أقاموا من البراهين؛ فإن هذا الأصل كفيل بإسقاطهم علىٰ كثرتهم وقوة حججهم وبراهينهم...»[1].

❀❀❀

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٣٢٢).

الشبهة السادسة

وهي شبهة متفرعة عن شبهة التثبت السابقة وآيلة إليها، ومضمونها: أنه لا يجوز للعالم إذا سُئل عن ضلالات بعض المنحرفين أن يُبيِّنها بحجة أن السائل مجهول، فلابد من التَّبيُّن من حاله، كما يلزم سؤاله عمن قال ذلك الكلام، وكيف قاله، وأين قاله، ومتىٰ قاله، وإلا فلا يجوز له أن يُجيب السائل عن سؤالاته:

وهذه الشبهة هي إحدىٰ شبهات عدنان عرعور، وقد أزهَقها العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-.

فقد سُئل كما في رسالته «بغي عدنان عرعور» عن قول عدنان:

«...فهذا الرجل الذي يسأل الأسئلة علىٰ الهاتف مجهول غير معروف عند العلماء، فكيف أفتىٰ العلماء في عينٍ بناءً علىٰ مكالمة من مجهول؟ لكن لي معهم موقف بين يدي الله ﷻ، فهذه الفتنة لم تغبر ظفري، ولكن غبرت المسلمين وغبرت المراكز الإسلامية، وأحدثت فتنة بين الشباب ووصلت إلىٰ حد الضرب كان سببها الشيوخ وهذا الكلام مسجل فليسمعه من يسمعه

ليه كان سببه الشيوخ؟ لأنهم ما تثبتوا، لو أنهم تثبتوا، قالوا:أين قال هذا؟ كيف قال هذا؟ هو موجود».

فأجاب الشيخ ربيع -حفظه الله-: «أرىٰ هذا الكلام الذي عرضته عليَّ: أن عدنان يشترط علىٰ المفتي إذا جاءه سؤال أن يتثبت : أين قال هذا؟ ومن قال هذا؟

وهذا لا يُعرف، والتثبت موضعه غير الاستفتاء....

والعالم إذا جاءه سؤال بأي صيغة من السائل لا يلزمه أن يتثبت ويقول:

من قال هذا الكلام؟ وأين قائل هذا؟ وأين قيل هذا الكلام؟ ومتىٰ قال هذا الكلام؟ لا يلزمه هذا.

هدف السائل الاستفادة من إجابة هذا العالم في أمرٍ التبس عليه ويجهل أحق هو أم باطل؟ أصواب أم خطأ ؟

فوظيفة العالم أن يجيب علىٰ السؤال الذي طُرح فيه هذا الكلام المعين.

يجيب لا يشترط أن يتثبت: أهذا الكلام قاله فلان أو ما قاله فلان ، ولا يجب أن يعرف السائل.

فعدنان يرىٰ أنه لابد من معرفة السائل وهذا الذي سأل العلماء هم لا يعرفونه، فقد جانبوا الصواب في نظره من ناحيتين:

من ناحية عدم التثبت.

ومن ناحية أن السائل مجهول.

وهذا كلام لا يقوله أحد: فهذا الرسول الكريم -عليه الصلاة والسلام- يُسأل في كثير من المناسبات، فلا يأتي هنا بمبدأ التثبت، مبدأ التثبت في غير هذه المواطن ولكل مقام مقال.

تسأل امرأة: إن فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخًا كبيرًا أفأحج عنه؟ قال: «**نعم**»[1].

المرأة خثعميَّة لا يعرفها رسول الله ﷺ ولا يعرف أباها، هل هو فعلًا لا يستطيع الحج، ولا يثبت علىٰ الراحلة أولا يثبت، ولا شيء، لم يستفصلها.

أجابها يعني علىٰ مقدار سؤالها -عليه الصلاة والسلام- ما قال: من أنتِ؟ تعرفون هذه المرأة؟ تعرفون أباها؟ هل أبوها صحيح يعني أنه مريض لا يستطيع أن يثبت؟ ما قال هذا الكلام كله.

ويأتيه الأعرابي يسأله، ويأتيه الناس في حجة الوداع وفي غيرها، وتنهال عليه الأسئلة من هنا وهناك.

وشأن قضايا المناسك: أفعلُ قدمتُ وأخرتُ.

ويجيب: «**لا حرج لا حرج**»، لا يقول من أنت؟ من هذا؟ وهل صحيح قدمت وأخرت، وهل... وهل... وهل...؟

---

(١) أخرجه البخاري (١٥١٣)، ومسلم (١٣٣٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

فهذا الكلام الذي يقوله عدنان كلام لا يقوله أهل العلم وشرط أو شروط لم تخطر ببال العلماء، والعلماء من عهد الرسول ﷺ إلىٰ يومنا هذا ما يشترطون مثل هذه الشروط.

الصحابة يُسألون، يسألهم الأعراب، يسألهم الناس من مشارق الأرض ومغاربها في أيام الحج، فيجيبون السائل ويحلون مشكلته، وقد يكون السائل مغالطًا، وقد يكون يكذب، وقد يفترض أشياء غير موجودة، وهذا لا يهمهم وإنما يجيبون علىٰ هذا السؤال ويحلون للسائل فيما يظهر لهم من إشكال.

فهذه أسئلة أو شروط ما أنزل الله بها من سلطان.

والحق أن عدنان ضخَّم هذه الأمور وضخم كتاباته، واشترط شروطًا ما أنزل الله بها من سلطان، وأصلها أنه يريد أن يُسكت الناس عن نقده، يدرك الرجل أن عنده أخطاءً، ويدرك -والله أعلم- أنه جاهل غير عالم، وفي كتاباته وفي كلامه يقع في مشاكل وفي بلايا.

ولكن يريد أن تمشي رغم أنوف الناس، فيطرح مثل هذه التهاويل لإسكات الناس، هذا أسلوب كما يقال: أسلوب إرهابي -والعياذ بالله-.

ولما رأىٰ إجابات الشيخ ابن العثيمين علىٰ أسئلة سأله السائل، طرح عدنان هذه التهاويل في صور وأشكال من هذه الصور يعني اشترط في بعض أجزاء كتابه «السبيل».

قال السائل: «يشترط بعضهم فيمن يسمع من شخصٍ خطأً أو وقف علىٰ أخطاء في كتاب أن يستفصل أو ينصح قبل أن يحكم وقبل أن يبين هذه الأخطاء.

وقال: من خالف هذا فقد اتصف بصفة من صفات المنافقين».

أقول -الشيخ ربيع-: فشروطه هنا في التثبت والكلام الذي يقوله حول إجابة المشايخ تدندن حول هذا الأصل الفاسد وغيره من أصوله الفاسدة.

أجاب الشيخ ابن عثيمين علىٰ هذا السائل بقوله :

لا هذا غلط، هذا غلط.

أقول: ولا شك أن هذا غلط.

فقوله: ما تثبتوا ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات:٦].

واشتراطه أن يكون السائل معلومًا لدىٰ العلماء، ويقول: إنه مجهول، ويسألهم علىٰ الهاتف كل هذا كلامٌ باطل، وقد تقدم الكلام فيه.

والعلماء لا يزالون في كل زمان ومكان تأتيهم الأسئلة ممن لا يعرفون فيجيبون علىٰ أسئلتهم.

وكم من الأسئلة تنهال علىٰ الشيخ ابن باز وعلىٰ أعضاء هيئة الإفتاء كل يوم، تنهال مئات الأسئلة من رجال ونساءٍ من الجزيرة ومن غيرها، والشيخ الألباني تنهال عليه الأسئلة من أناس لا يعرفهم فيجيب علىٰ مقدار السؤال،

ولا يكلِّف الله نفسًا إلا وسعها.

ولو طبقنا هذا الشرط فمُؤدَّاه تكليف الله الناس فوق طاقتهم ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٦]. ولضاعَت مصالح الناس إذا كان كل سائل يسأل ونأتي بأناس يُزكُّونه وأناس يعرِّفونه لنا، فكم يلحق الناس من الحرج، وكم تتعقد مشاكلهم فلا تنحل، ولا تأتي الإجابة علىٰ الأسئلة ويدخل الناس في متاهات لا أول لها ولا آخر.

وعلىٰ كل حال فمقتضىٰ هذه الشروط التي يشترطها عدنان: أن فتاوىٰ العلماء التي لا تتوفر فيها هذه الشروط التي يقولها من التثبت ومن نفي الجهالة عن السائلين علىٰ قوله، تبطل أكثر فتاوىٰ العلماء؛ لأنها تجاوب وإجابات لا توجد فيها هذه الشروط»[1].

وقال الشيخ -حفظه الله-: «وبالمناسبة أحب أن أُذكِّر القُرَّاء بأن الشيخ ابن العثيمين سُئل عن قاعدة عدنان هذه بصيغتين:

الصيغة الأولىٰ: كان السائل قد سأل بالمعنىٰ فقال: «من حَكم حُكم عليه»، فأجابه الشيخ -دون أن يسأله- بما يُدين هذه القاعدة.

وفي المرة الثانية: لما سُئل بلفظ: «إذا حَكمت حُكِمتَ»، سأل؟ فأجابه السائل بما سمعتم ولم يعين أهل البدع، وابن عثيمين من عند نفسه حَكم علىٰ هذه القاعدة بهذا اللفظ، بمثل ما حكم عليها باللفظ الأول بالمعنىٰ.

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١١/ ١٢٦-١٢٩).

وإذن؛ فالطالب مرةً أخرىٰ لم يكذب، ولم يُحرِّف، ولم يَخُن، ولم يرتكب شيئًا يستحق به الذم، وأما كونه مجهولًا فهو معروف عند غير عدنان، فلا يجوز أن يُطلق عليه الجهالة، وهو معروف عند غيره، فإذا كان هو يجهله، أو يتجاهله فإنه معروف عند غيره، هذا شيء، وقد قدمنا فيما سلف في هذه المناقشة لعدنان أنه لا يشترط في السائل أن يكون معلومًا، وضربنا عددًا من الأمثلة من الأسئلة التي وجهت لرسول الله ﷺ، والسائلون غير معروفين، فأجابهم -عليه الصلاة والسلام-، ولم يسألهم عن أعيانهم وعن أشخاصهم وعن تزكياتهم وعن أمانتهم وصدقهم.

لم يسأل عن ذلك، فأجاب علىٰ السؤال الذي وجِّه له بالحكم الشرعي الذي تتطلبه إجابة هذه الأسئلة.

فقول عدنان: إنه سقط هذا الجاهل فسقطت أحكام العلماء التي بنيت عليه، كلام باطل كلام باطل؛ **لأنه أولًا**: لم يكذب ولم يُحرِّف.

وثانيًا: لا يشترط في السائل أن يكون معلومًا، والعلماء هم أعرف بهذه القضايا وعدنان لا يعرفها، أو يعرفها ويُلبس علىٰ الناس بهذه الأساليب، فثبتت هذه الأجوبة من العلماء؛ لأن السائل كان أمينًا ودقيقًا في نقله، والسائل لم يتدخل في النيات كما زعم عدنان، ولم يحرف ولم يُبدِّل، فالسؤال سليم صحيح، والإجابات من العلماء الذين وردتهم الأسئلة، بثلاث صيغ وكلها تتفق، لفظان من صياغة عدنان ولفظ بالمعنىٰ، وأجابوا

على هذه القاعدة بإسقاطها، فسقطت قواعد عدنان التي تناهض منهج السلف، وتخالف النصوص، وطريقه في هذا التأصيل طريقة أهل البدع»[1].

(١) انظر: «المرجع السابق» (١١/ ١٧٠-١٧١).

الشبهة السابعة

لابد من الجمع بين الجارح والمجروح، وبين الراد والمردود عليه، والتحاكم عند العلماء، ولا يجوز الحكم على المردود عليه والمجروح غيابيًّا:

وهذه إحدى شبهات عدنان عرعور، حيث إنه كان يطلب من الشيخ ربيع -حفظه الله- المحاكمة عند العلامة العثيمين، فيما نقده عليه من المخالفات والضلالات، وكان يتهم العلماء الذين أدانوه بما وقفوا عليه من أباطيله، بأنهم حكموا عليه غِيابيًّا -يعني: قبل المحاكمة-، وذلك عنده لا يجوز.

وقد سئل العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- كما في رسالته «دفع بغي عدنان» عن هذه الشبهة سؤالًا هذا نصه:

ما رأيكم في كلام عدنان الآتي:

«من القضاء الذي أجمعت عليه الأمم: يهود ونصارى ومجوس وأحكام و.. أنه في حالة القضاء الحكم الدعوى والقضاء يجب السماع من الطرف الثاني، يمكن ما قصد هذا، يمكن ما أراده، يمكن زلة لسان، يمكن تعبير

شامي يختلف عن التعبير السعودي، يمكن تعبير مغربي يختلف عن التعبير المشرقي.

فقضوا دون أن يسمعوا من الطرف الثاني بكفر، كيف بكفر؟ يعني: عندما ينكر رجل النية في الإسلام.

شو حكمه؟ شو حكمه عندك؟ ينكر النية، شو حكمه؟ كافر.

فكيف قضوا ورضوا وقبلوا أنه إنسان ينكر النية في الإسلام لمجرد أنه واحد مجهول الهوية علىٰ الهاتف.

ما شاء الله ما شاء الله علىٰ العلم وعلىٰ التقوىٰ، -ما شاء الله- علىٰ الفهم، واحد بالهاتف من أوربا يتكلم في عينٍ معلومةٍ معروفةٍ سباقةٍ إلىٰ الدعوة تسكن بين أظهرهم، فما الذي منعهم أن يتثبتوا من هذه القضية؟»

فأجاب الشيخ ربيع -حفظه الله-: «إنا لنعجب أشدَّ العجب من خلط هذا الرجل في كلامه عن العلماء، وفي إهانته لهم، وفي تعظيم نفسه في هذا المقام، نعجب أشدَّ العجب، ونعجب أشد من هذا أنه يخلط بين القضاء وبين الفُتيا.

فتارةً يعتبر إجابتهم من الفتاوىٰ، وتارةً يعتبرها من باب القضاء، وهذا خلطٌ غريب ومغالطة شنيعة منه، مع الأسف وضع نفسه موضع الموجه لعلماء كبار أعضاء هيئة كبار العلماء الذين أفنوا حياتهم في العلم وفي الفتيا

وفي القضاء، ويعرفون ما يلزمهم عندما يسألهم السائل وعندما يقضون في القضايا.

وعلىٰ كل حال يُفهم من كلامه في حالة القضاء: أنه لا يجوز القضاء علىٰ الغائب في أي حال من الأحوال.

وهذا كلامٌ باطل؛ فهناك أحوال كثيرة يجوز فيها القضاء علىٰ الغائب ولا يشترط حضوره، ولا يلزم القاضي أن يسمع من الطرفين، وهذا أمرٌ مقرر ودليله أن هند بنت عتبة قالت للنبي ﷺ: «إن أبا سفيان رجلٌ شحيح، وإنه لا يعطيني ما يكفيني وولدي، أفآخذ من ماله؟

قال: **خذي من ماله ما يكفيك وولدك**»(١).

ما قال: أين أبو سفيان؟ أين هو ائتوني به حتىٰ يسمع هذا الكلام، حكم عليه رسول الله ﷺ وهو غائب، أجاز لهذه المرأة زوجة أبي سفيان أن تأخذ من ماله ولو لم يرضَ، فهذا حكم علىٰ الغائب.

وفي المذاهب مذهب أحمد والشافعي ومالك وغيرهم من علماء الأمة:

أنه في الحقوق في حقوق العباد وفي المعاملات يجوز القضاء علىٰ الغائب.

فهنا أنا أسوق ما قاله البخاري:

---

(١) أخرجه البخاري (٥٣٦٤)، ومسلم (١٧١٤).

قال: «باب القضاء علىٰ الغائب »، وروىٰ بإسناده إلىٰ عروة عن عائشة رضي الله عنها : أن هندًا قالت للنبي ﷺ: «إن أبا سفيان رجلٌ شحيح فأحتاج أن آخذ من ماله.

فقال ﷺ: **خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف**».

فهذا الإمام البخاري يرىٰ جواز الحكم علىٰ الغائب.

قال الحافظ(١): -قوله: علىٰ الغائب-:

أي: في حقوق الآدميين دون حقوق الله بالاتفاق حتىٰ لو قامت البينة علىٰ غائب بسرقة مثلًا حكم بالمال دون القطع.

قال ابن بطال: أجاز مالك والليث والشافعي وأبو عبيد وجماعة الحكم علىٰ الغائب.

وقال ابن عبد البر(٢):

«باب جامع القضاء في الدعوىٰ»:

يقضىٰ علىٰ الغائب في الحقوق كلها والمعاملات والمداينات وسائر الحقوق إلا العقار وحده فإنه لا يحكم عليه فيه إلا أن تطول غيبته ويضر ذلك بخصمه، فإن كان كذلك؛ حكم عليه فيه، هذا تحصيل مذهب مالك.

---

(١) في «الفتح» في (الجزء ١٣/ صفحة ١٧١).

(٢) في «الكافي» (الجزء ٢/ صفحة ٩٣١).

وإذا جاز القضاء على الميت كان القضاء على الغائب أجوز.

وكذلك يجوز القضاء على الغائب في مذهب الإمام أحمد[(١)].

وحكى صاحب «المغني» الخلاف في ذلك، ورجح الجواز واحتج بحديث عائشة في قصة هند، وألزم أبا حنيفة بالتناقض.

عدنان لا يعرف قدر العلماء، ولا يعرف قدر العلم، ولا يعرف شروط الإفتاء، ومع ذلك يتطاول على العلماء، ويجعلهم أجهل الناس، فالأمم كلها تشترط في القضاء والدعوى أن يسمع القاضي من الطرفين هذا يعرفه الأمم كلها، اليهود والنصارى والمجوس، وهؤلاء العلماء يجهلون هذه الأمور التي يعلمها أُمم الكفر بما فيهم اليهود والنصارى والمجوس في نظر عدنان...

ثم قال السائل:

حفظكم الله: ما رأيكم في كلامه السابق الذي قال فيه:

«يمكن ما قصد هذا، يمكن ما أراده، يمكن زلة لسان، يمكن تعبير شامي يختلف عن التعبير السعودي، يمكن تعبير مغربي يختلف عن التعبير المشرقي.

فقضوا دون أن يسمعوا من الطرف الثاني في كفر، كيف في كفر؟ يعني عندما ينكر رجل النية في الإسلام».

---

(١) انظر: «المغني» (الجزء ١٤/ صفحة ٣١-٤١).

فأجاب الشيخ ربيع -حفظه الله-: «هذا الرجل جعل لنفسه منزلة وجعل لكلامه منزلة لم يسبق لأحدٍ أن وضع نفسه أو وضع غيره فيها، فالعلماء يسمع كلام العالم أو غيره فسيتبين له أنه خطأ فيوجه إليه النقد، يروي حديثًا يغلط فيه يقول أخطأ فلان، ووهم فلان، فلان كثير الخطأ، فلان منكر الحديث، ما يستدعي هذا الراوي ويقول يمكن قصدت كذا، أخبرني ماذا أردت لعلك قصدت كذا، قلت كذا قلت كذا، يحكم علىٰ كلامه بالخطأ، ويقرأ كتابًا فيجد فيه أخطاء فيؤلف عليه مجلدات يناقش هذا العالم فيما يرىٰ أنه خطأ، ولا يقول أحد مثل هذا الأسلوب الذي يقوله عدنان.

ناقش الشافعي مالكًا، ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة في كلماتٍ قالوها وفي أحكام أصدروها، وما أحد قال له: لماذا ما ذهبت إلىٰ محمد بن الحسن، لماذا ما ناقش مالكًا في حياته لماذا؟ لماذا؟ لماذا؟

ما قال هذا إلا الجهلة والأغبياء الذين يقولون مثل هذا الكلام ويعترضون مثل هذه الاعتراضات.

وكان السلف ينتقدون الناس في عقائدهم، في أقوالهم وفي أعمالهم، ويعتبرون هذا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويفتون فيما يصلهم من الأقوال، ولا يقول أحد لماذا ما استدعيتم القائل وقلتم ماذا أراد كذا أو أراد كذا.

إن عدنان بهذه الأساليب يعني يهدف قصدًا أو بغير قصد إلىٰ إبطال

مدلولات اللغة العربية؛ فإن اللغة العربية كما عرفها أهلها لها دلالات، دلالة المنطوق، ودلالة المفهوم، ودلالة المطابقة، ودلالة التضمن، ودلالة الالتزام.. إلخ.

فيأتون إلىٰ كلام الله فيفسرونه بهذه الدلالات، ويأتون إلىٰ كلام الرسول ﷺ فيفسرونه بهذه الدلالات، ويأتون إلىٰ كلام العلماء فيفسرونه بهذه الدلالات؛ فهل يعني، أن عدنان له منزلة تفوق القرآن والسنة، وتفوق كلام العلماء، ثم العلماء يُنتقدون وأبناؤهم وإخوانهم وأقاربهم ما يغضبون من هذا النقد.

وانتُقِد البخاري، انتقده الدارقطني، وانتُقِد مسلمًا انتقده الدارقطني، وانتقد غيره وغيره من الأئمة الكبار الفحول، ما أحد يغضب مثل هذا الغضب، ويُهين العلماء ويدوسهم بأقدامه.

فهل نبطل دلالة اللغة من أجل أمثال عدنان وسيد قطب؟ وهل نبطل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنقد العلمي؟!

أنا لمَّا يأتيني سؤال: يقول: ما رأيكم في قول القائل: «نصحح ولا نجرح»؟

أُجيب: بأن هذه قاعدة باطلة تخالف نصوص الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح، وقد ألَّف العلماء كتبًا في الجرح فقط، وكتبًا في الجرح والتعديل معًا، وفي النوعين تجريح الألوف بالكذب والبدع والأخطاء، دون تعرض لما يسميه عدنان بالتصحيح.

جاءتني هذه القاعدة بكلام عربي لا يُختلف فيه، كلام مشرقي أو كلام

مغربي، فلا يلزمني أن أقول يمكن قصد كذا يمكن زلة لسان كلام مشرقي أو كلام مغربي.

قاعدة تضعها تقول: زلة لسان؟ ما هذا الكلام؟!»[١].

وقال الشيخ ربيع -حفظه الله- مُوضِّحًا أمر التحاكم الذي طلبه عدنان إلىٰ العلامة العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما ما يتعلق بالمطالبة بالمحاكمة عند ابن عثيمين، فقد طلب هذا منه وأرجف عليه إرجافًا شديدًا، وتظاهر بأنه مظلوم.. وأنه ظلمه ربيع..و..و.. إلىٰ آخره.

فاتصل علي ابن العثيمين يعرض علي المحاكمة، فأقنعته بأن هذه الأمور لا يُحاكم فيها، فإن هذا دافع عن أهل البدع ووضع قواعد فاسدة بدعية وفعل وفعل وفعل، ثم هل عندك استعداد أن تدرس كل ما دار بيني وبين عدنان في الكتب والأشرطة قال: لا، ما عندي استعداد، قلت:

إذن؛ **أولًا**: يعني تعرف أنت أن أمثال هذا الرجل لا يُحاكم ولا يُستجاب لدعواه هذه؛ لأنه هو المبطل وهو الجاني علىٰ منهج السلف، وهو كذا وكذا وكذا، فأرىٰ أنك تنصحه بأن يتوب إلىٰ الله ويرجع، فاقتنع بهذا ابن العثيمين، وهو حي الآن اسألوه.

أما قوله: أنَّا لم نرض بالتحاكم إلىٰ الله، فهذا باطل، وأبرأ إلىٰ الله من

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١١/ ١٣٠- ١٣٤).

هذا، وأعوذ بالله من ذلك، وأنا والله داعٍ بصدق، داعٍ له ولغيره إلىٰ الاحتكام إلىٰ الكتاب والسنة، فهل هو يحتكم إلىٰ الكتاب والسنة، هل حكَّم كتاب الله وسنة الرسول في قواعده، هل حكَّم الله في مواقفه من سيد قطب، هل أنصف ربيعًا فيما يقوله فيه منطلقًا من أحكام الله ﷻ، هو مخالف لأحكام الله ﷻ ولا يرضىٰ الرجوع إليها وهذا أمر واضح، هذه كتبه موجودة، وهذه أشرطته موجودة، وما يبهتنا به نحن برآء إلىٰ الله منه، فلو أني ظلمته ودعاني إلىٰ التحاكم وأبيت وأني افتريت عليه كما يقول وأبيت، كان ممكن أن يكون له مجال، لكن هو الذي بدأ بالظلم، هو الذي انفرد بالافتراء، هو الذي أشاع الافتراء.

هذا الذي تنسبه إليَّ أخرِجهُ من كتبي ومن أشرطتي أخرجه، ثم ننظر فيه هل هو يستحق هذا الكلام، وإلا هو زور وبهتان، كما يُزوِّر علينا ويبهتنا، ودعاوىٰ هذا الرجل كثيرة جدًّا يصعب استقصاؤها، وأباطيله كثيرة، وقد كتب الناس وتكلموا علىٰ انحرافاته، ولم يرجع إلىٰ كتاب الله وإلىٰ سنة رسول الله -عليه الصلاة والسلام-.

هؤلاء ناقشوه من منطلق سلفي، وعلىٰ ضوء الكتاب والسنة، فلو كان صادقًا في دعواه إلىٰ التَّحاكم لحكَّم أولًا العلماء الذين لم ينطلقوا إلا من منهج سلفي، وهم علىٰ الصواب، ولم يخالفوا كتاب الله وسنة الرسول الكريم -عليه الصلاة والسلام- ولحكَّم كل هؤلاء الذين انتقدوه، ولرجع عن أخطائه وانحرافاته التي ناقشوه فيها، ولكن رأيتم أنه من بيِّن له الحق

يسبُّه ويشتُمُه ويتَّهِمه بهذه الاتهامات والتجهيل وإلىٰ آخره، كيف يُصدَّق هذا في دعواه إلىٰ التحاكم وأنه راضٍ بحكم الله؟!»[١].

وقال الشيخ -حفظه الله-: «إن الدعوة إلىٰ التحاكم في الأمور الواضحة كالشمس من المهازل الشنيعة التي افتعلتها هذه العصابة العرعورية الماكرة وانطلت علىٰ كثير من أهل السنة.

فهل كانت هذه الأنماط تحاكم في أيام الإمامين محمد بن إبراهيم وابن باز؟!

فمن أقرب التصرفات والمواقف السلفية الصادقة:

موقف العلامة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز عندما عرضت عليه بعض مشاكل عبد الرحمن عبد الخالق، فما كان منه إلا أن أمر عبد الرحمن بالرجوع عنها وتكليفه بإعلان هذا التراجع في الصحف والمجلات الكويتية والسعودية.

كان يقول له: قلت كذا وكذا وهذا باطل، وقلت كذا وكذا وهذا باطل.

ومثله كان الإمام محمد بن إبراهيم يسجن ويفصل ويطرد من هم أقل جناية من جنايات أبي الحسن علىٰ الأصول السلفية.

فماذا كان موقف السلفيين من هذه الجنايات؟»[٢].

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١١/ ١٧٥-١٧٦).

(٢) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ١٧٨-١٧٩).

الشبهة الثامنة
اشتراط الإجماع أو قول الأكثر لقبول الجرح في المجروحين

وفي بيان زيف وبطلان هذه الشبهة يقول العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- مجيبًا علىٰ سؤال هذا نصه: **هل يشترط في جرح أهل البدع إجماع أهل العصر، أم يكفي عالم واحد؟**

فأجاب -حفظه الله-: «هذه من القواعد المميِّعة الخبيثة-بارك الله فيكم-، أي عصر اشترط هذا الإجماع؟! وما الدليل علىٰ هذا الشرط؟! كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط، فإذا جرح أحمد بن حنبل وَلَّا يحيىٰ بن معين جرح مبتدعًا، أقول لابد أن يجمع أئمة السنة في العالم كلهم علىٰ أنه مبتدع؟! فإذا قال أحمد: هذا مبتدع؛ انتهىٰ كل شيء، ولهذا كان إذا قال أحمد: فلان مبتدع؛ سلَّم الناس له كلُّهم، ما ركبوا آراءهم، إذا قال ابن معين: هذا مبتدع، ما أحد ينازعه.

يشترط الإجماع! هذا مستحيل في كل الأحكام الشرعية..مستحيل!

طيب؛ وإذا جاء شاهدان علىٰ فلان أنه قتل...عند القاضي الشرعي،

يجب علىٰ الحاكم أنه يحكم بشرع الله، إما الدية وإما القصاص.

هل يشترط الإجماع في مثل هذه القضية وهي أخطر من تبديع المبتدع؟

هؤلاء مميِّعون، هؤلاء المميعون وأهل الباطل ودعاة الشر وأهل الصيد في الماء العكر كما يقال، فلا تسمعوا لهذه التُّرَّهات، فإذا جرَّح عالم بصير شخصًا -بارك الله فيكم- يجب قبول هذا الجرح، فإذا عارضه عالم عدل متقن، حينئذٍ يُدرس -يعني: ما قاله الطرفان- ويُنظر هذا الجرح وهذا التعديل، فإن كان الجرح مفسَّرًا مبيَّنًا قُدِّم علىٰ التعديل ولو كثُر عدد المعدِّلين، إذا جرَّح عالمٌ بجرح مفسَّر وعدَّله عشرون، خمسون عالمًا ما عندهم أدلة، ما عندهم إلا حُسن الظَّن والأخذ بالظاهر، وعنده الأدلة علىٰ جرح هذا الرجل، فإنه يُقدم الجرح؛ لأن الجارح معه حجة، والحجة هي المقدَّمة، **وأحيانًا تقدم الحجة ولو خالفها أهل الأرض، ملء الأرض خالفه والحجة معه فالحق معه، والجماعة من كان علىٰ الحق ولو كان وحده**[1].

---

(١) قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «إعلام الموقعين» (٣/ ٣٠٨): «وَاعلَم أَنَّ الإِجمَاعَ وَالحُجَّةَ وَالسَّوَادَ الأَعظَمَ هُوَ العَالِمُ صَاحِبُ الحَقِّ، وَإِن كَانَ وَحدَهُ، وَإِن خَالَفَهُ أَهلُ الأَرضِ.

قَالَ عَمرُو بنُ مَيمُونٍ الأَودِيُّ: «صَحِبت مُعَاذًا بِاليَمَنِ، فَمَا فَارَقته حَتَّىٰ وَارَيته فِي التُّرَابِ بِالشَّامِ، ثُمَّ صَحِبت مِن بَعدِهِ أَفقَهَ النَّاسِ عَبدَ اللهِ بنَ مَسعُودٍ فَسَمِعته يَقُولُ: «عَلَيكُم بِالجَمَاعَةِ، فَإِنَّ يَدَ اللهِ مَعَ الجَمَاعَةِ»، ثُمَّ سَمِعته يومًا مِن الأَيَّامِ وَهُوَ يَقُولُ: «سَيُوَلَّىٰ عَلَيكُم وُلَاةٌ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَن مَوَاقِيتِهَا، فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لِمِيقَاتِهَا؛ فَهِيَ الفَرِيضَةُ، وَصَلُّوا مَعَهُم فَإِنَّهَا لَكُم نَافِلَةٌ»، قَالَ: قُلت يَا أَصحَابَ مُحَمَّدٍ مَا أَدرِي مَا تُحَدِّثُونَ، قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قُلت: =

لو كان إنسان علىٰ السنة وخالفه أهل مدينتين، ثلاث مبتدعة، الحق معه ويقدم ما عنده من الحجة والحق علىٰ ما عند الآخرين من الأباطيل.

=

تَأمُرُنِي بِالجَمَاعَةِ وَتَحُضُّنِي عَلَيهَا ثُمَّ تَقولُ لِي: صَلِّ الصَّلَاةَ وَحدَك وَهِيَ الفَرِيضَةُ، وَصَلِّ مَعَ الجَمَاعَةِ وَهِيَ نَافِلَةٌ، قَالَ: «يَا عَمرُو بنَ مَيمُونٍ، قَد كُنت أَظُنُّك مِن أَفقَهِ أَهلِ هَذِهِ القَريَةِ، أَتَدرِي مَا الجَمَاعَةُ؟» قُلت: لَا، قَالَ: «إِنَّ جُمهُورَ الجَمَاعَةِ هُم الَّذِينَ فَارَقُوا الجَمَاعَةَ، الجَمَاعَةُ مَا وَافَقَ الحَقَّ وَإِن كُنت وَحدَك»، وَفِي لَفظٍ آخَرَ: «فَضَرَبَ عَلَىٰ فَخِذِي وَقَالَ: وَيحَك، إِنَّ جُمهُورَ النَّاسِ فَارَقُوا الجَمَاعَةَ، وَإِنَّ الجَمَاعَةَ مَا وَافَقَ طَاعَةَ اللهِ تَعَالَىٰ».

وَقَالَ نُعَيمُ بنُ حَمَّادٍ: «إِذَا فَسَدَت الجَمَاعَةُ فَعَلَيك بِمَا كَانَت عَلَيهِ الجَمَاعَةُ قَبلَ أَن تَفسَدَ، وَإِن كُنت وَحدَك، فَإِنَّك أَنتَ الجَمَاعَةُ حِينَئِذٍ»، ذَكَرَهَا البَيهَقِيُّ وَغَيرُهُ.

وَقَالَ بَعضُ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ وَقَد ذُكِرَ لَهُ السَّوَادُ الأَعظَمُ، فَقَالَ: أَتَدرِي مَا السَّوَادُ الأَعظَمُ؟ هُوَ مُحَمَّدُ بنُ أَسلَمَ الطُّوسِيُّ وَأَصحَابُهُ، فَمُسِخَ المُختَلِفُونَ الَّذِينَ جَعَلُوا السَّوَادَ الأَعظَمَ وَالحُجَّةَ وَالجَمَاعَةُ هُم الجُمهُورُ وَجَعَلُوهُم عِيَارًا عَلَىٰ السُّنَّةِ، وَجَعَلُوا السُّنَّةَ بِدعَةً، وَالمَعرُوفَ مُنكَرًا لِقِلَّةِ أَهلِهِ وَتَفَرُّدِهِم فِي الأَعصَارِ وَالأَمصَارِ، وَقَالُوا: مَن شَذَّ شَذَّ اللهُ بِهِ فِي النَّارِ، وَمَا عَرَفَ المُختَلِفُونَ أَنَّ الشَّاذَّ مَا خَالَفَ الحَقَّ وَإِن كَانَ النَّاسُ كُلُّهُم عَلَيهِ إِلَّا وَاحِدًا مِنهُم فَهُم الشَّاذُّونَ.

وَقَد شَذَّ النَّاسُ كُلُّهُم زَمَنَ أَحمَدَ بنِ حَنبَلٍ إِلَّا نَفَرًا يَسِيرًا؛ فَكَانُوا هُم الجَمَاعَةُ، وَكَانَت القُضَاةُ حِينَئِذٍ وَالمُفتُونَ وَالخَلِيفَةُ وَأَتبَاعُهُ كُلُّهُم هُم الشَّاذُّونَ، وَكَانَ الإِمَامُ أَحمَدُ وَحدَهُ هُوَ الجَمَاعَةُ، وَلَمَّا لَم يَتَحَمَّل هَذَا عُقُولُ النَّاسِ قَالُوا لِلخَلِيفَةِ: يَا أَمِيرَ المُؤمِنِينَ، أَتَكُونُ أَنتَ وَقُضَاتُك وَوُلَاتُك وَالفُقَهَاءُ وَالمُفتُونَ كُلُّهُم عَلَىٰ البَاطِلِ وَأَحمَدُ وَحدَهُ هُوَ عَلَىٰ الحَقِّ؟ فَلَم يَتَّسِع عِلمُهُ لِذَلِكَ؛ فَأَخَذَهُ بِالسِّيَاطِ وَالعُقُوبَةِ بَعدَ الحَبسِ الطَّوِيلِ؛ فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، مَا أَشبَهَ اللَّيلَةَ بِالبَارِحَةِ، وَهِيَ السَّبِيلُ المَهيَعُ لِأَهلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ حَتَّىٰ يَلقَوا رَبَّهُم، مَضَىٰ عَلَيهَا سَلَفُهُم، وَيَنتَظِرُهَا خَلَفُهُم».

فيجب أن نحترم الحق وأن نحترم الحجة والبرهان: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [البقرة:١١١].

﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام:١١٦].

فالكثرة لا قيمة لها إذا كانت خَلِيت من الحجة، فلو اجتمع أهل الأرض إلا عدد قليل علىٰ باطل، وليس لهم حجة فلا قيمة لهم، ولا قيمة لموافقتهم، ولو كان الذي يقابلهم شخص واحد أو عدد قليل، فاللهَ اللهَ في معرفة الحق والتمسك به، وقبول الحق إذا كان يرافقه الحجة، وفق الله الجميع»[1].

وقال الشيخ ربيع -حفظه الله-: «...إذا جرح عالم معتبر يعلم أسباب الجرح والتعديل والخلاف في هذه الأمور، ولم يعارضه أحد في هذا الجرح؛ فإنه يُقبل- بارك الله فيكم-، أما إذا عارضه عالم معتبر مثله بتزكية، فحينئذٍ يُطلب من المجرِّح أن يقوم بالأدلة وأن يقدم الأدلة علىٰ ثبوت جرحه وأسبابه، **فإذا قدم الأدلة فإذا عارضه مائة عالم من كبار العلماء وأبرزهم؛ لا قيمة لمعارضتهم؛ لأنهم يعارضون الحجة والبرهان**، وهم يعارضون بغير حجة ولا برهان، والله يقول: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [البقرة:١١١].

فالبرهان يُسكت الألوف من الذين خلت أيديهم من الحجج ولو كانوا علماء، فهذه قواعد يجب أن تُعرف، وعليكم بمراجعة كتب علوم الحديث،

---

(١) من «شريط سمعي حول فتنة فالح الحربي» في موقع الشيخ-حفظه الله-.

ولاسيما الموسَّعة منها، مثل: «تدريب الراوي»، ومثل: «فتح المغيث للسخاوي شرح ألفية العراقي».

وهذه أمور بدهية عند أهل العلم، المنازعة فيها والكلام فيها بالباطل لا يجوز، لأننا نُفسد العلوم الإسلامية، ونخرِّب القواعد..و.. و.. إلىٰ آخره بمثل هذه الأساليب.

فلا يجوز لمسلم أن يطرح للناس إلا الحق، إلا الحق، ويبتعد عن التلبيس والحِيَل -بارك الله فيكم-»[1].

وسئل العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-: رجل بعض العلماء يبدعه، وبعضهم لا يبدعه، وبعض الطلاب يتبعه اتباعًا لقول من لا يبدعه، فهل يجوز علي الإنكار عليه؟

فأجاب -حفظه الله-: «هذا من الفتن الموجودة الآن علىٰ الساحة وقد طالت، رغم أن كثيرًا من الشباب يعرفون الحق، **وأنه لا يشترط في تبديع أحد، أو الجرح فيه الإجماع، بل يُكتفىٰ بقول الرجل الواحد في الجرح والتعديل، فإذا جرحه جماعة وبدعوه، فهذا يكفي المسلم الطالب للحق، أما صاحب الهوىٰ فلا يكفيه شيء، ويتعلق بخيوط العنكبوت.**

فأناس ما علموا هذا الجرح، ومشغولون، وأناس درسوا وعرفوا أن هذا

---

(١) انظر: شريط «أسئلة شباب عدن عن فتنة أبي الحسن» (السؤال الثاني).

رجل مجروح، ويستحق الجرح؛ لأنه كذاب، ساقط العدالة؛ لأنه يطعن في العلماء؛ لأنه يؤصل أصولًا فاسدة لمناهضة المنهج السلفي وأهله، عرفوا هذا كله، وبعد النصح الذي لا يلزمهم، نصحوا وبيَّنوا وأبىٰ هذا الإنسان فاضطرُّوا إلىٰ تبديعه، فما هو العذر لمن يبقىٰ هكذا يتعلق بخيوط العنكبوت؟ والله فلان زكاه! والله ما أجمعوا علىٰ تبديعه.

الذين ما بدعوه ينقسمون: أناس ما درسوا وهم معذورون بعدم تبديعهم.

وأناس درسوا ويدافعون عن الباطل، ناس درسوا وعرفوا ما عنده من الباطل وأبوا إلا المحاماة عن هذا المبتدع، فهؤلاء لا قيمة لهم، فهم أهل باطل وخداع، والساكتون لا حجة في سكوتهم، والذين جرحوا وبيَّنوا ما في هذا الإنسان من الجرح يجب علىٰ المسلم أن يأخذ بالحق؛ لأن الحجة معهم، ولو خالفهم من خالفهم، وليس لمن يتعلق بخيوط العنكبوت التي أشرت إليها، ليس له أي عذر أمام الله عَزَّ وَجَلَّ »(١).

---

(١) انظر: «مجموعة كتب ورسائل الشيخ» (١٤/ ٣٧٨-٣٧٩).

الشبهة التاسعة

ادعاء بعض المجروحين أنهم لم يُنصحوا من قِبل أهل السنة قبل الرد عليهم وبيان ضلالهم، ويتباكون بهذا أمام الناس، ويدعون أنهم بذلك مظلومون:

وفي بيان عوار هذه الشبهة يقول العلامة ربيع المدخلي حامل راية الجرح والتعديل بحق -حفظه الله-مجيبًا علىٰ سؤال هذا نصه: **شيخنا، من الأمور التي صارت تروج، وصارت عطفًا علىٰ السلفيين، هي أقوام يدعون وجوب النصيحة قبل التحذير، فهل من قول منكم شيخنا في هذا الباب؟**

فأجاب -حفظه الله-: «...هذه الأصناف ابتلينا بها، فتجد الإنسان يشيع الأباطيل والأكاذيب والافتراءات علىٰ الآخرين، بالأعيان وبالعموم، وإذا وجهت له نصيحة أو نقد، أو شيء، قال: لماذا ما حذَّروني؟ ولماذا ما نصحوني؟ ولماذا ما بيَّنوا لي؟ عِلل فاسدة.

نحن نطلب من هؤلاء أن يتوبوا إلىٰ الله وأن يرجعوا إلىٰ الحق، بكل أدب وتواضع وأن يتركوا مثل هذه التعاليل، هب أن هذا أخطأ وما تكلم، وما نصحك، ارجع إلىٰ الحق وبعدها عاتبه، أما تشيع في الناس وتتمادىٰ في

باطلك وفي أخطائك، وتقول: لم يفعلوا وفعلوا، كلام فارغ، علىٰ المؤمن أن يرجع إلىٰ الله-تبارك وتعالىٰ- ويقبل النصيحة الخفية والواضحة.

أنت تنشر أخطاءك في الكتب وفي الأشرطة،.. و..و..إلىٰ آخره.

لو كنت تخفي أخطاءك وتعملها في الظلام بينك وبين الله، واكتشفك هذا الإنسان، ينصحك بينك وبينه، أما وأنت تنشر أقوالك وأفعالك في العالم، ثم يأتي مسلم وينشر، يعني يرد عليك، هذا ليس فيه شيء، اتركوا هذه التَّعلُّلات»[1].

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٤/ ٢٧١-٢٧٢).

الشبهة العاشرة

المطالبة بإنصاف أهل البدع والضلال، وذلك بإيجاب ذكر محاسن المبتدع في سياق الرد علىٰ ضلالاته والتحذير من أخطائه:

وهذه الشبهة هي المعروفة ببدعة الموازنات، أي: بين حسنات المردود عليه وسيِّئاته، فإن لم تفعل ذلك في سياق الرد عليه، واكتفيت بذكر السيئات والأمور التي خالف فيها فقط، تكون عند أصحاب هذه الشبهة من الظالمين.

وهي من البدع العصرية التي رفع رايتها أهل التمييع باسم العدل والإنصاف في معاملة المخالف، والقصد منها المحاماة عن أهل البدع والضلال، ومن أول من تصدىٰ لهذه الشبهة البائرة العلامة المجاهد ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله-، بل لعله هو أول من تصدىٰ لها فكشف زيفها وعوارها، وأبان للناس فسادها ومخالفتها لمنهج السلف الصالح في نقد الرجال والطوائف، وذلك في كتابين لم يُر لهما نظير في بابهما:

الكتاب الأول: «منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف».

الكتاب الثاني: «المحجة البيضاء في حماية السنة الغراء من زلات أهل الأخطاء وزيغ أهل الأهواء».

مع مقالات أخرىٰ في بابها، فمن أحب أن يقف علىٰ عوار هذه الشبهة ومصادمتها لمنهج السلف في هذا الباب، فليرجع إلىٰ هذين الكتابين العظيمين، فسيجد فيهما بغيته بإذن الله تعالىٰ.

ومن ضمن ما سطَّره العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- في الرد علىٰ هذه الشبهة الحزبية قوله: **«إن أئمة الإسلام تكلموا في أهل البدع وفي الرواة، ولم يشيروا من قريب ولا من بعيد إلىٰ وجوب أو اشتراط هذه الموازنة، وألفوا كتبًا في الجرح والتعديل، وكتبًا في نصر السنة والرد علىٰ أهل البدع وجرحهم، وكتبًا في العلل، وكتبًا في الموضوعات، ولم يوجبوا هذه الموازنة لا من قريب ولا من بعيد، بل ألفوا كتبًا خاصة بالجرح، وخصصوها بالمجروحين أو بمن تُكلِّم فيهم بجرح، ولم يشترطوا هذا الشرط لا من قريب ولا من بعيد.**

فقد ألف الإمام البخاري -وهو من هو إمامة ودينًا وخلقًا وورعًا- كتابين في الضعفاء: «الكبير»، و«الصغير».

وألف الإمام النسائي كتابًا في «الضعفاء والمتروكين».

وألف العقيلي كتابًا في «الضعفاء».

وألف ابن عدي كتابه «الكامل» فيمن تكلم فيهم.

وألف ابن حبان كتابًا خاصًّا بالمجروحين.

وللدارقطني وابن معين عدد من الكتب أجابا فيها علىٰ أسئلة عن الضعفاء والمتروكين.

وألف الحاكم كتاب «الضعفاء»، وهو جزء من «المدخل».

وألف أبو نعيم وابن الجوزي في ذلك.

وألف الذهبي ثلاثة كتب في المجروحين ومن تكلم فيهم: «الميزان»، و«المغني»، و«ديوان الضعفاء».

وألف الحافظ ابن حجر: «لسان الميزان».

وكتب الجرح والتعديل المشتركة مليئة بالطعن في المجروحين، وخاصة كتب الإمام يحيىٰ بن معين، فلم يشترطوا هذه الموازنة.

إن هذا المنهج الذي يشترط الموازنة، لمما يعود علىٰ أئمة الإسلام بالطعن، وإيقاعهم في شبك الاتهام بالظلم والخيانة، ونعوذ بالله من منهج هذه من نتائجه»(١).

وقال -حفظه الله- بعد أن ذكر معاني العدل والظلم في الكتاب والسنة في سياق رده علىٰ أصحاب الموازنات: «ولعلك ازددت بصيرة وعلمًا بمعاني العدل والظلم، وأن الموازنات بين الحسنات والسيئات في الشهادة،

(١) انظر: «المرجع السابق» (٥/ ١٧٩-١٨٠).

والقيام بالقسط علىٰ النفس، والوالدين، والأقربين، والناس أجمعين، إذا كانت عليهم حقوق، أو تورَّطوا في ظلم غيرهم؛ غير واردة، ولا هي من معاني الآية وما شابهها، من قريب ولا من بعيد.

وإذن؛ فأهل البدع والأهواء -ولاسيما دعاتهم- وأهل الشر بأصنافهم، الذين يُشكِّلون علىٰ الناس في دينهم وعقائدهم أعظم الأخطار؛ أبعد وأبعد عن وجوب الموازنات في مقام النصيحة والتحذير من شرورهم وبدعهم.

وهذا ما عليه الكتاب والسنة، وما عليه أئمة الأمة وأعلامها وهداتها.

وسترىٰ في هذا السفر ما يجعلك علىٰ مثل الثلج من اليقين ببطلان منهج الموازنات، وأن الحق الذي لا غبار عليه عند دعاة الحق والسنة، المنابذين للبدع وأهلها، المحذرين منها، علىٰ هدىٰ من ربهم، وأنهم سائرون علىٰ طريق المؤمنين، الذين قال الله متوعدًا من يخالفهم ويشاقهم: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥]»[(١)].

وقال الشيخ -حفظه الله-: «ونقول لوارث هذه الصوفية: إنكم بمنهج الموازنات بين الحسنات والسيئات تهدمون منهجًا هو من أعظم الضروريات للحفاظ علىٰ هذا الدين، وعليه قامت كتب الجرح والتعديل وما أكثرها، وعليه تعتمد كتب السنة والتفسير والتاريخ، وعليه يقوم الأمر بالمعروف

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (٥/ ٣٠٥).

والنهي عن المنكر، وإبطال شهادات الزور، وعليه يقوم نقد أهل البدع والضلال.

ودرج عليه أئمة السنة في كتب العقائد ونقد الأفراد والفرق من أهل البدع.

وإنكم أيها الموازنون لحماية البدع وأهلها: تخالفون أمرًا دل عليه الكتاب والسنة وقام عليه إجماع الأمة(١).

---

(١) وقد ذكر العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- عددًا من المفاسد التي تترتب على القول بمنهج الموازنات، مما يدل على بطلانه، حيث قال كما في كتابه: «المحجة البيضاء في حماية السنة الغراء من زلات أهل الأخطاء وزيغ أهل الأهواء» تحت عنوان: «مفاسد القول بمنهج الموازنات بين الحسنات والسيئات»:

«إن القول بوجوب الموازنات في نقد أهل الباطل يؤدي إلى مفاسد كبيرة وخطيرة جدًّا، أهمها:

١- تجهيل السلف.

٢- رميهم بالظلم والجور.

٣- تعظيم البدع وأهلها، وتحقير أئمة السلف وما هم عليه من السنة والحق.

١- أما رميهم بالجهل: فإن هذا المنهج لو كان له هذه المنزلة في الإسلام؛ لرأيت السلف الصالح أشد الناس له التزامًا، وأشد الناس له تطبيقًا، في كل أقوالهم، في القريب والبعيد، والصديق والعدو، ولأقاموا كتبهم وأقوالهم على هذا الميزان في حق الأفراد والجماعات، وفي الصحائف والمؤلفات.

كيف لا يكونون أقوم الناس به وهم سادة هذه الأمة، وأبرها، وأصدقها، وأتقاها، وأورعها، وأقومها بالعدل والقسط؟

=

=

٢- وأما رميهم بالظلم والجور:

فإن أقوالهم وكتبهم لتزخر بالجرح الخالص المجرد من الموازنات؛ فماذا يقال فيهم، وفي أقوالهم، ومؤلفاتهم التي هذا واقعها، والتي تضاد هذا المنهج ؟

فلا مناص من واحد من أمرين:

إما أن نقول: إن نقدهم وجرحهم المجرد من ذكر الحسنات قائم على الحق، والعدل، والنصح، والعلم، والورع، والخشية لله رب العالمين، وحماية دين الله، وسنة رسولهﷺ، وهم أهل عدل وإنصاف، ومنهجهم قائم على الحق، وعلى الكتاب والسنة، وقواعد الإسلام، وعقائده الصحيحة.

وبهذا القول والتقرير يسقط المذهب المبتدع المخترع «مذهب وجوب الموازنات بين الحسنات والسيئات».

وإما أن يقال: إن نقدهم المجرد من ذكر الحسنات، والمقتصر على ذكر الجرح والسيئات؛ قائم على الجور والظلم، ومنهجهم قائم على الغش، والجهل، وعدم الورع، والخشية لرب العالمين، بعيد عن منهج الكتاب والسنة، بعيد عن شريعة الله العادلة، بعيد عن أصول الإسلام وقواعده الأصيلة؛ فيكونون بهذا أظلم الخلق، وأبعدهم عن العدل.

ولكن ذلك لم يكن، ويأبى الله ذلك والمؤمنون.

فسقط الباطل، وتهاوت الدعاوى الفارغة، وبطل ما يقولون من «وجوب الموازنات بين الحسنات والسيئات عند نقد أهل البدع والضلالات».

أما أهل السنة والجماعة فلا يدينون الله إلا بالقول الأول، ويتولون السلف ومنهجهم في النقد القائم على الحق، والعدل، والإنصاف، والنصح... إلخ.

وأما أهل المنهج المخترع، المناهض للسلف ومنهجهم، والمؤدي إلى الطعن فيهم وفي منهجهم، والمؤدي إلى القدح في شهادتهم وتجريحهم وتعديلهم؛ فإنهم مع شديد الأسف يتشبثون بهذا القول المبتَدَع، المؤدي إلى الكوارث التي ذكرناها.

وهم الآن لا يطبقونه على أهل السنة المعاصرين، السائرين على منهج السلف الكرام،
=

وقد تقدم لكم نقل الإجماع عن ابن تيمية والنووي وابن رجب، لا علىٰ إباحة الطعن في أهل البدع والتحذير منهم، بل علىٰ وجوب ذلك نصحًا لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

هذا واجب من يدافع عن دين الله ويذب عنه في هذه الدنيا، أما الآخرة فالله هو الذي يتولىٰ عباده فيقبل ما كان خالصًا له وقائمًا علىٰ تشريعه، ويرد ما ليس كذلك، ثم بعد ذلك يعذب من يشاء ويرحم من يشاء بمقتضىٰ حكمته وعدله وفضله، أما المكلف الناصح في هذه الدنيا فما عليه إلا أن ينتقد من يستحق النقد تديُّنًا، ويجرح من يستحق الجرح من أهل البدع وغيرهم لحماية الدين، ودفع أضرار البدع عن الغافلين والجاهلين والمخدوعين دون موازنات.

=

بل يقذفونهم بالبوائق والدواهي، ظلمًا وبغيًا، ويذيعونها في أرجاء الأرض، يفعلون كل ذلك انتصارًا لأهل البدع، ومحاماة عنهم؛ فيقع المساكين في حمأة الصد عن سبيل الله، والصد عن منهج السلف من حيث يشعرون أو لا يشعرون، ويقعون في حمأة الدعوة إلىٰ الباطل والبدع من حيث يشعرون أو لا يشعرون.

٣- وأما الأمر الثالث: وهو تعظيم أهل البدع:

فهذا أمر واضح علىٰ من اعتنق مذهب الموازنات بين الحسنات والسيئات، كيف لا وما أنشئ هذا المنهج إلا لهذا الغرض، ولا شك أن من ينظر إلىٰ عمل السلف من خلال منهج إيجاب الموازنات، ويحكم علىٰ الناس من خلاله، وهو جاد في ذلك؛ فلابد أن يحتقر السلف ومنهجهم، ويقدح فيهم، وفي أحكامهم، ومؤلفاتهم، هذا ما يقضي به الشرع الحكيم، والمنطق الصحيح، والعقل الرجيح، ولا محيص لهم من هذا الذي قررناه».

وعلىٰ الحاكم أن يقيم الحدود والقصاص والتعزيرات دون موازنات.

وعلىٰ جارح شهود الزور أن يبين ما فيهم من جرح دون موازنات.

وعلىٰ أهل منهج الموازنات أن يتعلموا هذه الأشياء ويدرسوا كتب الجرح والتعديل العامة وكتب الجرح الخاصة، ويدرسوا منهج السلف بفهم ودقة، ثم بعد ذلك سيعرفون من يسير علىٰ منهج أهل السنة والجماعة الأصيل، ومن يخالف منهجهم العظيم الذي حفظ الله به دينه ولا يزال يحفظ به، ولا يمكن أن يبطله أي منهج لا منهج الموازنات بين الحسنات والسيئات، ولا غيره مما يوضع لحماية أهل البدع والضلالات»[1].

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٠/ ١٣٤-١٣٥).

الشبهة الحادية عشرة
إيجابهم حمل المجمل من كلام المردود عليه على المفصل

وهي ما يعرف ببدعة حمل المجمل علىٰ المفصل، التي أحدثها الحزبيون العصريون، للمحاماة والدفاع عن أهل البدع والضلال، لكن -ولله الحمد والمنة-، فقد سخَّر الله تعالىٰ حامل راية الجرح والتعديل العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- فكشف زيفها وعوارها، وبيَّن مخالفتها لمنهج السلف.

وذلك في عدد من المقالات، منها، رسالة بعنوان: «**إبطال مزاعم أبي الحسن حول المجمل والمفصل**».

وبيَّن -حفظه الله- بأن حمل مجملات أهل الضلال وأهل الأخطاء علىٰ مفصلاتهم يهدم منهج السلف فيرد الأباطيل والأخطاء، ويحول الباطل حقًّا والخطأ صوابًا.

كما أبان سدَّده الله: بأن من ينعقون بهذه البدعة كثيرًا ما تجدهم يعمدون إلىٰ كلام أهل البدع الصريح البيِّن في الضلال، والواضح كالشمس في البطلان، فيجعلونه من باب المجملات، ثم يحملونه علىٰ ما يسمونه المفصل! وليس هو بالمفصل ولا المبين المعروف عند العلماء.

ومن ردوده علىٰ هذه الشبهة قوله -حفظه الله-: «كان أبو الحسن المأربي يحارب أهل السنة بأصول اخترع بعضها وقلد في بعضها، وكان فالح معنا ضده في كل أصوله.

ومنها: التاسع: حمل المجمل علىٰ المفصل، اعتنق هذا الأصل ليدافع به عن أهل الباطل، فنقلنا له قول جمهور العلماء من أهل المذاهب أنه لا يؤول إلا كلام المعصوم، ونقلنا له حكاية الشوكاني[(١)] الإجماع علىٰ أنه لا يؤول إلا كلام المعصوم، فلم يرفع أبو الحسن بذلك رأسًا.

وكان فالح ينتقده بشدة ولاسيما في هذا الأصل، حيث قال في (ص١٤٣) من كتابه «المصارعة»: «هذه قاعدة خطيرة، هذه القاعدة من القواعد التي ضل بها أبو الحسن ومن علىٰ خطه ومن يؤيده، وهي يعني قواعد خطيرة جدًّا، مسألة المجمل والمفصل والمقارنات وقضية الجرح والتعديل، مسألة الجرح المفسر وغير المفسر وإلىٰ آخره».

ثم أصبح بعد فتنته يقول به، ويطعن فيمن لا يقول به حيث قال في «النقض المثالي» (ص٤) خلال هذيانه بالباطل: «فقد قال بعدم العمل بالمجمل والمفصل إلا بكلام الله أو كلام المعصوم».

فيصدق عليه قول حذيفة رضي الله عنه[(٢)]: «إن الضلالة حق الضلالة أن تعرف ما

---

(١) انظر: كتابه «الصوارم الحداد» (ص٩٦-٩٧).

(٢) أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (ص١٥٩)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٣/ ٥٠٤-٥٠٥/ ٥٧٢)، واللالكائي في أصول «اعتقاد أهل السنة» (١/ ١٠١-١٢٠).

كنت تنكر، وتنكر ما كنت تعرف».

وما يدري هذا الجاهل أن حمل مجملات أهل الضلال وأهل الأخطاء علىٰ مفصلاتهم يهدم منهج السلف في رد الأباطيل والأخطاء، ويحول الباطل حقًّا والخطأ صوابًا.

هذا وقد حكىٰ الشوكاني الإجماع أنه لا يؤول إلا كلام المعصوم.

وهذا الأصل الباطل يهدم عددًا من أصول السلف منها ما أسلفناه، ومنها ذلك الأصل العظيم، كل يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ﷺ، ويخالف منهج السلف في التعامل حتىٰ مع أقوال الأئمة حيث يأخذون منها ويردون ويصوبون ويخطئون»(١).

وقال الشيخ -حفظه الله-: «القول بحمل المجمل علىٰ المفصل في ضلالات أهل الباطل يرده القرآن والسنة ومنهج السلف الصالح في نقد أهل البدع والضلال، وهذه كتب الجرح والتعديل وكتب العقائد مشحونة بذلك، فيقولون حتىٰ في المحدِّث من أهل البدع: قدري، أو مرجئ، أو شيعي، أو خارجي، علىٰ حسب بدعته وحتىٰ لو كان من أهل السنة ووقع في بدعة مثل: القول بخلق القرآن، أو التوقف، بدَّعوه، وانظر ترجمة يعقوب بن شيبة وغيره في السير وغيرها.

---

(١) انظر: رسالة الشيخ «أصول فالح الحربي الخطيرة ومآلاتها» (الأصل التاسع).

وانظر ترجمة الكرابيسي والحارث المحاسبي وأمثالهم ممن كان محدِّثًا ومن أهل السنة ثم وقع في شيء مما ذكر»[(١)].

وقال الشيخ ربيع -حفظه الله- مُبيِّنًا هرولة أبي الحسن بهذه الشبهة، ومقصده منها: «أبو الحسن يقول بحمل المجمل علىٰ المفصل في حق من يقول بالحلول ووحدة الوجود وغيرها، وفي حق أهل الظلم والبغي، علىٰ طريقة عبد الله عزام[(٢)] وعدنان عرعور والقطبيين؛ وهو لا يقصد المجمل والمبين المعروف عند الأصوليين، ولا يطبقه مثل تطبيقاتهم، ويجعل النص والظاهر من كلام أهل الباطل والانحراف من المجملات مهما بلغ من الصراحة والظهور في الباطل، ويحارب من يقوم بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويسيرون علىٰ نهج السلف في نقد أهل البدع والأهواء، ويرميهم بالغلو إلىٰ آخر الألفاظ القبيحة والتهم الشنيعة»[(٣)].

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ١١).

(٢) هو أحد القطبيين المحترقين.

قال عنه العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- في شريط: «مناظرة عن أفغانستان» (الوجه الثاني) -سائلًا الحاضرين- «هل سياف علىٰ منهج السلف في الأسماء والصفات؟ فأجاب أحد الحاضرين: «عبد الله عزام قابله وسأله..» فقاطعه الشيخ قائلًا: «عبد الله عزام نفسه هو أبعد الناس عن منهج السلف، وألدُّ أعدائه، كوثريّ.. وما كانت تقر عينه إلا بمحاربة المنهج السلفي، أنا أعرف لعب الكوثريين، أبو غدة يقول عن نفسه: أنا سلفي، وهو أكبر عدو للسلفية، وعبد الله عزام يحارب الشيخ الألباني ويدافع عن أبي غدة...»، نقلًا عن كتاب «دفع بغي الجائر الصائل».

(٣) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٧٨).

الشبهة الثانية عشرة

رد الجرح بزعم أن أهل البدع إنما وقعوا فيما وقعوا فيه اجتهاداً، أو أنه في مسائل اجتهادية، وبالتالي فلا ينكر عليهم، ولا يحكم عليهم بالبدعة والحزبية:

وفي بيان عوار هذه الشبهة يقول العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-:

«هذا كذب، الصراع بين أهل السنة وبين أهل الحق والباطل ليس آراءً اجتهادية، إن الذي يقابله ويخاصمه ما هو مجتهد هم من أهل الضلال، هذا كذب وتلبيس، كلها أباطيل ما هي اجتهادات، هذا يضل في الصحابة، ويضل في العقيدة، ويضل في الأصول، ويقال لك هذه آراء اجتهادية؟!! كلام فارغ، كل هذا كذب.

الواجب اتباع الحق، يعني هذا العالم إذا فعل بدعة يحذَّر من بدعته، وإذا كان على حق فيجب أن تأخذ بهذا الحق وتنصره، عرفتم؟

يقول لك: هذا مجتهد، وما هو بمجتهد، صراع في أصول الدين وفي حملته يقول لك: اجتهادات.

هناك روافض، هناك خوارج أمر الرسول ﷺ بقتلهم، هناك صوفية غلاة،

وهناك مرجئة، وهناك جبرية فند السلف ضلالاتهم، وحذَّروا منهم، ولم يقل السلف، أو أحد منهم: هذه آراء اجتهادية»[١].

وقال الشيخ -حفظه الله-: «فالنقد هذا موجود ويجب أن يستمر للصغير والكبير والجليل والحقير من الأمور، بيان الخطأ وبيان البدع ونقد الأخطاء ونقد البدع، مع التصريح باحترام أهل السنَّة وإثبات أنَّ للمجتهد إذا أصاب أجرين، وإذا أخطأ فله أجر واحد.

هذا ما ندين الله به في نقد أهل السنَّة وليس كذلك أهل البدع.

فأهل البدع ما نقول فيهم: إنهم مجتهدون؛ لأنهم متَّبعون للهوىٰ بشهادة الله وشهادة رسوله -عليه الصلاة والسلام-، فالمبتدع الضالُّ يفرِّق الآن ويخطئ فيقول لك: هذا اجتهاد.

لَمَّا قَتل حكمتيار والأحزابُ الضالَّةُ جميلَ الرحمنِ، قالوا: هذا اجتهاد، استباحة دماء السلفيين اجتهاد عندهم، وهكذا لا يقع في ضلالة وطامَّة إلَّا قالوا: اجتهاد.

فهذا تمييع الإسلام وخلط بين الباطل والضلال والبدع وبين الحقِّ، ومساواة أخطاء المجتهدين التي يثابون عليها بالبدع التي توعَّد رسول الله عليها بالنار.

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٤/ ٢٧٠-٢٧١).

وقال: إنها ضلالة، وقال: إنها شر الأمور.

فهذا تمييع وظلم للإسلام يجب أن يتبصَّر فيه المسلمون، فيميزون بين أهل الهدىٰ وكيف ينتقدونهم، ويبيِّنون أخطاءهم وبين أهل الضلال وكيف يتعاملون معهم»(١).

وقال الشيخ -حفظه الله-: «إن كثيرًا من الناس، بل من الدعاة، من ينزل الناس غير منازلهم، فيجعل من رؤساء البدع الجهلة أئمة مجتهدين، لهم أجر المجتهدين في صوابهم وخطئهم، وينسىٰ أن هؤلاء من أهل الأهواء، الذين يحملون بدعواتهم الضالة أوزارهم، وأوزار من تبعهم، لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئًا»(٢).

---

(١) انظر: «أسئلة أبي رواحة» (السؤال الثالث).

(٢) انظر: «مجموعة كتب ورسائل الشيخ» (٥/ ٢٢٠).

الشبهة الثالثة عشرة

محاولة بعض المنحرفين التَّملُّص من جرح أهل السنة له، بدعوىٰ أنه مسبوق إلىٰ ما ذهب إليه، ويحتج بزلات العلماء:

وفي بيان عوار هذه الشبهة يقول العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- في سياق رده لأباطيل المأربي أبي الحسن، الذي كان ممن ينعق بهذه الشبهة:

«والحقيقة أن الرجل يخفي شرًّا عظيمًا من وراء هذه الفقرة، إنه يريد بها أنه إذا وقع في باطل، أن يذهب تحت ستارها يبحث وينقب عن هفوات وأخطاء بعض العلماء فإذا وجد ما يشبه باطله من كلامهم فرح به مهما ابتعد عن الحق والصواب، وذهب يصول به ويجول علىٰ من ينتقد أخطاءه ولو كان معه الحجج الواضحة والبراهين الساطعة، ولو كان معه الصحابة والتابعون وأهل السنة أجمعون.

إن هذه الفتنة قد أعدَّ لها أبو الحسن العدة ومنها ما يخفيه من وراء هذه القاعدة من الشر.

ومن الأدلة أنه ردَّ أقوال العلماء الراجحة والمدعمة بالأدلة من الكتاب والسنة في مسائل:

١- الاختلاط بين الجنسين في المدارس والجامعات، حيث أفتىٰ بالجواز مسايرًا للمستغربين والإخوان المسلمين أفراخ المستغربين، ووضع قيودًا لا قيمة لها ولا يعتبرها العلماء.

٢- مسألة التصوير حيث جَوَّز ذلك.

٣- جواز حلق اللحىٰ.

سائرًا في كل ذلك خلف من ذكرنا، وتحت ستار المصلحة وتحت ستار: قد سبقني إلىٰ ذلك فلان وفلان، تاركًا للعلماء ولأدلتهم من الكتاب والسنة الواضحة وأقوالهم الصحيحة الراجحة التي لا تقيم لقيوده وزنًا.

ومن ذلك: مخالفته إجماع الصحابة والتابعين وأئمة الهدىٰ ومخالفته لأدلة الكتاب والسنة في أن أخبار الآحاد تفيد العلم، وذهابه إلىٰ نصرة البدع الهدامة في أن أخبار الآحاد تفيد الظن، وحشده للشبهات الباطلة لنصرة هذه البدع الهدامة التي اخترعها رءوس المعتزلة وتابعهم فيها الجهمية والخوارج والروافض...

يفعل كل هذا انطلاقًا مما بيَّنه في هذه الفقرة من الشَّر متسترًا بأقوال من انخدع بمذهب المعتزلة والخوارج والروافض، أولئك الذين بيَّن حالهم الإمام ابن القيم بقوله[1]: «وتلقَّفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في

(١) كما في «الصواعق المرسلة» (٢/ ٤٠٦).

العلم قدم راسخ ولم يقفوا علىٰ مقصودهم من هذا القول».

ومتسترًا وراء بعض هذه العبارات التي صدرت ممن يحارب هذا المذهب الفاسد كعادته في تصيد الزلات ليدعم بها الضلالات»[١].

وقال الشيخ -حفظه الله-: «هذه سبع مسائل تمت مناقشة أبي الحسن فيها جعلتها نموذجًا لمسائل كثيرة لم أناقشها، وأرىٰ أن هذا النموذج يكفي النبلاء في بيان منهج أبي الحسن في البحوث العلمية، ومدىٰ ما يتمتع به من التمويه والتلاعب بكلام العلماء في الأمور العظيمة، ومدىٰ وُلُوعِهِ بالمراء بالأباطيل والتمويهات.

دع عنك التركيز علىٰ التشويه الظالم ومحاولة إسقاط علماء السنة والإشادة بأحداث الأسنان سفهاء الأحلام وتجريئهم علىٰ الطعن في علماء السنة وإسقاط أحكامهم وفتاواهم بطرق وأساليب لم يسبق إليها في اللجاج وغيره.

ثم سيره علىٰ أصول فاسدة في حربه لأهل السنة سبقت مناقشتها في غير هذا البحث وله في اللجاج أصول جديدة:

مثل أصله: «وقد سبقني إلىٰ هذا فلان».

«وقد مر ذلك علىٰ الشيخ ربيع وغيره ولم ينتقدوه»

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٤٥٢-٤٥٣).

قال هذا في مماحكته لابن عثيمين.

«ووقف فلان وفلان علىٰ كلامي هذا ولم ينتقداه».

«وقد اطلع علىٰ كلامي هذا العلماء ولم ينتقدوه».

يقول مثل هذه المقالات لرد الحق، سواء ناقشه ربيع أو المفتي أو الشيخ محمد بن صالح العثيمين، ويجعل مثل هذه الأقوال المتهافتة حججًا يقاوم بها من ينتقده بحق.

وكل هذا مع دعاواه العريضة هو وشيعته، بأنهم لا يقلدون وأنهم أصحاب الدليل، مما يدل علىٰ أنهم أصحاب أهواء جامحة؛ ولذلك يردُّون أقوال العلماء المدعمة بالحجج والبراهين، تحت ستار: «نحن لا نقلد ونحن أصحاب الدليل» **ويتشبَّثُون بالأقوال الباطلة تحت ستار: سبقني فلان.. إلخ، وهذا من شر أنواع التقليد المذموم الذي لا يصدر إلا عن تلاعب وسوء مقاصد»**[1].

وسئل الشيخ ربيع -حفظه الله-: -كما في شريط «نصيحة إلىٰ مسلمي بريطانيا»-: «بعض المخالفين هنا يحاجُّونا في بعض مؤلفات بعض العلماء، كالشيخ بكر أبو زيد والشيخ عبد الله بن جبرين،... فهل وصلكم تراجع منهم أو شيء من هذا حتىٰ نقول لإخواننا هنا؟

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٥٣٧-٥٣٨).

فأجاب -حفظه الله-: «هذا من أخطاء بعض من انتقدتم، هذا من أخطائهم الواضحة المكشوفة، **ولا يتعلق بهذه الأخطاء وهذه الأباطيل إلا أصحاب الهوىٰ**، فمن كان صادقًا في دينه ومن أهل السنة حقًّا فعليه أن يدرس هذه القضايا، ولا يجوز له أن يرجِّح كلام شخص علىٰ كلام شخص إلا بعد أن يفهم حقَّ الفهم كلام الطرفين ويميِّز بين المُحِقِّ والمبطِل، وبعد ذلك يتكلم بما يدِين الله -تبارك وتعالىٰ- به أنه الحق، أما أن يتكلم بهواه فنعوذ بالله، فهذا من أساليب أهل الضلال وأهل الأهواء -عياذًا بالله-، لا شك أن الرجلين أخطآ وأخطآ وبالغا في الخطأ ونصرة الباطل، ونسأل الله لهما التوبة.

والقاعدة عند أهل السنة: أنه يؤخذ من قول كل أحد ويترك، فما وافق من قوله الحقَّ أُخذ به، وما خالفه رُدَّ ولاسيما إذا رافقه الهوىٰ -والعياذ بالله-، فعلِّموهم هذه القواعد».

❀❀❀

الشبهة الرابعة عشرة

تمسُّح بعض المنحرفين بِتزكية بعض العلماء لهم ممن لم يعلم حقيقة حالهم، أو بسكوت بعضهم عنهم، وعدم ردهم عليهم، لقصد ردِّ وإسقاط جرح من جرحهم من أهل السنة بالدليل والبرهان:

وفي كشف زيف هذه الشبهة يقول العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- مجيبًا علىٰ سؤال هذا نصه: هل القاعدة التي تقول: «الجرح المفسر مقدم علىٰ التعديل المبهم» مجمع عليها عند علماء الجرح والتعديل، وهل يمكن تطبيقها علىٰ الجماعات الإسلامية، حيث إن بعض أهل العلم عدَّلوا هذه الجماعات، وبعضهم جرحوها، فهل نقدم المجرح علىٰ المعدل لأنه عنده زيادة علم؟

فأجاب الشيخ -حفظه الله-: «نعم، هذا المنهج قائم ومستمر إلىٰ يوم القيامة-إن شاء الله-؛ لأنه منهج إسلامي صحيح تقوم عليه حياة المسلمين، ويقوم عليه دينهم، ويُحمىٰ به دينهم، وتُحمىٰ به أعراضهم، وتُحمىٰ به أموالهم، هذا منهج عظيم في الإسلام، لا يحط من شأنه إلا إنسان منحرف، فاسد التصور والتفكير.

فنعم، هذا المنهج الآن ماشٍ في الجماعات، وقد يُزكِّي الرجل وهو فاضل بناء علىٰ الظاهر ولا يعرف حقيقة ما عليه القوم، فيأتي إنسان يدرس كتبهم، ويدرس واقعهم فيجد أن هذا الذي زكَّاهم قد وقع في خطأ من حيث لا يدري.

فزكاهم بناء علىٰ الظاهر.

هذا شيء حصل للأئمة الكبار، فكم من إنسان عدله الإمام أحمد فقال تلاميذه الذين لا يصلون إلىٰ مرتبته، عرفوا ما عند هؤلاء وما فيهم من قدح، وما فيهم من جرح، فأسقطوهم، وإن كان قد زكَّاهم أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، وزكَّىٰ الشافعي أناسًا وجرحهم آخرون، وقُدِّم جرح هؤلاء المفسر القائم علىٰ معرفة الحقيقة، علىٰ أقوال الأئمة الذين زكَّوا بناء علىٰ ما ظهر لهم.

فاليوم يعني قد يأتي إنسان يدعي أنه طلب العلم ويتظاهر بالدين والنسك والأخلاق الطيبة، ويجلس ويمكث عندك أيامًا فتبني علىٰ الظاهر.

أنا والله زكيت أناسًا في هذا العام، والله لازموني، وما شاء الله تنسك، وكذا..وكذا..، ثم ظهر لي جرحهم، أنا إذا صلىٰ معي وزكَّىٰ، وذكر الله، وسافر معي..وإلخ، أشهد بما رأيت، ولا أزكي علىٰ الله أحدًا، لكن يأتي إنسان آخر عرفه أكثر مني، واكتشف عليه أخطاء، واكتشف عليه أشياء تقدح في عدالته، فيجرحه بعلم ويبرهن علىٰ جرحه بالأدلة ويفسِّر جرحه، فيقدم جرحه علىٰ تعديلي، وأنا استسلمت، قدم الأدلة علىٰ جرح هذا الإنسان، في الواقع الحق معه.

فجماعة يعني: جاءوا عند عالم من العلماء وقالوا: والله نحن من أهل السنة، وندعو إلىٰ التوحيد ونحارب الشرك، ونحارب القبورية، وكذا، وكذا، ورأىٰ فيهم الصلاح فكتب لهم إلىٰ من يعاونهم، فإنهم يدعون إلىٰ كتاب الله -تبارك وتعالىٰ- وسنة الرسول ﷺ، ثم راح أناس معهم خالطوهم عاشروهم -من طلاب العلم- فوجدوا أن الحقيقة تختلف تمامًا، وأن هؤلاء أهل بدع وأنهم صوفية وأنهم خرافيون، وقدموا الأدلة علىٰ ما يقولون، فيُصدق ويُقدم علىٰ تعديلي، أو تعديل هذا العالم، هذه قاعدة مضطردة مستمرة -إن شاء الله- في الأفراد وفي الجماعات إلىٰ يوم القيامة»[1].

وقال -حفظه الله-: «عندكم علم من الجرح والتعديل، الكلام الذي قلناه، ناس جرحوا، ناس ما جرحوا، ناس يُزكُّون ويدافعون عن هذا المجروح، نحن نطلب من الجارحين التفسير، إذا بيَّنُوا أسباب الجرح الصحيحة فيجب اتِّباعهم؛ لأن هذا اتِّباع للحق، ورد ما عندهم من الحق رفضٌ للحق.

فنفس الجرح والتعديل يوجد هنا، هؤلاء جرحوا، فإن كانوا جرحوا بدون حجة فلا قيمة لكلامهم، وإن كانوا جرحوا بحجة فيجب علىٰ من يخالفهم أن ينصاع ويرجع إلىٰ الحق والصواب، وأن يأخذ بالحجة -بارك الله فيكم-.

فكثير من الناس يُكذِّبون بالحق، ويَرفُضُون الحق، وهذا أمر عظيم خطير

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٤/ ٢٥٠-٢٥٢).

جدًّا -بارك الله فيكم- فهكذا كما قلت لكم مثل القاعدة في الجرح والتعديل، يُطلب من هؤلاء الجارحين تفسير جرحهم، والبيِّنة عليه، إذا لم يكن عندهم بينة، أما إذا كانوا يملكون بيِّنة وعندهم أدلة، فهنا تكون الحجة ويتبع الحق، وانتهىٰ كل شيء»[١].

وقال الشيخ -حفظه الله-: «إذا اختلف عالمان من علماء الجرح والتعديل أو غيرهم في أمر ديني: فالحكم في القضية لله، لا للهوىٰ وأهله، الذين يأخذون بقول المخطئ، ويردُّون قول المصيب.

والواجب فيما اختُلِف فيه من أمر الدِّين: الرَّد إلىٰ الله والرسول.

قال تعالىٰ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء:٥٩].

فينظر في قول المتنازعين في ضوء الشريعة وقواعدها المستمدة منها، لا المفتعلة فمن وافق قوله شريعة الله وجب الأخذ بقوله، ومن خالفها رُدَّ قوله مع احترامه واعتقاد أنه مجتهد له أجر المجتهد المخطئ، ولا يقف المسلم المتبع موقف أهل الأهواء فيقول قد اختلف العلماء فلا يلزمني قول فلان وفلان، ويذهب يتلاعب بعقول الناس، فإن مثل هذا القول يجرِّئ الناس علىٰ رد الحق وإسقاط أهله، وصاحب الحجة يجب الأخذ بقوله اتباعًا

(١) انظر: «المرجع السابق» (١/ ٤٩٠).

لشرع الله وحجته، لا لشخص ذلك الرجل وسواد عينيه »[١].

وقال الشيخ -حفظه الله-: «ويجب أن يعلم علماؤنا الأفاضل أن لأهل الأهواء والتحزب أساليب رهيبة لاحتواء الشباب، والتسلط والسيطرة علىٰ عقولهم، ولإحباط جهود المناضلين في الساحة عن المنهج السلفي وأهله.

من تلكم الأساليب الماكرة: استغلال سكوت بعض العلماء عن فلان وفلان، ولو كان من أضل الناس، فلو قدم الناقدون أقوىٰ الحجج علىٰ بدعه وضلاله فيكفي عند هؤلاء المغالطين لهدم جهود المناضلين الناصحين: التساؤل أمام الجهلة: فما بال فلان وفلان من العلماء سكتوا عن فلان وفلان؟! ولو كان فلان علىٰ ضلال لما سكتوا عن ضلاله؟! وهكذا يلبسون علىٰ الدَّهمَاء؛ بل وكثير من المثقفين.

وغالب الناس لا يعرفون قواعد الشريعة ولا أصولها التي منها: أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات، فإذا قام به البعض سقط عن الباقين.

ومن أساليبهم: انتزاع التزكيات من بعض العلماء لأناس تدينهم مؤلفاتهم ومواقفهم ونشاطهم بالبعد عن المنهج السلفي، ومنابذة أهله وموالاة خصومه وأمور أخرىٰ.

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (٩/ ٣٩-٤٠).

ومعظم الناس لا يعرفون قواعد الجرح والتعديل، وأن الجرح المفصل مقدم على التعديل؛ لأن المعدل يبني على الظاهر وعلى حسن الظن، والجارح يبني على العلم والواقع، كما هو معلوم عند أئمة الجرح والتعديل.

وبهذين الأسلوبين وغيرهما، يحبطون جهود الناصحين ونضال المناضلين بكل سهولة ويحتوون دهماء الناس بل كثيرًا من المثقفين، ويجعلون منهم جنودًا لمحاربة المنهج السلفي وأهله والذب عن أئمة البدع والضلال.

وما أشد ما يعاني السلفيون من هاتين الثغرتين اللتين يجب على العلماء سدهما بقوة وحسم لما ترتب عليهما من المضار والأخطار»[1].

---

(١) انظر: كتاب «الحد الفاصل» (ص١٧٠).

الشبهة الخامسة عشرة

ردُّ الجرح بدعوىٰ أن الجارح من أقران المجروح، وجعل الأصل في كلام الأقران هو الرد وعدم القبول، بزعم أنه في الغالب لا يصدر إلا عن حسد وتنافس، فيُطوىٰ ولا يُروىٰ:

وفي رد هذه الشبهة يقول العلامة ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله- مجيبًا علىٰ سؤال هذا نصه: ما تعريف الأقران في علم الحديث؟ وهل إذا طبقت قاعدة: كلام الأقران يطوىٰ ولا يروىٰ، أعددنا ذلك التطبيق طعناً في الشيخين؟

فأجاب -حفظه الله-: «...كتب الجرح والتعديل مليئة بالأقران(1)، فلو

(1) قال العلامة الصنعاني في كتابه «ثمرات النظر في علم الأثر» (ص١٧٠): «إِن كَانَ مُرَادهم بالأقران المتعاصرون فِي قرن وَاحِد والمتساوون فِي العُلُوم فَهُوَ مُشكل لِأَنَّهُ لَا يعرف حَال الرجل إِلَّا من عاصره وَلَا يعرف حَاله من بعده إِلَّا بأخبار من قارنه إِن أُرِيد الأول.
وَإِن أُرِيد الثَّانِي فَأهل الْعلم هم الَّذين يعرفُونَ أمثالهم وَلَا يعرف أولي الفضل إِلَّا ذَوُو الفضل، فَالأولىٰ إناطة ذَلِك لمن يعلم أَن بَينهمَا تنافسًا أَو تحاسدًا أَو شَيئًا يكون سَببًا لعدم الثِّقَة لقبُول بَعضهم فِي بعض لَا لكَونه من الأقران، فَإِنَّهُ لَا يعرف عَدَالَته وَلَا جرحه إِلَّا من أقرانه».

أخذنا بهذه القاعدة ما قدمنا شيئًا، فهذه يلبس بها أهل الباطل،...البعض يُلبِّسُون بها لإسقاط نقد أهل السنة في أهل البدع، فإذا كان واحد مبتدع ضال.. بذاته نقول هذا أقران،...ولا ابن عثيمين علىٰ المالكي وأمثاله نقول.. أقران؟ كلام سخيف! -بارك الله فيكم- ومن يتكلم في الخميني نقول أقران؟ ها.. من يتكلم في سيد قطب نقول أقران؟ وهو يسب الصحابة ويطعن في الأنبياء، وإلخ....

علىٰ أن نقد العلماء لأمثالهم الأصل أنهم يأخذوه من الكتب -بارك الله فيكم- قال فلان في الكتاب الفلاني في الصفحة الفلانية، يعني كلام مدلَّل مثبَّت موثق، كيف نقول هؤلاء الأقران يلغىٰ كلامهم؟ ممن يسب أبو بكر وعمر مثلًا،أو يسب عثمان، وأنقل كلامه، وأقدمه للناس تحذيرًا من كتابه ومن شخصه أيضًا، يُقال هذا كلام أقران؟

هذه كلها من تلبيسات أهل البدع والضلال، ومن التمييع أيضًا في نفس الوقت...»[1].

(١) من «شريط سمعي» في موقع الشيخ -حفظه الله-.

الشبهة السادسة عشرة
رد الجرح بدعوى أن صاحبه ليس من العلماء الكبار

وهذه إحدىٰ شبهات الحدادية الجديدة وزعيمهم فالح الحربي[(١)]، حيث

(١) صاحب الفتنة علىٰ الدعوة السلفية، وصاحب الغلو والأصول البدعية الفاسدة، وللشيخ ربيع -حفظه الله- عددٌ من الرسائل والمقالات في الرد علىٰ أباطيله وكشف ضلالاته، هو وفرقته الحدادية الماكرة، وهي مجموعة في المجلد التاسع من «مجموعة كتب ورسائل الشيخ ربيع -حفظه الله-»، وقد لخص الشيخ -حفظه الله تعالىٰ- أصول هذا الحدادي وفرقته الفاجرة في رسالة بعنوان: «أصول فالح الحربي الخطيرة ومآلاتها» قال فيها: «إنَّ لفالح الحربي أصولًا أضرت بالمنهج السلفي وأهله وأحدثت فتنًا بين الشباب، وقد نصحته وغيري بالتراجع عنها فلم يرجع عنها، بل تمادىٰ فيها وأضاف إليها أصولًا أخرىٰ سأذكر أهمها هنا نصحًا لله ولكتابه ولرسوله وأئمة المسلمين وعامتهم، وأبين ما تئول إليه هذه الأصول من أضرار ومخاطر.

الأصل الأول: أدخل ما يسمىٰ بجنس العمل في قضايا الإيمان وادعىٰ أنه ركن في تعريف الإيمان وقد نصحته عن التعلق بالألفاظ المتشابهة ومنها جنس العمل فإنه لفظ مجمل، ومع ذلك فلا ذكر له في الكتاب والسنة ولا أدخله أحد من السلف في تعريف الإيمان... بل زادوا أن من لا يبدع الذين لا يكفرون تارك جنس العمل فهو مرجئ، بل مرجئ غال، فأدىٰ قوله هذا إلىٰ الحكم علىٰ السلف بأنهم من غلاة المرجئة، مع أنهم يحاربون الإرجاء الغالي وغيره...

=

=

الثاني: العمل عنده شرط صحة، وهذا من مذاهب الخوارج التي يكفرون بها الأمة، فإن قال: لا، فأقول له: إنك قد صححت هذا المذهب، وادعيت أنه يقوله بعض العلماء.

الثالث: إلصاقه بربيع وإخوانه بأنهم يقولون: إن العمل شرط كمال، وهذا يعضد تعلقهم بجنس العمل للتوصل إلىٰ تبديع أهل السنة ورميهم بالإرجاء، مع العلم بأن ربيعًا أول من زجر عن القول بأن العمل شرط كمال ومن آخر من يزجر عنه...

الرابع: قال السلف: الإيمان قول وعمل يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، فزاد فالح وأنصاره شرطًا وهو أنه لابد من القول: بأنه ينقص وينقص حتىٰ لا يبقىٰ منه شيء وأوجبوه علىٰ النَّاس، ورموا من لا يقول بهذه الزيادة بأنه مرجئ وأرجفوا به علىٰ أهل السنة إرجافًا شديدًا...

الخامس: قول فالح ومن معه: بأن الجرح خاص بالرواة، وأن أهل البدع والأهواء لا يدخلون في جرح أئمة الجرح والتعديل؛ لأن التبديع والحكم به إنما هو خاص بالعلماء الذين عندهم إحاطة بالشريعة وقدرة علىٰ الاستنباط، وأئمة الجرح والتعديل ليسوا أهلًا للحكم علىٰ أهل البدع ولا يدخل أهل البدع في قواعدهم...

وفي مقابل هذا فقد أطلق فالح لنفسه وفئته العنان لتجريح العلماء وأهل السنة بالباطل وإسقاطهم وإسقاط أقوالهم متسلحين بقواعدهم المهلكة التي أسلفنا ذكرها...

السادس: ومن أصوله ومن معه أن من قال: إن الإيمان أصل والعمل فرع (كمال) فهو مرجئ ودندن أنصاره بهذا في شبكتهم مدة طويلة، وهذا قطعًا يعود علىٰ أئمة الإسلام بالتبديع لأنهم يقولون ويقررون الإيمان أصل والعمل فرع.

وقد كتبت في ذلك مقالًا بينت فيه أنه قول أئمة السنة، وسقت أدلتهم علىٰ ذلك فاستمروا علىٰ تشبثهم بهذا الأصل، واستمروا علىٰ الطعن والتبديع به بعد هذا البيان المقنع لمن يريد الحق ويحترمه.

السابع: الغلو في الدعوة إلىٰ التقليد وبصورة غريبة تخالف دعوة الله ورسوله ﷺ وما عليه أئمة الإسلام من الدعوة إلىٰ الاعتصام بالكتاب والسنة والتمسك بهما والاعتصام

=

كان يرد جرح مشايخ السنة فيه بحجة أنهم ليسوا من علماء الهيئة، ولا هم من الكبار، كل ذلك لأجل إسقاط جرحهم له القائم علىٰ الحجج والبراهين، ونسي المسكين أن الحق أكبر من الرجال.

وقد تصدىٰ لشبهته وانبرىٰ لضلالته، حامل راية الجرح والتعديل العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-، فكشف زيفها، وبيَّن عوارها.

=

بهما واتباع نصوصهما، والعض علىٰ ذلك بالنواجذ، وجعل فالح التقليد أصلًا لم يستثن منه إلا المجتهدين الاجتهاد المطلق..

الثامن: ومن أصول فالح أنه لا يجوز التنازل (التسامح) في أمور الشريعة إلا في المستحبات والمكروهات، ولا يجوز التسامح في أصول الإسلام، بل والواجبات، ولا دخل للنظر في المصالح والمفاسد وسد الذرائع في أصول الإسلام وواجباته ولا في المحرمات، ولا يدخل في مراعاة المصالح الرخص والضرورات والمكروهات وهذا بخلاف ما يقرره علماء الإسلام...

التاسع: حمل المجمل علىٰ المفصل...

العاشر: ومنها: أن أبا الحسن كان يرد أقوال العلماء وأدلتهم بقوله: لا يلزمني قول هؤلاء، لا يلزمني لا يلزمني، وتمسك به أتباعه في كل مكان يردون به أقوال أهل العلم بقولهم لا يلزمني، وكان فالح يخاصمهم في ذلك، ثم لما خاض في الفتنة أصبح يرد أقوال العلماء وحججهم بقوله: لا يلزمني.

الحادي عشر: ومنها: استعمال أبي الحسن أصل التثبت في غير المواضع التي يشرع التثبت فيها، ويقول التثبت عند كل كلام يدينه بالحق، ولو قاله كبار العلماء، فصار فالح يطعن في العلماء الذين يخالفونه والحق معهم بهذا الأصل لما أيدوا نصيحتي شنع عليهم ورماهم بالتسرع وعدم التثبت، ويؤكد ذلك إلىٰ يومنا هذا لم يرجع عن رميهم بعدم التثبت، وهذا يدل علىٰ تقلب فالح ودورانه مع هواه، وأتباعه يدورون في فلكه...».

فقال -حفظه الله-: «فالح طعن في شيوخ المملكة قبل غيرهم، الآن يتمسح بهم هو والحدادية، وهم من زمان -والله- الحداد الأوَّل وأتباعه كانوا يطعنون في ابن باز والألباني وفي الفوزان وفي صالح آل الشيخ...إلخ.

وفالح الآن حمل راية هؤلاء الحدادية.

الحداديون لمَّا تركونا ما رأيناهم إلَّا مع الفسَّاق والقطبيين وأهل البدع، وهم حرب علينا إلىٰ يومنا هذا، وهو مستعد أن يمشي معهم لكن لا يستطيع أن يمشي مع أهل السنة.

وهكذا الآن الحدادية الجديدة التي يحمل لواءها فالح، هكذا علىٰ هذا الخط ونفس النَّفَس ونفس الروح ونفس الطعن في العلماء.

طيِّب-يا أخي- الشيخ النَّجمي بعض علماء هيئة كبار العلماء-مع احترامنا لهم وتقديرًا لمنزلتهم- من تلاميذ الشيخ النجمي، وفالح لمَّا ذكر النجمي وزيدًا ومحمد هادي وغيرهم طعن فيهم وأخرجهم من زمرة العلماء؛ لأنَّهم ليسوا في هيئة كبار العلماء!!...-ما شاء الله- النَّجمي وزيد وفلان وفلان طردهم فالح من زمرة العلماء لماذا؟ لأنَّهم ليسوا من هيئة كبار العلماء ومعلوم أنَّ فالحًا لا يحترم هيئة كبار العلماء وغيرهم بل هو يطعن فيهم وهذا شيء متواتر عنه.

وأنا اضطررت لهذا الكلام؛ لأنَّه يريد أن يجعل من مناصب هيئة كبار العلماء صَولجانًا لمطاردة علماء السنَّة الذين أدانوه بمخالفة منهج السلف،

فأخرجهم بهذا الصولجان من زمرة العلماء، بعد أن كان يدعو إلىٰ تقليدهم ويكاد يُخرج من الإسلام من يخالفهم.

المناصب ليست مقياسًا عند أولي النُّهىٰ، فقد كان معظم أئمة الإسلام لا يشغلون مناصب: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله بن عمر، إلىٰ آخر الفقهاء السبعة المشهورين، ومالك والثوري والليث والأوزاعي وابن عيينة، والحمَّادان، وابن المبارك والقطان وابن معين وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، والبخاري ومسلم والدرقطني وعبد الغني المقدسي والضياء المقدسي، وغيرهم من أئمة الإسلام، وكانوا هم مراجع للأمة وعلمائها وقضاتها والمفتين فيها -رحمهم الله-.

وشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في زمانه ما كان له منصب في الدولة وكان كبار العلماء وكبار القضاة والهيئات الموجودة يتضاءلون أمامه ويتتلمذون عليه وينهلون من نمير علمه.

فالناحية العلمية لا تقاس بالمناصب، بل تقاس بالعلم والواقع، أنا أريد أن أسمِّي وأقول: فلان وفلان من تلاميذ الشيخ النَّجمي، كيف يقول إنَّ علماء الهيئة معتبرون والشيخ النَّجمي وإخوانه غير معتبرين في قضايا يعرفها صغار طلاب العلم؟! إنَّها لموازين حدادية فاسدة»[1].

---

(١) انظر: «مجموعة كتب ورسائل الشيخ» (٩/ ٤٤٠-٤٤١).

الشبهة السابعة عشرة
يُصار عند اختلاف العلماء إلى قول المتشدِّد مطلقًا

وفي بيان بطلان هذه الشبهة يقول العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- **مخاطبًا فالحًا الحربي**: «وقفت أخيرًا علىٰ كلام لكم في كتاب «المصارعة»[(١)] (ص١٤١) له تعلق بالجرح والتعديل وتقسيم المتكلمين فيه إلىٰ ثلاثة أقسام أحببت توضيحه:

حيث قلتم: «...أما أن يقال: إن قاعدة الجرح والتعديل، جرح مفسر نظر إلىٰ المتشدد والمتوسط والمتساهل، نحن عندنا المتشدد في السنة هو الذي يصار إليه ما عندنا هذا التقسيم عند أهل السنة والجماعة.

ولم يوجد أحد قدح في أهل السنة بأنهم يتشددون في كلامهم علىٰ أهل البدع، ولم يوجد هذا إلا من خصومهم من أهل البدع فينتبه إلىٰ هذا الأمر، فالرجل ضال في هذه القضية وربما أتاه ضلاله من هذه القاعدة التي قعدها له إبليس وهي كونه لا يقلد كائنًا من كان، سبحان الله!».

---

(١) علق الشيخ ربيع هنا بقوله خلال كلامه علىٰ الأزهر الجزائري.

قال الشيخ ربيع معلِّقًا علىٰ هذا الكلام: «أقول:

١- تقدمت قضية بيان أسباب الجرح وأن الراجح عند تعارض الجرح المبهم والتعديل أنه لابد من بيان أسباب الجرح.

وأما تقسيم أئمة الجرح والتعديل إلىٰ متشددين ومتوسطين ومتساهلين، فهذا أمر معروف عند أهل الحديث.

٢- وعند اختلافهم في الجرح سواء كان الجرح بالتبديع أو غيره يوزن اختلافهم بميزان العدل.

فمن كان منهم معه الحجة والبرهان أُخذ بقوله، سواء كان متشدِّدًا، أو متوسِّطًا، أو متساهلًا.

٣- ولا يصح القول بأنه يصار إلىٰ قول المتشدد مطلقًا؛ لأنه متشدِّد، فيقدَّم قوله لأجل شدته، فهذا أمر لا يعرف عن أهل السنة حسب علمي، وهو أمر يتعارض مع العدل الذي قامت عليه السموات والأرض، ويتعارض مع أصول أهل السنة.

وما إخال أن الصواب لا يأتي غالبًا إلا مع المتوسطين؛ لأن هؤلاء ينطلقون من الأناة التي يحبها الله، ومن الرفق الذي يحبه الله ورسوله: «**إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله**»[1].

(١) أخرجه البخاري (٦٢٥٦)، ومسلم (٢١٦٥).

والمتشدِّدون قد يفقدون هذه الصفات أو بعضها؛ ولهذا نشأت مشاكل عن الشِّدَّة مثل: مشكلة الغلوِّ، والخروج والتكفير والتبديع بغير حجج ولا براهين، ومخالفات العلماء، بل والطعن فيهم ومحاولة إسقاطهم، كما جرىٰ سابقًا ويجري الآن في بلدان المسلمين وهذا أمر ظاهر جلي.

نعم أهل البدع يصفون أهل السنة بالشدَّة ليُنفِّروا الناس عن الحق، ومع ذلك يوجد في علماء المسلمين من وُصف بالشدة، وصفهم بذلك أهل السنة لا أهل البدع.

وهم قلة بالنسبة للآلاف من أئمة الحديث والفقه الذين يتصفون بالاعتدال والتوسط والرفق، والأمر الذي كان عليه رسول الله حيث كان رحيمًا رفيقًا...

أخي: إن الشِّدَّة التي نشأت هذه الأيام ليست من السلفية في شيء، والدليل أنها صارت سهامًا مسدَّدةً إلىٰ نحور دعاة السنة بحق، ويسعىٰ أهلها إلىٰ إسقاط هؤلاء الدعاة وإبعادهم عن ساحة الدعوة، بحجة أنهم مميِّعُون، وهي حجة إبليسية كاذبة ظالمة، فصاروا بهذا الأسلوب أكبر عون لخصوم السنة وأهلها علىٰ السلفية وأهلها، فانتبه للألاعيب والمكايد والدسائس التي يستخدمها خصوم السنة ولاسيما في هذا العصر»[1].

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (٩/ ١٦٠- ١٦٣).

الشبهة الثامنة عشرة
لا يُشرع ولا يشترط سؤال الْمُجرِّح عن أسباب الجرح

وهذه إحدىٰ شبهات فالح الحربي، الذي كان يُبدِّع ويُجدِّع في السلفيين، فإذا طُولب بالبراهين والأدلة علىٰ تبديعاته العشوائية للسلفيين، قال: لا يشترط سؤال المُجرِّح عن أسباب الجرح، ولا بيانه لذلك، وإنما يُقبل منه ذلك من غير تفسير، ولو عارضه من عارضه من العلماء.

وقد كشف العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- زيف هذه الشبهة في ضمن ردوده المسددة عليه وعلىٰ شرذمته.

من ذلك قوله -حفظه الله- مخاطبًا فالحًا الحربي: «وقفت علىٰ كلام لكم يتعلق بالجرح لفت نظري حيث:

أولًا: وُجهت إليكم أسئلة في يوم الجمعة الموافق (٢٧/ ٢/ ١٤٢٣هـ) عن بعض الناس فأجبتم: بأنهم ليسوا من السلفيين.

وسئلتم هل يشترط بيان أسباب الجرح؟

فأجبتم بقولكم: «ما يشترط هذا بالنسبة لأسباب الجرح، بيان أسباب

الجرح والتعديل في علم الرواية.

وليس في كلام المخالفين في مناهجهم، وفي سلوكياتهم».

وأقول -الشيخ ربيع-:

١- إنكم سُئلتم عن أشخاص معينين مشهورين عند الناس بالسلفية والدعوة إليها، وفيهم علماء في نظر الناس، فأخرجتهم من السلفية، وهذا الإخراج جرح شديد فيهم يحتاج إلىٰ أدلة، فإذا لم تأتِ بالأدلة وأسباب هذا الجرح رأىٰ الناس أنك قد ظلمتهم، وتعدَّيت عليهم وطعنت في دينهم بغير وجه حق، فصرت متهمًا عند الناس فتحتاج إلىٰ استبراء دينك وعرضك.

فإن لم تفعل طعن فيك الناس، ولن ترضىٰ أنت ولا غيرك بهذا الطعن، فتقوم الفتنة ويحصل الاختلاف بين السلفيين، وتكثر الطعون المتبادلة ولا يحسم ذلك إلا بذكر الأسباب المقنعة بهذا الإخراج، وقد تطالب أنت نفسك بذكر الأسباب إن جرحك أحد أو أخرجك من السلفية.

٢- إنه إذا تعارض جرح مبهم وتعديل، فالراجح أنه لابد من تفسير هذا الجرح المبهم، والاشتهار بالدين والسنة والسلفية والدعوة لها أقوىٰ من التعديل الصادر من عالم أو عالمين.

والكلام في المخالفين وفي مناهجهم، وسلوكياتهم من أهم ما يدخل في باب الجرح، لأن هناك تلازمًا بين الأشخاص ومناهجهم فالذي يطعن في منهج الشخص يطعن فيه.

ولذا؛ ترىٰ السلف يُبيِّنون بالأدلة ضلال أهل البدع وفساد مناهجهم، ولهم في ذلك المؤلفات التي لا تُحصىٰ، وسيأتي ذكر بعضها، وأرىٰ أنه لا مناص من ذكر كلمات لأهل العلم في اشتراط تفسير الجرح المبهم ورد بعض أنواع الجرح فأقول:

رجح ابن الصلاح[1] أن التعديل مقبول من غير ذكر سببه.

وأن الجرح لا يقبل إلا مفسرًا مُبيَّن السبب؛ لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، ونقل عن الخطيب أن هذا مذهب أئمة الحديث ونقاده، مثل البخاري ومسلم وغيرهما؛ ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كعكرمة مولىٰ ابن عباس رضي الله عنهما، وذكر آخرين...

ثم قال: واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني، وذلك دال علىٰ أنهم ذهبوا إلىٰ أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه ومذاهب النقاد للرجال غامضة ومختلفة.

وذُكر عن شعبة رحمه الله أنه قيل له: لِمَ تركت حديث فلان؟ فقال: رأيته يركض علىٰ برذون فتركت حديثه.

مع أن شعبة إمام في الحديث ونقد الرجال، لكن نقده هنا ليس بصواب؛ لأن مثل هذا لا يعد من أسباب الجرح المسقطة للعدالة.

---

(١) انظر: «المقدمة» (١/ ١٠٦).

وذكر قصة عن مسلم بن إبراهيم وأنه جرح صالحًا المرِّي، بما لا يعد من أسباب الجرح، وإن كان المرِّي قد ضُعِّف بغير هذا السبب.

ومما جرح به عكرمة، أنه علىٰ مذهب الصفرية الخوارج، وقد جرحه بذلك بعض الأئمة، ولم يقبل البخاري جرحهم لضعف حجتهم.

قال العلامة عبد الرحمن المعلمي في «مقدمة الجرح والتعديل»: «وقد كان من أكابر المحدثين وأجلهم من يتكلم في الرواة فلا يعول عليه ولا يلتفت إليه».

قال الإمام علي المديني وهو من أئمة هذا الشأن:

«أبو نعيم وعفان صدوقان، ولا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحدًا إلا وقعوا فيه».

وأبو نعيم وعفان من الأجلة، والكلمة المذكورة تدل علىٰ كثرة كلامهما في الرجال ومع ذلك لا نكاد نجد في كتب الفن نقل شيء من كلامهما».

ولا فرق في هذا التجريح بين الجرح في العدالة، بالفسق أو البدعة وغيرها، وبين الجرح في الحفظ والضبط كقولهم: سيئ الحفظ، أو كثير الغلط، أو كثير الغفلة ونحو ذلك.

قال ابن الجنيد الختلي: سمعت ابن معين يقول: كان أبو نعيم إذا ذكر إنسانًا فقال: هو جيد وأثنىٰ عليه، فهو شيعي، وإذا قال: فلان كان مرجئًا،

فاعلم أنه صاحب سنة[١].

فهذا أبو نعيم علىٰ فضله وجلالته وثناء الإمام أحمد وغيره عليه، لا يقبل منه جرح ولا تعديل، وأنت ترىٰ أن جرحه هنا في العقيدة، فلم يقبله لا يحيىٰ بن معين، ولا ابن المديني ولا غيرهما، وكذلك عفان بن مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ فضله ودينه وعلمه لم يقبل أئمة النقد منه جرحًا ولا تعديلًا، ويشير كلام المعلمي إلىٰ أن لهما نظراء.

*** ومن المستغرب جدًّا قولكم عن بيان أسباب الجرح بالنسبة للتبديع: إنه ما يشترط! وتعني عند معارضة التعديل للجرح، أو ما هو معروف من واقعه سلفًا أنه سلفي، وما يعتقده فيه الناس، والمستغرب أكثر دعواكم أن بيان أسباب الجرح خاص بعلم الرواية وهذا الرأي لا يقوله أئمة الجرح والتعديل حسب علمي!** إن كنتم وقفتم لهؤلاء الأئمة علىٰ تفرقة واضحة، أو لبعضهم تفرقة راجحة بالأدلة فأنا أستفيد وأشكر لكم ذلك.

علىٰ أنني أخشىٰ أن يترتب علىٰ قولكم هذا مفاسد كبيرة، فلو جاء رجل يبدع عالمًا مشهورًا بالسلفية، مثل: الألباني أو ابن باز أو السعدي أو المعلمي، أو أي سلفي اشتهر بالسلفية، من الأحياء كالشيخ الفوزان والشيخ زيد بن هادي المدخلي أو الشيخ أحمد بن يحيىٰ النجمي أو الشيخ محمد بن عبد الوهاب البنا أو الشيخ فالح فقيل لهذا الرجل: بيِّن أسباب تبديع هؤلاء؟

---

(١) «الميزان» (٣/ ٣٥٠) حاشية الأصل.

أو من بُدِّع منهم؟

فقال: لا يشترط هنا في باب التبديع بيان أسباب الجرح، وأصرَّ علىٰ هذا التبديع، فهل يُسلم له الناس ذلك؟ وهل تتصور أن يسلم أحد من السلفيين من هذا التبديع الذي سيترتب علىٰ قولكم هذا.

أرجو التدبر والتفكير العميق في هذه الأمور، ثم المبادرة بما يجب اتخاذه تجاه هذه القاعدة الخطيرة لأنها انتشرت بين شباب يسقطون غيرهم ثم يسقط بعضهم بعضًا.

ثانيًا: قال السائل: لأنهم قد يقولون: قد يجرح الشيخ بما لا يعتبر جرحًا عند غيره؟

فقلتم -عفا الله عنكم-: «لا، لا، هذه من قاعدتهم-أعوذ بالله- هذه قاعدة ظالمة قاعدة ضللت الأمة، هذه قاعدتهم، هذه قاعدة ابتدعوها هم».

أقول -الشيخ ربيع-: سامحك الله، هذه قاعدة أئمة السنة والحديث، وليست بظالمة بل هي من صميم العدل الذي جاء به الإسلام؛ لأن العالم قد يخطئ في الجرح أو في التعديل فيصحح أخوه خطأه في هذا أو هذا.

وقد يجرح العالم بغير جارح فيرد العلماء النقاد جرحه إنصافًا لمن وقع عليه هذا الجرح، وقد مرت بك الأمثلة.

نعم إذا كان الجارح من العلماء الأمناء العارفين بأسباب الجرح والتعديل والمعترض جاهل أو صاحب هوىٰ فلا عبرة باعتراضه.

ثالثًا: قال السائل: إذن يكفي الجرح المجمل؟

فقلتم: «من العالم ما فيه جرح ما نقول جرح، ما هو من الجرح، الرواية قد يكون عالمًا إذا تكلم في أهل البدع ويتكلم في المنهج، يتكلم في العقيدة يتكلم في الدين يكون إمامًا في هذا.

وقد يكون لا تقبل روايته لأن ضوابط الرواية ما تنضبط عليه، فرق بين هذا الذي هو علم آلة وعلم وسيلة وفن من فنون لحفظ الشريعة، وبين الكلام في المذاهب وأهل البدع والنحل».

أقول-الشيخ ربيع-: «سامحك الله، كيف تقول ما فيه جرح ما نقول جرح... إلخ؟!

فأي جرح أقوىٰ من التبديع؟ وفضلًا راجع كتب الجرح والتعديل وكتب الجرح الخاصة بالجرح لتراها مكتظة بجرح أهل البدع ببدعهم...» .

إلىٰ أن قال الشيخ ربيع -حفظه الله- مخاطبًا فالحًا الحربي: «قلتم -عفا الله عنكم- في تكملة الإجابة علىٰ السؤال الثالث:

«يا أخي، هؤلاء لبَّسُوا علىٰ الناس؛ لأنهم جهلة، ومع ذلك يُعلِّمون الناس قواعد يزعمون أنها قواعد أهل السنة في الحكم علىٰ الرجال، الرجال الذين في الرواية غير الرجال الذين في الفتوىٰ و في العلم، هؤلاء أضلوا العالم بهذه القاعدة.

كونهم يأتون بقاعدة في علم الرواية ويطبقونها علىٰ الكلام في أهل البدع من قبل علماء أهل السنة».

أقول -الشيخ ربيع-: «نعم، إن أهل الأهواء لهم قواعد باطلة، لكن قاعدة «**إنه لابد من بيان أسباب الجرح عند تعارض الجرح والتعديل**» قاعدة صحيحة، وهي من قواعد أهل السنة دون ريب، ويجب تطبيقها حين يُبدَّع مسلم اشتهر بالسلفية، أو يُفسَّق أو يُرمىٰ بالكفر أو الجاسوسية والعمالة.

أرأيت لو جاء عالم أو متعالم، فيرمي الشيخ فالحًا بالبدعة أو الفسق أو...إلخ. أتقبل منه هذا أو تسلم له ولا تطالبه ببيان سبب هذا التبديع أو التفسيق وإقامة الحجة والبرهان علىٰ دعواه؟!

وأقول: يا أخي، إنَّ السؤال كان عن اشتراط بيان أسباب الجرح.

إذا جُرح شخصٌ اشتهر بين الناس أنه سلفي، وهو يدعيها، ما هو عن إنسان اشتهر مثلًا بالرفض أو التصوف والقبورية أو الحزبية، أو عن تدريس كتاب يتحدث عن الفرق الضالة، أو عن محاضرة يلقيها عالم يتحدث عن هذه الفرق.

لو جئت يا أخي أي عالم من علماء السنة، مثل: ابن باز أو الألباني أو ابن عثيمين أو الفوزان بالطعن في أحد تلاميذه الذين يعتقد فيهم أنهم من أهل السنة السلفيين، ويعتقد أنهم يحاربون البدع وأهلها، لو بدَّعت واحدًا من

تلاميذه أو جماعة، أيُسلِّم لك هذه القاعدة التي تفرق بها بين الكلام في باب الرواية والكلام في باب التبديع؟

وهل يوافقك هؤلاء العلماء: أن قاعدة بيان أسباب الجرح عند تعارض الجرح والتعديل أو عند الحاجة إلىٰ بيان الأسباب أنها قاعدة باطلة؟

وهل يوافقونك علىٰ أن من قال بهذه القاعدة قد أضل الناس بها؟

وأضفت في حوارك مع السائل قولك: «يا أخي، ما كان طريقه السماع هذا بابه الرواية، والرواية فن من فنون العلم.

وما كان بابه الاستنتاج، الاستنتاج من المسموع المنقول من الشريعة، من يوم نزلت إلىٰ أن كملها الله، وتوفي رسول الله ﷺ وانقطع الوحي، فهذا بابه الفتوىٰ ويرجع فيه إلىٰ العلماء».

أقول -الشيخ ربيع-: «إن سؤال السائل كان عن اشتراط بيان أسباب الجرح وهو يعيش فتنة مشتعلة كثر فيها الجدال والقيل والقال والتبديع والتضليل، من أطراف كل طرف يدعي أنه من أهل السنة.

فالجواب الصحيح: أنه إذا وقع من طرف أو من الأطراف تبديع أو تضليل، أنه لابد من بيان أسباب هذا التبديع، بيانًا شافيًا تقوم به الحجة ويقطع به دابر الفتنة، ويظهر للناس أن أحكام الطرف المبدِّع قامت علىٰ علم وحجة وبرهان.

ألا ترىٰ أن من يخاصمونك يدعون أنهم هم أهل السنة حقًّا والسلفيون حقًّا، وأنك علىٰ باطل وظالم وحاقد وحاسد ولهم صولات وجولات هنا وهناك.

فلو بدَّعوك ومن معك وضللوكم وطعنوا فيكم بما يشاءون، فاستنكر الناس منهم ذلك، وطالبوهم ببيان أسباب هذا التبديع والتضليل والطعن، فأجابوهم: بأنهم لا يلزمهم بيان الأسباب، بدعوىٰ هذا التفريق الذي تقول به وتؤكده وتضلل من لا يقول به....

وأخيرًا أقول: إن إصدار الأحكام علىٰ أشخاص ينتمون إلىٰ المنهج السلفي وأصواتهم تدوي بأنهم هم السلفيون، بدون بيان أسباب، وبدون حجج وبراهين قد سبَّبَ أضرارًا عظيمة وفرقة كبيرة في كل البلدان، فيجب إطفاء هذه الفتن بإبراز الحجج والبراهين التي تبين للناس وتقنعهم بأحقية تلك الأحكام وصوابها أو الاعتذار عن هذه الأحكام.

ألا ترىٰ أن علماء السلف قد أقاموا الحجج والبراهين علىٰ ضلال الفرق من روافض وجهمية ومعتزلة وخوارج وقدرية ومرجئة وغيرهم.

ولم يكتفوا بإصدار الأحكام علىٰ الطوائف والأفراد بدون إقامة الحجج والبراهين الكافية والمقنعة.

بل أَلَّفُوا المؤلفات الكثيرة الواسعة في بيان الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة، وبيان الضلال الذي عليه تلك الفرق والأفراد.

فانظر إلىٰ رد الإمام أحمد علىٰ الجهمية، ورد عثمان بن سعيد الدارمي علىٰ الجهمية، والرد علىٰ بشر المريسي، وكتاب «السنة» لعبد الله بن أحمد، و«السنة» للخلال، و«الشريعة» للآجري، و«الإبانتين» لابن بطة، و«شرح اعتقاد أهل السنة» للالكائي، و«الحجة» للأصبهاني، وغيرها من المؤلفات الكثيرة.

وانظر إلىٰ مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية كـ: «المنهاج في الرد علىٰ الروافض» و«درء تعارض العقل والنقل» في الرد علىٰ الأشاعرة، و«نقض التأسيس» في الرد علىٰ الرازي في الدرجة الأولىٰ، والرد علىٰ البكري «الاستغاثة»، و«الرد علىٰ الأخنائي» وكتاب «الفتاوىٰ الكبرىٰ».

وانظر: «مجموع الفتاوىٰ» له، وكم رد علىٰ الصوفية ولا سيما ابن عربي وابن سبعين والتلمساني، ردودًا مفصَّلةً مبيَّنة قائمة علىٰ الحجج والبراهين.

وكذلك كتب ابن القيم «كالصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة» و«شفاء العليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل».

وانظر: إلىٰ ردود أئمة الدعوة السلفية منذ قامت دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب، ويكفيك منها «الدرر السنية».

أترىٰ لو كان نقدهم ضعيفًا واحتجاجهم هزيلًا وحاشاهم من ذلك.

أو اكتفوا بإصدار الأحكام، فقالوا: الطائفة الفلانية جهمية ضالة، وفلان جهمي، وفلان صوفي قبوري، وفلان من أهل وحدة الوجود والحلول.

والروافض أهل ضلال وغلو ويكفرون الصحابة ويسبونهم، والقدرية والمعتزلة من الفرق الضالة، أو كان نقدهم ضعيفًا، فإذا طولبوا بالحجج والبراهين وبيان أسباب تضليل هذه الفرق، قالوا: ما يلزمنا ذلك، وهذه قاعدة ضالة تضل الأمة.

أترىٰ لو فعلوا ذلك أكانوا قد قاموا بنصر السنة وقمع الضلال والإلحاد والبدع؟

الجواب: لا وألف لا، وإن من ينتقد المشتهرين بالسنة يحتاج إلىٰ حجج أقوىٰ وأوضح.

فعلىٰ من يتصدَّىٰ لنقد البدع وأهلها أن يسلك طريق الكتاب والسنة، ويسلك مسلك السلف الصالح، في الدقة في النقد والجرح وفي إقامة الحجج والبراهين لبيان ما عليه هو من حق، وما عليه من ينتقدهم من الفرق والأحزاب والأفراد والمخطئين من ضلال وباطل،أو خطأ»(١).

وقال الشيخ ربيع -حفظه الله- مُبيِّنًا سبب إحداث الحدادي فالح الحربي لأصله السابق، وشبهته البائرة، في عدم اشتراط بيان أسباب الجرح، وإلىٰ ماذا جرَّه ذلك.

فقال: «كان فالح قد اندفع في التجديع والتبديع، فكان بعض الشباب

---

(١) انظر «المرجع السابق» (٩/ ١٤٧- ١٥٩).

يطالبونه بالحجج على هذا التبديع فلا يجد الحجج المطلوبة منه.

فلجأ إلى اختراع أصل وهو إخراج التبديع عن أصول أئمة الجرح والتعديل وبنى على ذلك التفريق بين الرواية والتبديع.

فيرى أنه يحق أن يسأل عن أسباب جرح الرواة، وأما من يرى أنهم مبتدعة فلا يحق السؤال عن أسباب جرحهم وتبديعهم، ولو كانوا من خيار السلفيين فلا يسأل عن أسباب تبديعهم، بل يُبدع من يسأل عن أسباب تبديعهم.

فجرَّه هذا التأصيل إلى القول بوجوب تقليد العلماء وعدم سؤالهم عن الحجة[١].

ومن هم المطالبون بتقليد العلماء؟

إنهم طلاب العلم الأذكياء، بل الأساتذة، ومنهم بعض الدكاترة لا العوام، وأن من لا يقلد العلماء فقد نسف رسالات الرسل والكتب أو كذب الكتاب والسنة وكذب الإسلام»[٢].

---

(١) «والعلماء هم فالح...» حاشية الأصل.

(٢) انظر: «المرجع السابق» (٩/ ١٠٥-١٠٦).

الشبهة التاسعة عشرة

إخراج جرح أهل البدع عن علم الجرح والتعديل، بدعوىٰ أن التحذير غير الجرح، فالجرح عندهم خاص بالرواة فقط، لا يتناول أهل البدع:

وهذه الشبهة البائرة هي كذلك إحدىٰ شبهات وتأصيلات الحدادي فالح الحربي، التي حاول بها التشغيب علىٰ أصول أهل السنة في الرد علىٰ المخالف.

وقد قيَّض الله تعالىٰ المجاهد العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- فكشف زيف هذه الشبهة، وعوار هذه الفرية في عدة كتابات مهمة، منها رسالة بعنوان:

- «أئمة البدع يدخلون في جرح أهل الحديث دخولًا أوَّليًا، وغير أهل البدع يدخلون في تحذيرهم دون شك».

- وأخرىٰ بعنوان: «أئمة الجرح والتعديل هم حماة الدين من كيد الملحدين وضلال المبتدعين وإفك الكذابين».

- وأخرىٰ بعنوان: «أئمة الحديث ومن سار علىٰ نهجهم هم أعلم الناس بأهل الأهواء والبدع، ومشروعية الجرح والتعديل من الأكفاء لم تنقطع».

ومما جاء في هذه الكتابات السلفية للعلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- في إبطال شبهة الحدادية، قوله: «كل أئمة الجرح والتعديل علىٰ هذا المنهج، يُدخِلُون في الجرح كل أنواع المجروحين من الزنادقة والمبتدعين والكذابين وسائر الضعفاء علىٰ اختلاف أنواعهم.

وكل أصناف أهل العلم يتبعون أئمة الحديث ويقتدون بهم ويرجعون إليهم في جرح أهل البدع وغيرهم، حتىٰ جاء فالح فأخرج أهل البدع عن جرح أئمة الحديث، وزعم المسكين أن الطعن في أهل البدع وتبديعهم لا يقوم به إلا العلماء أي فالح وأمثاله ومن لا وجود لهم»[1].

وقال -حفظه الله-: «فانظر إلىٰ ابن حجر لا تأتي مناسبة إلا ويذكر فيها أهل البدع في المجروحين، وقد سبقه إلىٰ ذلك أئمة الجرح والتعديل، وأيدهم وتابعهم في ذلك كل علماء الأمة.

وبهذه البيانات والإيضاحات التي سردناها يتبين للقارئ أن القرآن والسنة قد حذَّرا من كل ما يضر بالإسلام والمسلمين في دينهم، بل ودنياهم، وكذلك الصحابة والتابعون وأئمة الهدىٰ وأئمة الحديث، قد حذَّروا المسلمين من كل ما يضرهم في دينهم سواء من الرواة السالمين من البدع، أو أهل البدع، أو من الدجالين والكذَّابين، وكل ذلك يدخل في صميم منهج أئمة الجرح والتعديل.

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (٩/ ٨٧-٨٨).

وبكل هذا وذاك يسقط قول أهل الجهل والهوىٰ: إن أهل البدع لا يدخلون في قواعد أهل الحديث، ولا يدخلون في جرحهم، وأن غير أهل البدع لا يدخلون في تحذيرهم.

ولا أعرف جهلًا وكذبًا علىٰ أهل الحديث وأصولهم ومنهجهم يفوق هذا الجهل والكذب»[١].

* وقد عدَّ العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-، هذه الشبهة الحدادية التي أحدثها فالح الحربي وسعىٰ بكل جهده، وأجلب بخيله وَرَجِلِهِ، في نشرها، وبثها في أوساط السلفيين، من أصوله الخلفية المحدثة التي خالف بها منهج السلف، وفارق بها جماعة أهل السنة، وقد جمعها الشيخ ربيع في رسالة بعنوان: «أصول فالح الحربي الخطيرة ومآلاتها».

قال في مطلعها: «الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله وعلىٰ آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فإنَّ لفالح الحربي أصولًا أضرَّت بالمنهج السلفي وأهله وأحدثت فِتنًا بين الشباب، وقد نصحته وغيري بالتراجع عنها فلم يرجع عنها، بل تمادىٰ فيها وأضاف إليها أصولًا أخرىٰ سأذكر أهمها هنا نصحًا لله ولكتابه ولرسوله

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (٩/ ٩٨-٩٩).

وأئمة المسلمين وعامتهم، وأبين ما تئول إليه هذه الأصول من أضرار ومخاطر...

فذكر الشيخ -حفظه الله- أربعة أصول، ثم قال:

«**الخامس**: قول فالح ومن معه: بأن الجرح خاص بالرواة، وأن أهل البدع والأهواء لا يدخلون في جرح أئمة الجرح والتعديل؛ لأن التبديع والحكم به إنما هو خاص بالعلماء الذين عندهم إحاطة بالشريعة وقدرة علىٰ الاستنباط، وأئمة الجرح والتعديل ليسوا أهلًا للحكم علىٰ أهل البدع ولا يدخل أهل البدع في قواعدهم.

مع أن كتب أئمة الجرح والتعديل مشحونة بجرح أهل البدع، والكتب التي ألفها أئمة الحديث مليئة بجرح أهل البدع وبيان أحوالهم، ولا ترىٰ الفقهاء إلا تبعًا لهم في قضايا الجرح والتعديل لأهل البدع وغيرهم، وعلىٰ رأسهم الإمام الشافعي.

وفي مقابل هذا فقد أطلق فالح لنفسه وفئته العنان لتجريح العلماء وأهل السنة بالباطل وإسقاطهم، وإسقاط أقوالهم متسلحين بقواعدهم المهلكة التي أسلفنا ذكرها».

*** وقد فرَّخت هذه الشبهة الحدادية شُبهًا أخرىٰ تفرَّعت عنها، وهي علىٰ منوالها.**

من ذلك: إحداث فرق وهمي بين علماء الجرح والتعديل وبين علماء

الشريعة، كما دندن بذلك بعض الحدادية المخاذيل، لقصد تبرير أصل زعيمهم فالح الحربي في إخراج جرح أهل البدع عن علم الجرح والتعديل.

وقد كتب أحدهم -وهو فاروق الغيثي علىٰ ما رجحه الشيخ ربيع- في ذلك مقالًا.

ومما جاء فيه: قوله: «إن علم الجرح والتعديل جانبي من علوم الشريعة له ضوابط وقواعد محددة معروفة بينها أهل هذا العلم في كتبهم.

أما الكلام في الرجال غير الذين في الرواية؛ فهذا يحتاج إلىٰ عالم محيط بالشريعة ينظر في الأصول، ويستقرئ الأدلة، ليخرج بعدها بحكم علىٰ هذا الرجل وهل خالف منهج أهل السنة والجماعة أو لا؟».

فعلَّق الشيخ ربيع -حفظه الله- علىٰ هذا الهراء والدجل بقوله: «في هذا الكلام حطٌّ علىٰ علم الجرح والتعديل، وأنه علم جانبي -أي: هامشي- وحط علىٰ علمائه بأنهم ليسوا أهلًا للحكم علىٰ أهل البدع؛ لأنهم لا يمتلكون أدوات النظر والاستدلال، ولا يستطيعون استقراء الأدلة، بل المؤهل لذلك هو وأمثاله، الذين أحاطوا بالشريعة، فهم المؤهلون للنظر في الأصول، ولعل منها أصل التوحيد؛ أي: علم الكلام والجدل، كما يزعم أهل البدع، ومُؤهلون لاستقراء الأدلة من الكتاب والسنة واستخراج الأحكام علىٰ أهل البدع.

أما علماء الجرح والتعديل: فليسوا من كل ذلك في شيء؛ لأنهم لا أصول

لهم تؤهلهم للنظر في نصوص الكتاب والسنة واستخراج الأحكام منها، ولأن علمهم جانبي، أي: هامشي سطحي...».

إلىٰ أن قال الشيخ ربيع -حفظه الله-: «انظر إليه كيف قابل بين علماء الجرح والتعديل وبين العلماء، وكيف نسب منهج الموازنات إلىٰ علم وعلماء الجرح والتعديل، ونزَّه العلماء الذين لا يوجدون إلا في مخيِّلته من وجود الموازنة في أقوالهم في أهل الأهواء.

وذكر أن علماء العصر قد دحضوا هذه القاعدة.

ومعلوم أن الذين دحضوها هم علماء السنة والحديث لا علماؤه الذين لا يوجدون إلا في عالم الخيال.

ولذا؛ لما ضرب عددًا من الأمثلة لإثبات دعواه هذه لم يستطع أن يذكر إلا علماء الجرح والتعديل، مثل: الإمام مالك، وابن عيينة، والإمام أحمد، وابن معين، والظاهر أنه لا يعلم أنهم من علماء الجرح والتعديل!!...

إلىٰ أن قال: «كأن الرجل لا يرىٰ أن أئمة الجرح والتعديل من السلف ولا كتبهم من كتب السلف.

ثم إن الرجل يقصد أن علم الجرح والتعديل وعلماءه في غفلة ساهون عن أهل هذه البدع، وأن العلماء الذين في مخيِّلته هم الذين يقومون بالذب عن الشريعة وأهلها، ويبيِّنُون حال أهل البدع، وهذا افتراء عظيم علىٰ علماء السنة وأئمة الجرح والتعديل، فهم والله العلماء حقًّا وهم الذين يقومون علىٰ

أهل البدع ويقمعونهم في كل زمان ومكان»[(١)].

* **ومن الشبه المُفرَّخة والمتفرِّعة عن الشبهة السابقة:**

اشتراط بعض الحدادية فيمن يتكلم في الجرح والتعديل: النظر في الأصول، واستقراء الأدلة، مع الإحاطة بالشريعة، وعلماء الجرح والتعديل عندهم ليسوا كذلك!! ولهذا فهم يُخرِجون جرح أهل البدع عن قواعدهم وجرحهم.

وممن قرَّر هذه الشبهة دفاعًا عن شيخه الحربي، المدعو: فاروق الغيثي، حيث قال: «علماء الجرح والتعديل قد يتكلمون في الراوي بسبب أمور لا تستدعي جرحه، أما العلماء إذا تكلَّموا في شخص وبدَّعوه فبعد النظر في منهج أهل السنة والجماعة واستقراء الأدلة؛ لأنهم يعلمون خطورة التبديع وفرق بين هذا وذلك».

قال العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- مُعلِّقًا علىٰ هذا الكلام: «أقول :

أ- في هذا الكلام احتقار شنيع لعلماء الجرح والتعديل، فإنهم في نظره يتكلمون في الراوي بسبب أمور لا تستدعي جرحه، فما رأيه فيمن يرمونه مثلًا بالكذب أو يتهمونه به، أو يرمونه بالفسق، فهل يقال إنهم يرمونه بدون علم ولا ورع ولا خوف من الله، ولا مراعاة حرمة أعراض المسلمين التي حرمها الله كحرمة دمائهم وأموالهم؟

(١) انظر: «المرجع السابق» (٩/ ٢٠- ٢٤).

وإذا تجرَّءوا علىٰ تبديع شخص كما هو موجود في كتبهم، فلا يعتد بهذا التبديع؛ لأنه صدر من قوم لا يعلمون منهج أهل السنة والجماعة، وليسوا بأهل للنظر فيه، كما أنهم ليسوا بأهل لاستقراء الأدلة ولا يعلمون خطورة التبديع...

جـ - يرىٰ هذا المسكين: أن أئمة الجرح والتعديل لا يعرفون منهج أهل السنة والجماعة، وأنهم غير مُؤَهَّلين لاستقراء أدلة الكتاب والسنة ، فأي افتراء عليهم يفوق هذا وأي كوثرية هذه فيه.

أترىٰ أيها المسكين: مثل مالك والثوري وشعبة وابن عيينة وابن المبارك وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيىٰ بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم ومسلم والنسائي، وابن حبان وابن عدي والدارقطني، وأمثالهم غير مؤهلين للحكم علىٰ أهل البدع؟

أي تطاول وإسقاط لعباقرة الأمة وأفذاذها وأئمتها، أيسلم لهم الجبال الشم من العلماء مثل الإمام الجبل الأشم محمد بن إدريس الشافعي ولا تسلم لهم، ويقبل أحكام أفرادهم مثل الجبل الأشم الإمام البخاري ولا تقبل أحكامهم؟!

إلىٰ أن قال -حفظه الله-: «من هم العلماء عندك الآن الذين يجب اتباعهم في التبديع سمِّهم لنا؟ وأثبت لنا أنهم قد أحاطوا بالشريعة ولا يُبدِّعون أحدًا إلا بعد النظر في الأصول، وبعد استقراء الأدلة من الكتاب والسنة، وبيِّن لنا

من سبقك إلىٰ هذه الشروط؟ وما رأيك الآن فيمن لا تتوفر فيه هذه الشروط ويبدع كل من سئل عنه ولو كان لا يعرفه؟»[1].

ﮊ❁❁❁ﮋ

(١) انظر: «المرجع السابق» (٩/ ٣٧- ٤١).

الشبهة العشرون
رد بعضهم جرح أهل السنة للمخالفين، بدعوى: لا يلزمني، أو: لست مُلزمًا بالأخذ به

ومقصود القائلين بهذه الشبهة رفض جرح أهل السنة في أهل الأهواء والتحزب، وعدم قبوله.

وفي بيان زيفها يقول العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-: «إذا اختلف عالمان من علماء الجرح والتعديل أو غيرهم في أمر ديني: فالحكم في القضية لله، لا للهوىٰ وأهله، الذين يأخذون بقول المخطئ، ويردُّون قول المصيب....

فينظر في قول المتنازعين في ضوء الشريعة وقواعدها المستمدة منها لا المفتعلة، فمن وافق قوله شريعة الله وجب الأخذ بقوله، ومن خالفها رُدَّ قوله مع احترامه واعتقاد أنه مجتهد له أجر المجتهد المخطئ، **ولا يقف المسلم المتبع موقف أهل الأهواء فيقول قد اختلف العلماء فلا يلزمني قول فلان وفلان، ويذهب يتلاعب بعقول الناس، فإن مثل هذا القول يجرِّئ الناس علىٰ رد الحق وإسقاط أهله، وصاحب الحجة يجب الأخذ بقوله اتباعًا**

لشرع الله وحجته، لا لشخص ذلك الرجل وسواد عينيه»(١).

وقال الشيخ ربيع -حفظه الله-: «أبو الحسن كان يرد أقوال العلماء وأدلتهم بقوله: لا يلزمني قول هؤلاء لا يلزمني لا يلزمني، وتمسك به أتباعه في كل مكان يردون به أقوال أهل العلم بقولهم: لا يلزمني.

وكان فالح يخاصمهم في ذلك، ثم لما خاض في الفتنة أصبح يرد أقوال العلماء وحججهم بقوله: لا يلزمني»(٢).

وقال -حفظه الله- في بيان سير أبي الحسن علىٰ هذا الأصل: «ولهذا المغراوي(٣)طوام كثيرة سجلت في ثلاثة كتب في بيان انحرافاته، وأدانه

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (٩/ ٣٩-٤٠).

(٢) انظر: رسالة الشيخ «أصول فالح الخطيرة ومآلاتها» (الأصل العاشر).

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن المغراوي المغربي أحد القطبيين التكفيريين، قال فيه العلامة العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: إنه رجل ثوري فاحذروه، نقل ذلك عنه العلامة ربيع المدخلي في رسالته «التثبت في الشريعة الإسلامية»، وقال عنه العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- في نفس الرسالة: «إن المغراوي قد وقع في انحرافات كثيرة تخالف المنهج السلفي في أساسيات منها: التكفير للمجتمعات الإسلامية والحكم عليهم بالردة، وأن الأمة تتفق علىٰ الشرك، وتتفق علىٰ الردة، وتتفق علىٰ كذا وكذا..إلخ.

ومنها: قوله في شرح حديث الخوارج وأنهم: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية» قال في هذا الحديث: «إنه ينطبق علىٰ كثير من المبتدعة تمام الانطباق».

ولو وقف عند هذا الحد لهان الأمر، ولكن جاء بعده بما يؤكد فساد منهجه حيث قال: «تشاهدهم كثيري الصلاة، كثيري الحج والعمرة، كثيري البذل للمال ولكن ما عندهم =

العلماء بها في شريطين إدانة قائمة علىٰ الحجج والبراهين، ومرَّ علىٰ فتنته التي يُؤَجِّجها هو وأتباعه سنوات، ومن أقوىٰ المشجعين والمدافعين عنه أبو الحسن المصري المأربي، إلىٰ حين كلامه هذا، وإلىٰ الآن ضاربًا بكلام العلماء وفتاواهم عرض الحائط، ويُناقَش في ذلك فيقول: **ليس هناك دليل أني ملزم بأن آخذ بكلام العلماء**، وهذا علىٰ أحسن أحواله يدل علىٰ جهله المطبق بأصول الشريعة ونصوصها، ومنها ما أسلفناه في هذه الأوراق من النصوص والأصول، ثم مع هذا البلاء يطلب من الناس الاستخذاء أمام عظمته، فلا يقبل نصيحة ولا يرجع عن باطل، بل عنده هو من الأباطيل والأصول الفاسدة ما يوجب بغضه ووصفه بالحزبية، بل قليل في حقه أن يوصف بالحزبية السرورية.

فلقد تضاءلت الحزبيات والسرورية أمام حزبيته وفتنته.

يريد الرجل أن يتخذ السلفية درعًا حصينًا فيفعل ما يريد من التأصيلات الباطلة ومن معارضات للعلماء، ويقعد لهم بالمرصاد بهذه المعارضات والتهويشات لإسقاط أحكامهم وفتاواهم في أمور أساسية يوالىٰ عليها ويعادىٰ عليها»[(١)].

وسئل الشيخ ربيع في محاضرة مشتركة بينه وبين الشيخ علي بن ناصر

=

من الإسلام شعرة واحدة».

أليس هذا الأسلوب أسلوب تكفيري جاهل محترق؟»، وانظر كلام الشيخ ربيع أعلاه.

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٢٨٦).

الفقيهي -حفظهما الله تعالىٰ- يوم الخميس (٢٨ شوال ١٤٣١ هـ): هل مسائل الجرح والتعديل اجتهادية، وكيف نردُّ علىٰ من يقول ذلك، وأنه لا يلزمني قول الشيخ الفلاني؟

فكان من جوابه أن قال -حفظه الله-: «...كيف الآن عشرة، خمسة عشر سلفيًّا، يتفقون علىٰ قضية معينة فترفض، ويقول: لابد من الإجماع، ومن قواعدهم، أنه لا يقبل جرح وتعديل شخص ولو قال عشرة من الأئمة المعاصرين أن فلانًا مبتدع، عنده كذا وكذا ما يقبل منهم.

هذا من هؤلاء الذين حذرتكم منهم يدعون السلفية وهم يهدمون المنهج السلفي وقواعده وأصوله.

وكم لهم من التأصيلات الفاسدة (لا يلزمني)، تجيء تنقلُ من كتاب (فلان قال في الكتاب الفلاني في الصفحة الفلانية كذا وكذا) ضلالًا واضحًا كالشمس، يقول لك: ما يلزمني هذا الكلام! أيده عشرات في هذا الكلام يقول لك: ما يلزمني، عندهم قاعدة (ما يلزمني)، عندهم قواعد لرفض الحق، وقواعد لرد الحق، وقواعد في رد قواعد الجرح والتعديل، فتعلموا قواعد الجرح والتعديل.

وانظروا منهج السلف، وسيروا علىٰ نهجهم ودعُوكم من هؤلاء المضللين المهوشين علىٰ دين الله الحق وعلىٰ المنهج السلفي وأهله».

وقال -حفظه الله- في بيان ضلالات علي الحلبي وحزبه: «واخترع هذا

الحزب لهذا التحلل والتفلُّت من الحق وأحكام الله العادلة الرادعة أصولًا أخرىٰ، مثل أصل «لا يلزمني، ولا يلزمنا»، «ولا يقنعني ولا يقنعنا»، ولم يقفوا عند هذه الفواقر وما يترتب عليها من تضييع للحق ومحاربة لمنهج السلف وتفلت منه، بل أضافوا إلىٰ ذلك التشمير عن ساعد الجد لحرب السلفية والسلفيين»(١).

وقال -حفظه الله-: «ومن أصولهم لرد الحق والحجج والبراهين والثبات علىٰ الباطل أصل: «لا يلزمني» الذي جعلوه جُنَّة يدفعون بها الحق، فمهما خالف أحدهم الحق لا يرجع عن هذه المخالفة مهما عظمت، ومهما ساءت مواقفهم وأصولهم، ومهما دافعوا عن أنفسهم وعن أهل البدع والضلال بالباطل ومهما طعنوا في أهل السنة بالباطل والكذب ومهما يأتِ السلفي علىٰ أي مسألة بالأدلة والبراهين فلا يقبلونها بل يردونها بهذه (الجُنة)-لا يلزمني-»(٢).

❀❁❁❁❀

(١) انظر: مقالًا في موقع الشيخ بعنوان: «الحلبي يدمر نفسه بالجهل والعناد» (الحلقة الأولىٰ).

(٢) انظر: مقالًا في موقع الشيخ بعنوان: «بيان الجهل والخبال في مقال حسم السجال رد علىٰ المسمىٰ بـِ: مختار طيباوي» (الحلقة الأولىٰ).

الشبهة الواحدة والعشرون

الإكثار من التأويلات والاعتذارات الواهية للمردود عليهم وحمل كلامهم علىٰ المحامل الحسنة بغير مُسَوِّغ حتىٰ ولو كان ظاهرًا في البطلان لقصد إبطال الجرح فيهم وحمايتهم من النقد:

وقد كان أبو الحسن المأربي ممن يكثر من هذا الصنيع محاماة منه عن أهل البدع، حتىٰ عدَّ ذلك العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- من جنايات أبي الحسن علىٰ الأصول السلفية، ومن شبهه وتأصيلاته الباطلة، التي خالف بها منهج السلف.

فقال -حفظه الله- في رسالته «جناية أبي الحسن علىٰ الأصول السلفية» منكرًا عليه: **«أبو الحسن كثير التلبيس والتأويلات الفاسدة للكلام الصريح أو الظاهر، الذي يصدر منه أو ممن يتولاهم ويدافع عنهم، ومن تابع أشرطته يجد هذا المنهج واضحًا فيها ويجد الأمثلة الكثيرة فيها وهذه أمور خطيرة جدًّا علىٰ المنهج السلفي، ويخاف أن يأتي في المستقبل بما هو أدهىٰ وأمر من هذه الدواهي، ونعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن».**

وقال -حفظه الله- في «الرسالة نفسها»: «كان أبو الحسن يعاند بجهل

وهوىٰ الشيخ ابن عثيمين والشيخ الألباني والشيخ صالح الفوزان والشيخ عبد الله بن غديان والشيخ صالح آل الشيخ والشيخ ربيع والشيخ عبد الله الدويش والشيخ محمد أمان والشيخ إسماعيل الأنصاري، وعدد كبير من علماء المنهج السلفي.

يخالف أبو الحسن كل هؤلاء العلماء الذين أدانوا سيد قطب بوحدة الوجود والحلول، **ويتأوَّل له التأويلات الباطلة** ويصر علىٰ أنه لا يقول بقول الصوفية في الحلول ووحدة الوجود، ويقول لو اعتقدت فيه أنه يقول بقول الصوفية في الحلول ووحدة الوجود لكفرته، ثم لما اعتقد أنه يقول بقول الصوفية لم يكفره!!

فبماذا يفسر هذا ؟!»[1].

*** وممن كان يردد هذه الشبهة كذلك عدنان عرعور، كما ذكر ذلك عنه العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-، حيث قال في سياق الرد عليه وكشف أباطيله:**

«فهذا الادعاء العظيم الذي يدعيه عدنان، بالنسبة لدراسته علىٰ الشيخين، كل العقلاء يعرفون أنه كذب، وسمعتم شهادات هؤلاء في تكذيبهم له، ولكنه يسلك مسالك الصوفية الباطنية في التأويلات، فكل باطل من أباطيله له تأويل، فيخرج في زعمه بهذه التأويلات من المآزق الخطيرة التي يقع فيها،

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٧٩-٨٣).

ولكن عند من يخرج؟ عند أمثاله من الملبسين والمراوغين، وأما عند العقلاء والمنصفين فلا يفيده ذلك عندهم شيئًا»[١].

(١) انظر: «المرجع السابق» (١١/ ١٧٥).

الشبهة الثانية والعشرون

تضخيم المردود عليه ورفعه فوق منزلته لقصد تخويف أهل السنة من الرد عليه ونقده والادعاء بأنه لا يمكن الإطاحة بالكبار والجبال:

وهذه إحدىٰ شبهات الحزبيين التي يُخوِّفون ويُرهبون بها أهل السنة من الرد علىٰ المخالفين، لقصد حمايتهم من الجرح والنقد، وقد كان أبو الحسن المأربي ممن يستخدم هذا الأسلوب في دفاعه عن بعض الحزبيين ممن هم علىٰ شاكلته.

فقد قال في سياق دفاعه عن المغراوي: «الشيخ المغراوي له كلام كثير يصرح فيه بالبيان بتخطئة سيد قطب، بتخطئة الفكر القطبي، وتخطئه الفكر التكفيري، ويرد علىٰ الخوارج، وأُلفت كتب في المغرب تحت عنوان: «عملاء لا علماء» ومع ذلك يأتي من ينسب له كلامًا ليس معتقده، وإن كانت بعض الكلمات قد يفهم منها هذا الفهم.

لكن الإنصاف في ذلك أن ينظر لهذه الكلمات مع غيرها ولمكانة الرجل ولجهوده؛ لأننا لا نستطيع أبدًا أن نطيح بالجبال ونمسك القواطي حق الصلصة وغيرها قوطي صلصة واحدة نركزه، ويقع عالمًا، وبعدين

نطيح بالجبل القائم الأشم، مش ممكن، لا يمكن هذا يكون...نتكلم ونطعن في العمالقة ونناطح الصخور والجبال، الأخطاء تُصحح وليس هناك أحد فوق النصيحة لكن ما تصحيح الأخطاء بهدم الأشخاص...أما الشيخ المغراوي فنستحي أن نتكلم في مثل الشيخ المغراوي، وأنا أخاف والله علىٰ الشباب الصغار الذين يتكلمون فيه أن يبتلوا أو أن يصابوا ببلاء في طلب العلم وربما تركوا الدعوة بكاملها». انتهىٰ.

قال العلامة المجاهد ربيع المدخلي -حفظه الله- مُعلِّقًا علىٰ كلام أبي الحسن هذا: «سبحان الله!! لم يأخذ أئمة السلف وعلىٰ رأسهم الإمام أحمد بهذا الأصل المزعوم في حق إسماعيل بن علية، ويعقوب بن شيبة، وعلي بن الجعد، والكرابيسي، والمحاسبي، وغيرهم كثير ممن لا يساوي المغراوي شيئًا إلىٰ جانب أحد منهم.

أتترك الظاهر وتخالف العلماء؟!

ثم تلزمهم بهذا الأصل الباطل!

وترىٰ أن هذا هو الإنصاف؟!

هل أئمة السنة المشار إليهم قد جانبوا الإنصاف؟!

ألا ترىٰ أنه من الخير والسلامة لك أن تسير علىٰ نهج أئمة السنة وأن تتجنب الشبهات والمتشابهات من كلام بعض الناس وأن تبتعد عن قاعدة القطبية: يحمل المجمل علىٰ المفصل، والمبين والمطلق علىٰ المقيد،

والعام علىٰ الخاص في كلام غير المعصوم، فإن هذه دعوة خطيرة أشد من خطورة الدعوة إلىٰ منهج الموازنات، وأنت من أعلم الناس بنقد أهل السنة لأهل البدع في بدعهم.

ولأهل السنة في أخطائهم وكتب الجرح الخاص والعام مليئة بذلك، وكتب العقائد والتاريخ والفقه، فالخطأ خطأ كائنًا من كان قائله، والبدعة بدعة كائنًا من كان مبتدعها.

ثم إن كلام سيد قطب والمغراوي الذي أُدِينَا به ليس من قبيل المجمل والمبهم بل هو من قبيل النص والظاهر والمبين، وبمراجعة كتب الأصول لمعرفة هذه الأمور يتبين للقارئ أن هذه البحوث في وادٍ والقطبية ومن سار علىٰ نهجهم في وادٍ آخر.

الأصوليون في وادي العلم والقطبيون في وادي الجهل والمغالطات، فاحذر مسايرتهم والزم غرز أهل السنة وسفينتهم...».

ثم «ما هذه المبالغات يا أبا الحسن؟ تقول: «**لا نستطيع أن نطيح بالجبال ونمسك بالقواطي**» «**نطيح بالجبل القائم الأشم**»، «**نتكلم ونطعن في العمالقة نناطح الصخور والجبال**» إلىٰ غير ذلك من المبالغات.. في رجل أنت تعترف أنه لا يحرر الكلمات، ولا يضبط العبارات، وقد بيَّنَ جهله بالأصول السلفية وانحرافاته من تبالغ في إهانتهم وتحقيرهم، فتصفهم بالقواطي والأصاغر والأراذل.

كيف يكون الأعلم بأصول السلف ومنهجهم والسائر على جادتهم في الذب عن هذا المنهج قواطي وأصاغر وأراذل، والمخالف جهلًا، والمعاند والمتمادي في الباطل جبلًا وعملاقًا ولا يستطيع أحد الإطاحة به؟!

ثم يا أبا الحسن من طلب منك الإطاحة به؟

ومن أراد منك الإطاحة به؟!

هل صرح لك أحد بذلك؟ أو أنت تأخذ الناس بالنوايا؟

كم حرص ويحرص هؤلاء على رجوع المغراوي إلى الحق، وكم صبروا على ظلمه وظلم أنصاره، فتأتي أنت بعد كل هذا وذاك فترفع المغراوي إلى مراتب كبار علماء الأمة وحفاظها وعقلائها.

إن كلمة جبل لم يطلقها الدارقطني وغيره إلا على أفذاذ الحفاظ الواسعي العلم والاطلاع من أمثال: أبي عبيد القاسم بن سلام، ومطين، والبغوي.

ولم يطلقها على كثير من الحفاظ الذين هم في الثريا، والمغراوي بالنسبة لهم في الثرى، إن مبالغاتك في مدح المغراوي هنا في غير محلها، وتضره ولا تنفعه، بل أضرت به؛ إذ حملته على التمادي في باطله، وحملت أنصاره على نصرته بالباطل، وإن هذا المقام ليتطلب منك نصيحته وبيان خطئه بكل وضوح، والسير مع علماء السنة في حمله على التراجع الواضح عن أخطائه الجسيمة بدون أدنى مدح، فضلًا عن المبالغات والإطراء في مدحه.

ويتطلب منك نصرة أهل الحق لا إهانتهم وتحقيرهم، بل المبالغة في ذلك، وهل المبالغة في المديح لأهل الباطل، والمبالغة في إهانة أهل الحق، من الإنصاف ومن منهج السلف؟»[١].

---

(١) انظر: «المرجع السابق» (١٣/ ٣٢-٣٤).

الشبهة الثالثة والعشرون

التهوين من شأن مخالفات المجروحين وجعلها عبارة عن أخطاء وهفوات لا تؤثر في سلفية المخالف:

وفي كشف زيف هذه الشبهة يقول العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله- في سياق رده على الحلبي: «قوله -أي: الحلبي-: الأخذ بالزلَّات، والهفَوات، وسبق اللسان...».

أقول: «هكذا يُهوِّن الحلبي من الضلالات الكبرى، فيصفها بالزلات والهفوات، وسبق اللسان.

فهل الدفاع عن أهل وحدة الأديان وحرية الأديان وأخوة الأديان، والحرب الضروس على من يستنكرها من الزلات والهفوات وسبق اللسان؟

وهل التأصيلات الباطلة لرد الحق ولمصادمة أصول السلف ومنهجهم من الهفوات والزلات؟

وهل هذا الطعن الشنيع والتشويه الظالم لأهل السنة من الهفوات والزلات؟

إن أعلام الإسلام مثل ابن تيمية وابن باز والعثيمين -رحمهم الله- ليُلحِقون من يدافعون عن أهل هذه الضلالات بقائليها والمنطوين عليها، فماذا سيكون حكمهم علىٰ من يثنون عليها ويطعنون فيمن يستنكرها؟

فما رأيك وحزبك في هؤلاء الأعلام، أهم من الظالمين الغلاة وغلاة التجريح؟

إن منهجكم وأصولكم الباطلة لتقتضي هذا.

وهل مدح رسالة عمان والدفاع عنها، وهي قد تضمَّنت من الضلالات الكبرىٰ ما لا تطيقه الجبال يعتبر من الهفوات والزلات التي يلام من يستنكرها ويعتبر من غلاة التجريح؟ وهل استنكار الظلم واستنكار قلب الحقائق وجعل الأباطيل حقًّا والحق باطلًا أخذٌ بالزلات والهفوات؟

كيف لو اطلع أصحاب محمد ﷺ والسلف الصالح علىٰ منهج علي حسن وحزبه وأصولهم وتهوينهم من الضلالات الكبرىٰ؟

قال الصحابي الجليل أنس بن مالك رضي الله عنه: «إِنَّكُم لَتَعمَلُونَ أَعمَالًا هِيَ أَدَقُّ فِي أَعيُنِكُم مِنَ الشَّعَرِ، إِن كُنَّا لَنَعُدُّهَا عَلَىٰ عَهدِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ المُوبِقَاتِ»[1].

يخبر أنس بهذا الخبر عن نفسه وعن أصحاب محمد ﷺ.

وعن الحارث بن سويد قال: قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «إِنَّ المُؤمِنَ

(١) رواه البخاري في «صحيحه» كتاب الرقاق، حديث (٦٤٩٢)، حاشية الأصل.

يَرَىٰ ذُنُوبَهُ كَأَنَّهُ فِي أَصلِ جَبَلٍ يَخَافُ أَن يَقَعَ عَلَيهِ، وَإِنَّ الفَاجِرَ يَرَىٰ ذُنُوبَهُ كَذُبَابٍ وَقَعَ عَلَىٰ أَنفِهِ، فَقَالَ لَهُ هَكَذَا فَطَارَ»[(١)].

فيا أيها المستهينون بعظائم الموبقات: اسلكوا مسلك أصحاب محمد ﷺ في نظرتهم إلىٰ الذنوب وخوفهم من الله ومن عواقبها، وتوبوا إلىٰ الله من مسالك الفجار في الاستهانة بها وعدم الخوف من الله الشديد العقاب»[(٢)].

وقال الشيخ -حفظه الله- في الرد علىٰ الحلبي أيضًا: «ومن أباطيلكم الواضحة التي يرد عليها السلفيون الدفاع عن أهل وحدة الأديان وأخوة الأديان ومساواة الأديان، والدفاع عن معطلي صفات الله والطاعنين في أصحاب رسول الله ﷺ.

بعضكم يدافع، والآخر يحميه، ويزكيه بأنه سلفي، بالطرق الماكرة والحيل الفاجرة.

فيقول عن إخوانه أهل الضلال والفتن والشغب: فلان عنده خطأ، أو يقول: عنده أخطاء، لكنه سلفي.

فيصف الضلالات الكبرىٰ بأنها أخطاء، يعني لا تؤثر في سلفيته، ولو

---

(١) أخرجه البخاري في «الدعوات» حديث (٦٣٠٨)، وأحمد في «مسنده» (١/ ٣٨٣)، والترمذي في «أبواب صفة القيامة»، حديث (٢٤٩٧)،حاشية الأصل.

(٢) انظر مقالًا في موقع الشيخ بعنوان: «الحلبي يُدَمِّر نفسَهُ بالجهل والعناد والكذب» (الحلقة الأولىٰ).

كانت طعنًا في أصحاب رسول الله ﷺ، ولو كانت هدمًا لأصل الولاء والبراء، ولو كانت دفاعًا عن وحدة الأديان وأخوة الأديان وحرية الأديان، أو ثناءً عليها»[١].

هذا ما تيسَّر لي بتوفيق الله جمعه واستخراجه من شُبه المنحرفين حول منهج النقد عند أهل السنة السلفيين؛ من كتب ومقالات العلامة المجاهد حامل راية الجرح والتعديل بحق ربيع بن هادي المدخلي، حفظه الله ورعاه وجعل جنة الفردوس مثواه، وسنضيف بإذن الله تعالىٰ كل ما نقف عليه من شبه المخالفين مما زاد علىٰ ما ذكرناه هنا، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

أسأله تعالىٰ أن ينفع به.

وصلىٰ الله وسلَّم علىٰ نبيِّنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كان الفراغ منه: يوم الخميس -السادس عشر من شهر صفر- لعام (١٤٣٤) هجرية، بمسقط رأس كاتبه -الأخضرية- الجزائر- حرسها الله.

---

(١) انظر: «المقال السابق».

فهرس الموضوعات

مقدمة ٥

* الفصل الأول: في نقض شبهات عامة لأهل التحزب حول منهج النقد والرد علىٰ المخالف عند أهل السنة والجماعة ٢١

الشبهة الأولىٰ: الجرح والتعديل انتهىٰ بعصر الرواية ٢٢

الشبهة الثانية: الرد علىٰ المخالف من الغيبة المحرمة ٣٤

الشبهة الثالثة: الرد علىٰ المخالف نميمةٌ وتشهيرٌ وتنفير ٤٣

الشبهة الرابعة: الرد علىٰ المخالف ونقده عبارة عن سبٍّ وشتم ٤٧

الشبهة الخامسة: الرد علىٰ المخالف ونقده من الغلوِّ ٦٣

الشبهة السادسة: الرَّد علىٰ المخالف تشدُّد ٧٠

الشبهة السابعة: الرُّدود علىٰ المخالفين وجرحهم يُسبِّب الفرقة بين المسلمين ٧٣

الشبهة الثامنة: الردود علىٰ المخالفين تضعف الإيمان، وتُقسي القلوب، وتؤدي بصاحبها إلىٰ التَّردِّي، وتقليل التعبد ٧٦

الشبهة التاسعة: الرُّدود علىٰ المخالفين تُضيع الأوقات وتشغل عن العلم والدعوة ٧٩

الشبهة العاشرة: التهوين من شأن الرُّدود العلمية علىٰ المخالفين بحجة أن الاختلاف بين الأمة موجود حتىٰ في أصول الدين ٨٤

الشبهة الحادية عشرة: ليس من منهج السلف جمع أخطاء شخص وإبرازها في مؤلف يقرؤه الناس ٨٧

الشبهة الثانية عشرة: لا يُرد علىٰ أعيان المخالفين وإنما يُكتفىٰ في الرَّد بالعموم من غير تعيين ولا تسمية المردود عليه ٩٠

الشبهة الثالثة عشرة: الجرح والرد علىٰ المخالف سوء ظن بالمسلم، والواجب معاملته بحسن الظن........ ٩٣

الشبهة الرابعة عشرة: اتهام أهل السنة القائمين بواجب الرد علىٰ المخالف بأنهم يتدخلون في النيات ويطعنون في المقاصد........ ١٠١

الشبهة الخامسة عشرة: عدُّهم رد أخطاء من أخطأ من العلماء والدعاة من الطعن والوقيعة فيهم، والتشنيع بذلك علىٰ أهل السنة، لقصد رد الحق الذي بيَّنُوه ١٠٣

الشبهة السادسة عشرة: ادعاء بعضهم بأن الجرح والتعديل ليس له أدلة في الكتاب والسنة ١٠٥

* الفصل الثاني: في نقض شبهات متعلقة ببعض قواعد الجرح والتعديل والرد على المخالف ١١١

الشبهة الأولى: نُصحِّح الأخطاء ولا نُجرِّح ولا نَهدِم الأشخاص..... ١١٤

الشبهة الثانية: نتناصَح ولا نَتَفاضَح ولا نُشَهِّر بالمخالف ١٢٦

الشبهة الثالثة: إذا حَكَمتَ حُوكِمتَ ١٣١

الشبهة الرابعة: نحن لا نُقلِّد أحدًا نحن أصحاب دليل ١٤٧

الشبهة الخامسة: عدم الأخذ بأخبار وأحكام علماء السنة على المخالفين بدعوى التثبت ١٥٢

الشبهة السادسة: وهي شبهة متفرعة عن شبهة التثبت السابقة وآيلة إليها، ومضمونها: أنه لا يجوز للعالم إذا سُئل عن ضلالات بعض المنحرفين أن يُبيِّنها بحجة أن السائل مجهول، فلابد من التَّبيُّن من حاله، كما يلزم سؤاله عمن قال ذلك الكلام، وكيف قاله، وأين قاله، ومتى قاله، وإلا فلا يجوز له أن يُجيب السائل عن سؤالاته............ ١٥٧

الشبهة السابعة: لابد من الجمع بين الجارح والمجروح، وبين الراد

والمردود عليه، والتحاكم عند العلماء، ولا يجوز الحكم علىٰ المردود عليه والمجروح غيابيًّا: ١٦٥

الشبهة الثامنة: اشتراط الإجماع أو قول الأكثر لقبول الجرح في المجروحين ١٧٥

الشبهة التاسعة: ادعاء بعض المجروحين أنهم لم يُنصحوا من قِبل أهل السنة قبل الرد عليهم وبيان ضلالهم، ويتباكون بهذا أمام الناس، ويدعون أنهم بذلك مظلومون ١٨١

الشبهة العاشرة: المطالبة بإنصاف أهل البدع والضلال، وذلك بإيجاب ذكر محاسن المبتدع في سياق الرد علىٰ ضلالاته والتحذير من أخطائه.......... ١٨٣

الشبهة الحادية عشرة: إيجابهم حمل المجمل من كلام المردود عليه علىٰ المفصل ١٩١

الشبهة الثانية عشرة: رد الجرح بزعم أن أهل البدع إنما وقعوا فيما وقعوا فيه اجتهادًا، أو أنه في مسائل اجتهادية، وبالتالي فلا ينكر عليهم، ولا يحكم عليهم بالبدعة والحزبية ١٩٥

الشبهة الثالثة عشرة: محاولة بعض المنحرفين التَّملُّص من جرح أهل

السنة له، بدعوىٰ أنه مسبوق إلىٰ ما ذهب إليه، ويحتج بزلات العلماء ١٩٨

الشبهة الرابعة عشرة: تمسُّح بعض المنحرفين بِتزكية بعض العلماء لهم ممن لم يعلم حقيقة حالهم، أو بسكوت بعضهم عنهم، وعدم ردهم عليهم، لقصد ردِّ وإسقاط جرح من جرحهم من أهل السنة بالدليل والبرهان ٢٠٣

الشبهة الخامسة عشرة: ردُّ الجرح بدعوىٰ أن الجارح من أقران المجروح، وجعل الأصل في كلام الأقران هو الرد وعدم القبول، بزعم أنه في الغالب لا يصدر إلا عن حسد وتنافس، فيُطوىٰ ولا يُروىٰ ... ٢٠٩

الشبهة السادسة عشرة: رد الجرح بدعوىٰ أن صاحبه ليس من العلماء الكبار ٢١١

الشبهة السابعة عشرة: يُصار عند اختلاف العلماء إلىٰ قول المتشدِّد مطلقًا.. ٢١٦

الشبهة الثامنة عشرة: لا يُشرع ولا يشترط سؤال الْمُجرِّح عن أسباب الجرح.. ٢١٩

الشبهة التاسعة عشرة: إخراج جرح أهل البدع عن علم الجرح والتعديل، بدعوىٰ أن التحذير غير الجرح، فالجرح عندهم خاص

بالرواة فقط، لا يتناول أهل البدع ٢٣٢

الشبهة العشرون: رد بعضهم جرح أهل السنة للمخالفين، بدعوىٰ:
لا يلزمني، أو: لست مُلزمًا بالأخذ به........................ ٢٤١

الشبهة الواحدة والعشرون: الإكثار من التأويلات والاعتذارات
الواهية للمردود عليهم وحمل كلامهم علىٰ المحامل الحسنة بغير
مُسَوِّغ حتىٰ ولو كان ظاهرًا في البطلان لقصد إبطال الجرح فيهم
وحمايتهم من النقد........................ ٢٤٦

الشبهة الثانية والعشرون: تضخيم المردود عليه ورفعه فوق منزلته
لقصد تخويف أهل السنة من الرد عليه ونقده والادعاء بأنه لا يمكن
الإطاحة بالكبار والجبال ٢٤٩

الشبهة الثالثة والعشرون: التهوين من شأن مخالفات المجروحين
وجعلها عبارة عن أخطاء وهفوات لا تؤثر في سلفية المخالف ٢٥٤

الفهرس ٢٥٩